الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة 20 أوت 1955-سكيكدة-

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: العلوم الاقتصادية

آفاق التكامل الاقتصادي العربي في مواجهة تحديات العولمة الاقتصادية

مذكرة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماستر

تخصص: اقتصاد دولي

إعداد الطالب:

سيليني يوسف اسلام

إشراف الأستاذة:

د.قحام وهيبة

لجنة المناقشة:

اسم ولقب الأستاذ	الصفة	الرتبة	الجامعة الاصلية
د. كعوان سليمان	رئيسا	أستاذ محاضر أ	جامعة 20 أوت-سكيكدة-
د. قحام وهيبة	مقررا	أستاذ محاضر أ	جامعة 20 أوت-سكيكدة-
أ. حامي محسن	مناقشا	أستاذ مساعد أ	جامعة 20 أوت-سكيكدة-

السنة الجامعية: 2018/2017.

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر و تقدير

الحمد لله الذي وهبني الصبر وحسن التدبير ونشكره على توفيقه لإنجاز هذا العمل

نتقدم بجزيل الشكر والتقدير إلى الأستاذة الدكتورة "قحام وهيبة" على النصائح التي أسدتها والتوجيهات التي قدمتها طوال مدة انجاز البحث

كما أتقدم بالشكر الجزيل إلى كل أعضاء لجنة المناقشة على قبولهم مناقشة مذكرتي

كما نشكر كل من ساعدني من قريب أو من بعيد في انجاز هذا العمل

إهداء

اهدي ثمرة هذا العمل إلى والدي رحمه الله وإلى أمي حفظها

الله وانعم عليها بالصحة والعافية

إلى سندي في الحياة إخوتي وأخواتي

إلى كل الأهل والأحباب والأصدقاء و الزملاء

ملخص

الملخص

تطرقنا في هذا البحث إلى موضوع التكامل الاقتصادي العربي والعولمة الاقتصادية، وحاولنا إبراز قدرة الدول العربية على تحقيق تكامل اقتصادي ناجح فيما بينها ذلك لما تملكه من مقومات ومزايا تأهلها لذلك، في ظل التحولات الاقتصادية المعاصرة والغزو المتنامي للعولمة الاقتصادية الذي يضع الدول العربية أمام تحديات لابد من مواجهتها والتعامل معها بكل ايجابية.

وعليه استهدفنا من خلال هذا البحث عرض واقع الاقتصاديات العربية، من خلال التطرق إلى أهم التطورات الاقتصادية، الاجتماعية، الصناعية والزراعية، ودراسة واقع التجارة والاستثمارات العربية البينية، بالإضافة إلى إبراز مزايا وآفاق تطوير مشروع التكامل الاقتصادي العربي في ظل التحديات والمخاطر التي تفرضها العولمة الاقتصادية.

وتوصلنا إلى أن الاندماج في العولمة وتحرير التجارة لم يعد مجرد خيار أمام الدول العربية بقدر ما أصبح ضرورة، فأداء الاقتصاديات العربية على المستوى الاقتصادي والاجتماعي والزراعي والصناعي يبقى في مستوى ضعيف وغير مقبول، وهذا راجع لضعف الاقتصاديات العربية منفردة، فإحياء التكامل بين الدول العربية، وتفعيل منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، و الاستفادة من تحديات العولمة و جعلها فرصة لبناء تكامل اقتصادي عربي ناجح قادر على المنافسة في النظام العالمي هو طوق النجاة.

الكلمات المفتاحية: التكامل الاقتصادي العربي، العولمة الاقتصادية، التجارة العربية البينية، منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.

Abstract

We have touched in this research to the topic of the Arab economic integration and economic globalization, we have tried to highlight the ability of the Arab countries to achieve successful economic integration among themselves because of its advantages and features, in light of the modern economic transformations and the growing invasion of economic globalization that puts the Arab countries in front of challenges that must be confronted and dealt with positivity.

Therefore, we have targeted presenting the reality of Arab economies by addressing the most important economic developments; Social, industrial and agricultural sectors, and study the reality of intra-Arab trade and investment, In addition to highlighting the advantages and prospects of developing the project of Arab economic integration in light of the challenges and risks posed by economic globalization.

We have concluded that integration into globalization and trade liberalization is no longer an option for the Arab States, but rather a necessity, the performance of the Arab economies at the economic, social, agricultural and industrial levels remains at a low and unacceptable level, due to the weakness of the Arab economies individually, Reviving the integration of the Arab countries, activating the Greater Arab Free Trade Area and benefiting from the challenges of globalization and making it an opportunity to build successful Arab economic integration capable of competing in the global system is the lifeline.

Key words: Arab economic integration, Economic Globalization, Inter Arab trade, Greater Arab free trade area.

الفهرس

فهرس المحتويات

العنوان	الصفحة
شكر و تقدير	–
الإهداء	–
ملخص	–
فهرس المحتويات	III-I
قائمة الجداول و الأشكال	IV
مقدمة عامة	أ– هـ
الفصل الأول: مدخل للتكامل الاقتصادي العربي	
تمهيد	2
المبحث الأول: ماهية التكامل الاقتصادي	3
المطلب الأول: مفهوم التكامل الاقتصادي	3
المطلب الثاني: أسس و مراحل التكامل الاقتصادي	6
المطلب الثالث: مقومات و دوافع التكامل الاقتصادي	10
المطلب الرابع: المنهج البديل للتكامل الاقتصادي التقليدي	14
المبحث الثاني: مسيرة التكامل الاقتصادي العربي	17
المطلب الأول: مسار التكامل الاقتصادي العربي	17
المطلب الثاني: مقومات التكامل الاقتصادي العربي	20
المطلب الثالث: معوقات التكامل الاقتصادي العربي	23
المبحث الثالث: تجارب التكامل الاقتصادي الرائدة في العالم	26
المطلب الأول: اتفاقية التجارة الحرةNAFTA	26
المطلب الثاني: رابطة دول جنوب شرق آسياASIAN	29
المطلب الثالث: تجربة الاتحاد الأوروبي	31
خلاصة	34
الفصل الثاني : ماهية العولمة الاقتصادية وأدواتها	
تمهيد	36
المبحث الأول: ماهية العولمة الاقتصادية	37
المطلب الأول: نشأة و مفهوم العولمة	37

المطلب الثاني: أبعاد و أهداف العولمة	41
المطلب الثالث: العولمة الاقتصادية وأشكالها	45
المبحث الثاني: استراتيجية العولمة الاقتصادية	48
المطلب الأول: استراتيجية العولمة	48
المطلب الثاني: ايجابيات العولمة	51
المطلب الثالث: سلبيات العولمة	53
المبحث الثالث: أدوات العولمة الاقتصادية	56
المطلب الأول: الغات و المنظمة العالمية للتجارة	56
المطلب الثاني: صندوق النقد الدولي و البنك العالمي	60
المطلب الثالث: الشركات متعددة الجنسيات	63
خلاصة	66
الفصل الثالث: التكامل الاقتصادي العربي و تحديات العولمة الاقتصادية	
تمهيد	68
المبحث الأول: واقع الاقتصاديات العربية	69
المطلب الأول: التطورات الاقتصادية	69
المطلب الثاني: التطورات الاجتماعية، الزراعية و الصناعية	73
المطلب الثالث: واقع التجارة و الاستثمارات العربية البينية	76
المبحث الثاني: تأثيرات و مخاطر العولمة الاقتصادية على العالم العربي	79
المطلب الأول: التأثير الاقتصادية	79
المطلب الثاني: التأثير السياسية و العسكرية	81
المطلب الثالث: التأثير الاجتماعية و الثقافية	83
المطلب الرابع: مخاطر العولمة	86
المبحث الثالث: نحو استراتيجية تكاملية عربية لمواجهة تحديات العولمة الاقتصادية	89
المطلب الأول: تحديات التكامل الاقتصادي العربي في ظل العولمة	89
المطلب الثاني: مزايا التكامل الاقتصادي العربي في ظل العولمة	91
المطلب الثالث: آفاق تطوير مشروع التكامل الاقتصادي العربي لمواجهة تحديات العولمة الاقتصادية	93
خلاصة	97

خاتمة عامة	99
قائمة المراجع	104

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
01	مقارنة بين المنهج التقليدية والمنهج البديلة للتكامل الاقتصادي	**15**
02	ترتيب أثرى 10 شركات متعددة الجنسيات في العالم لسنة 2017	**64**
03	تطور متوسط معدل التضخم في الدول العربية خلال الفترة (2005-2014)	**71**
04	معدلات الدين العام الخارجي للدول العربية كنسية للناتج المحلي الإجمالي للفترة (2010-2015)	**72**
05	تطور أداء التجارة العربية البينية خلال الفترة (2000-2015)	**76**

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
01	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية للدول العربية في الفترة (2001-2014)	**69**
02	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي لمجموع الدول العربية بالأسعار الثابتة في الفترة (2000-2015)	**70**
03	توزيع الاستثمارات العربية البينية حسب القطاعات سنة 2015	**78**

مقدمة عامة

مقدمة

يمر الاقتصاد العالمي بتفاعلات وتحولات اقتصادية كبيرة بزيادة اتجاه معظم الدول على اختلاف أنظمتها نحو تكوين تكتلات اقتصادية كبيرة ومتكاملة بينها، خاصة والعالم يعيش العديد من المتغيرات التي لم تعد قاصرة من ناحية دون الأخرى أو على دولة دون الأخرى، وبالتالي فلم يعد أمام الدول سوى الدخول في إطار التعاون الاقتصادي الإقليمي في ظل المصالح والظروف الطبيعية والجغرافية المشتركة.

فالكثير من دول العالم تحولت إلى اقتصاد السوق باحثة عن موقع اقتصادي داخل التكتلات الاقتصادية، فالتحول إلى اقتصاد السوق يحرر المبادلات و يقضي على البيروقراطية في التسيير ويشجع المبادرة في اتخاذ القرار ويمكنها من إيجاد مركز اقتصادي ضمن التكتلات الاقتصادية في إطار نظام عالمي يدخلها ضمن العولمة، تجني منه الدول من فوائدها وتتخلص من أخطاء الماضي التي حملتها للتخطيط والتسيير المركزي.

ونظرا لهذه التطورات كان على الدول العربية أن تقوم بإنشاء تكتل خاصا بها، ذلك لما يتوفر عليه الوطن العربي من ثروات هائلة ومقومات تأهلها لذلك، ويمكننا القول أنها كانت سباقة في ذلك بإنشائها لجامعة عربية سنة 1945، لتكون على استعداد للتعامل مع حتمية الانفتاح في العالم بالشكل الذي يحقق ذاتيتها ومساهمتها في التقدم الاقتصادي العالمي أسوة ببقية التكتلات الموجودة في أنحاء مختلفة من العالم، وبذلك فقط يمكن للدول العربية بمختلف هيئاتها أن تكون فاعلة ومساعدة من اجل التغيير لما فيه خير للوطن العربي.

ويشهد العالم اليوم عملية عولمة متنامية تضع معظم دول العالم أمام تحديات لابد من مواجهتها والتعامل معها بكل ايجابية، و يأتي الجانب الاقتصادي في مقدمة الجوانب الأكثر تأثيرا وتأثرا بنتائج وتحديات العولمة الاقتصادية فقد أخذت أبعادها في العصر الحاضر باستعادة النظام الاقتصادي الرأسمالي هيمنته وانتشاره في صور جديدة مبنية على اقتصاد السوق، والثورة المعلوماتية ودمج الاقتصاديات الوطنية بالسوق الرأسمالية العالمية.

وفي ظل هذه الأوضاع العالمية المعقدة و المتسارعة و الواقع المتردي الذي تعيشه المجتمعات العربية في كل المجالات بالإضافة إلى ضعف وتفكك اقتصادياتها. تواجه الدول العربية تحديات كبرى كالانفتاح والاندماج بالسوق العالمي وما يعنيه ذلك من ضغوط اقتصادية ومنافسة حادة تفرضها العولمة

الاقتصادية ومختلف مؤسساتها وفق استراتيجية محكمة، ويعد التكامل الاقتصادي العربي هو طوق النجاة من كل هذه المخاطر والتحديات، ودلك بإعادة إحياء الاتفاقيات والمشاريع التكاملية وتفعيل مشروع منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى بالإضافة إلى تفعيل العمل الاقتصادي العربي المشترك الذي يعد ضرورة ملحة لرفع قدرة الاقتصاديات العربية على تحسين أدائها وتحقيق استدامة النمو الاقتصادي والرفاه الاجتماعي، ومحاولة الاندماج في النظام العالمي الجديد و الاستفادة من الفرص التي تتيحها العولمة الاقتصادية بشكل يفيد الجهود الإنمائية للدول العربية.

كل هذا يدفعنا إلى طرح الإشكالية التالية:

ما مدى قدرة للدول العربية على تحقيق تكامل اقتصادي ناجح في ظل العولمة ؟

و للإجابة على الإشكالية تبرز التساؤلات الفرعية التالية:

1- ما هي المزايا التي يحققها التكامل الاقتصادي؟

2- ما هي أهم الانجازات المحققة على صعيد التكامل الاقتصادي العربي؟

3- كيف تستطيع الدول العربية مواجهة التحديات التي تفرضها العولمة الاقتصادية؟

وكإجابة مبدئية على هذه الأسئلة نقترح الفرضيات التالية:

1- يؤدي التكامل الاقتصادي إلى توسيع السوق و الاستفادة من حرية انتقال عناصر الإنتاج.

2- أخفقت جهود التكامل الاقتصادي العربي بسبب عدم وضوح الرؤية الإنمائية العربية.

3- تستطيع الدول العربية الدخول في عصر العولمة بكل ثقة إذا أعادت إحياء مشاريعها الوحدوية السياسية والاقتصادية.

أسباب اختيار الموضوع:

توجد أسباب متعددة دفعتنا لاختيار هذا الموضوع و البحث فيه، يمكننا ذكرها في ما يلي:

- إبراز مكانة الدول العربية وموقعها ضمن التكتلات الاقتصادية الراهنة؛

- الاهتمام الكبير الذي تحظى به العولمة من طرف الباحثين والخبراء الاقتصاديين خاصة بالنسبة للدول العربية، وفي ظل المرحلة الراهنة التي يميزها توجه العديد من الدول نحو فتح الأسواق وحرية التجارة؛
- محاولة تسليط الضوء على التحديات التي تفرضها العولمة الاقتصادية على البلدان العربية وسبل مواجهتها وتحقيق تكامل اقتصادي ناجح فيما بينها؛
- الميول الشخصي للموضوع لأهميته بالنسبة لنا كعرب.

أهمية الموضوع:

تتجلى أهمية هذا الموضوع في دراسة إمكانية اندماج البلدان العربية وتفعيل التكامل الاقتصادي العربي، الذي يعد ضرورة في ظل اقتصاد عالمي تزداد فيه الفجوة بينها و بين الدول المتقدمة، و تواجه الدول العربية في ذلك العديد من التحديات التي تفرضها العولمة ومؤسساتها الاقتصادية.

أهداف الموضوع:

- إبراز مختلف مراحل التكامل الاقتصادي، واهم التجارب الرائدة في العالم؛
- التعرف على استراتيجية العولمة الاقتصادية، سلبياتها و ايجابياتها؛
- الوقوف على ابرز المحطات في مسار التكامل الاقتصادي العربي؛
- معرفة تحديات العولمة وأدواتها، ومحاولة إبراز أثرها على التكامل الاقتصادي العربي، وآفاق تفعيله.

المنهج المتبع:

نظرا لطبيعة موضوع الدراسة، ومحاولة الإجابة على الإشكالية المطروحة واختبار فرضيات الدراسة، تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي لعرض مختلف المفاهيم المرتبطة بالتكامل الاقتصادي والعولمة الاقتصادية وتحليل العلاقة بينهما، وتوضيح دور التكامل الاقتصادي العربي في مواجهة التحديات التي تفرضها العولمة.

الدراسات السابقة:

- الجوزي جميلة، **التكامل الاقتصادي العربي واقع وأفاق، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا،** العدد الخامس، جامعة الشلف، جانفي 2008: بينة الدراسة انه رغم التحديات التي تواجه الدول العربية والتي تحول دون تحقيق التكامل الاقتصادي العربي إلا أن هذه الدول أدركت ولو كان ذلك متأخرا ضرورة هذا التكامل، ويتجلى ذلك من خلال السعي إلى إنجاح منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى التي تعد محاولة جزئية لإحياء جهود التكامل الاقتصادي العربي المتعثرة.

محتوى الموضوع:

من خلال معالجة موضوع البحث يتم الإجابة على الأسئلة المطروحة واختبار صحة الفرضيات المقترحة، هذا ما جعلنا نخصص ثلاثة فصول لدراسة الموضوع:

الفصل الأول: بعنوان: **مدخل للتكامل الاقتصادي العربي،** مقسم إلى ثلاثة مباحث، تطرقنا في المبحث الأول إلى ماهية التكامل الاقتصادي، وفي الثاني إلى مسيرة التكامل الاقتصادي العربي، أما في الثالث فتطرقنا إلي ابرز تجارب التكامل الرائدة في العالم.

الفصل الثاني: بعنوان: **ماهية العولمة الاقتصادية وأدواتها،** مقسم إلى ثلاثة مباحث، تطرقنا في المبحث الأول إلى ماهية العولمة الاقتصادية، وفي الثاني إلى استراتيجية العولمة بالإضافة إلى ايجابياتها وسلبياتها، أما في الثالث فتطرقنا فيه إلى أدوات العولمة الاقتصادية.

الفصل الثالث: بعنوان: **التكامل الاقتصادي العربي وتحديات العولمة الاقتصادية،** مقسم إلى ثلاثة مباحث، تطرقنا في الأول إلى واقع اقتصاديات العالم العربي، وفي الثاني إلى تأثيرات و مخاطر العولمة الاقتصادية على العالم العربي، أما في الثالث فتطرقنا فيه إلى ضرورة توجه البلدان العربية نحو استراتيجية تكاملية عربية لمواجهة تحديات العولمة الاقتصادية.

إلى أن توصلنا في الأخير إلى خاتمة تضمنت مجموعة من النتائج و الاقتراحات. و الجدير بالذكر هو التذكير بمختلف المصادر التي اعتمدنا عليها في إعداد موضوع بحثنا هذا، والتي تتمثل في مختلف الكتب، المجلات، المذكرات والتقارير، إلى جانب بعض المواقع الالكترونية.

الفصل الأول

تمهيد:

تميز النصف الثاني من القرن العشرين وبداية الألفية الجديدة بميل بارز نحو ظاهرة التكامل الاقتصادي مهما كانت الصورة التي يتخذها، فاحتل مكانا بارزا في الأدبيات الاقتصادية نظرا لمجموعة من الأسباب والدوافع التي جعلت مختلف دول العالم تتجه إلى الدخول في تجمعات إقليمية، وزيادة الترابط والتشابك بين الاقتصاديات ومع عدم وجود فرق بين القوى العظمى والقوى الصغرى إدراكا منها بضرورة التكامل الاقتصادي وأهميته.

وعليه يتناول هذا الفصل التكامل الاقتصادي من حيث المفهوم، أسسه و مراحله، والتطرق إلى مسار التكامل الاقتصادي العربي و معرفة مقوماته، والوقوف على أهم المشاكل التي تعترضه، والإشارة إلى أهم التجارب الرائدة في مجال التكامل الاقتصادي والدروس المستفادة منه للدول العربية.

المبحث الأول: ماهية التكامل الاقتصادي.

حضي التكامل الاقتصادي باهتمام العديد من الاقتصاديين أمثال" بيندر" و" تنبرجن" و "بيلا بلاسا" و"فان ميرجيه" ومن ضمن ما تناوله هؤلاء الاقتصاديين في دراساتهم تعريف التكامل الاقتصادي، أسس التكامل الاقتصادي، مراحل التكامل الاقتصادي، و نحن بصدد الحديث عن مفاهيم أساسية حول التكامل الاقتصادي في هذا المبحث .

المطلب الأول: مفهوم التكامل الاقتصادي.

يعتبر التكامل الاقتصادي سمة من سمات التنمية الاقتصادية والتطلع للوحدة الاقتصادية في الوقت الراهن وهذا لما تتطلبه مقتضيات البيئة الاقتصادية الدولية المتنامية باستمرار.

أولا : نشأة التكامل الاقتصادي.

ترجع فكرة التكامل الاقتصادي و أساسياته من الناحية التاريخية إلى الاقتصادي فينر سنة 1950 واضع نظرية الاتحاد الجمركي و التي ارتكزت على أثار إلغاء التعريفة الجمركية على تنشيط التجارة وتعظيم رفاهية الدول و التي تسعى إلى التكامل .[1]

فإذا كانت الدوافع الاقتصادية هي الأساس للتكامل فان الدوافع السياسية كان لها وزنا أيضا، مما جعل الفكر التكاملي يرتبط بالتوجهات التي سادت بعض الأقاليم في سعيها نحو توثيق العلاقات فيما بينها و ذلك على نحو يتجاوز العلاقات القائمة على النطاق العالمي وتحقيق اندماجها في وحدة سياسية كبيرة، وخير مثال على هذا التوجه الأوروبي الذي يعتبر الرائد في إقامة السلام بين الجارتين ألمانيا وفرنسا والتحول إلى التعاون بدلا من الصراعات التي تحولت إلى حروب.

إذن فصياغة التكامل الاقتصادي تتم بين مجموعة من الدول المتجانسة تاريخيا أو ثقافيا أو حضاريا أو اقتصاديا أو جغرافيا لتحقيق مصلحة اقتصادية مشتركة، ويسمى أيضا بالتكامل الاقتصادي الإقليمي حيث يتم تقسيم العمل والتبادل التجاري بين بلدان المنطقة الجغرافية الواحدة،[2] والشروط الموضوعية للتكامل الإقليمي يختلف بعضها عن البعض الآخر في أوجه متعددة، فهي تتعلق بأوضاع البلدان المشتركة فيه وعلى مستوى التطور الذي وصل إليه القطر، وكذلك على درجة المصلحة الاقتصادية بين الأقطار المشتركة في التكامل الاقتصادي والشروط الأساسية للاتفاقيات.

---

[1] محمد مسعد عبده، **التجارة الخارجية في ظل المتغيرات الاقتصادية العالمية**، دار الثقافة العربية، القاهرة، 2005، ص 182.

[2] عمر محي الدين الجابري ، **الأجوبة الخاصة لأسئلة العلاقات الاقتصادية الدولية** ، الأكاديمية العربية المفتوحة ، الدانمرك ، 2008-2009 ص19.

ثانيا: تعريف التكامل الاقتصادي.

يعرف التكامل الاقتصادي أحيانا حسب أسبابه و أحيانا أخرى حسب أهدافه، لهذا نرى أن مصطلح التكامل لم يحظ باتفاق عام بين مختلف الكتاب الاقتصاديين شانه شان المفاهيم و التعريفات الأخرى التي تخص العلوم الاقتصادية، وتماشيا مع هذه الملاحظة، نحاول تقديم بعض التعريفات الخاصة بمصطلح التكامل الاقتصادي التي قام بها مجموعة من رواد الفكر الاقتصادي التكاملي كما يلي:

بيندر-PINDER:

بدأ يبحث عن أصل كلمة INTEGRATION لغويا في قاموس OXFORD على أساس أن التكامل يعني جمع الأجزاء و تكوين شيء واحد منها. بمعنى آخر أن التكامل هو اتجاه نحو الوحدة وعدم التمييز بين الاقتصاديات القومية للدول. [1]

تنبرجن-J.TINBERGEN:

يعرف التكامل الاقتصادي على أساس انه يحتوي على جانبين، احدهما سلبي والآخر ايجابي فالجانب السلبي، يقوم على أساس إلغاء أدوات معينة في السياسات الاقتصادية الدولية. أما الجانب الايجابي، فانه يقوم على إلغاء عدم الاتساق في الضرائب و الرسوم بين الدول الرامية إلى التكامل وبرامج إعادة التنظيم اللازمة لعلاج مشاكل التحول إلى المجتمع الجديد الموحد.[2]

بيلا بلاسا-B.BLASSA:

يعرف التكامل الاقتصادي على أنه عملية وحالة، فبوصفه عملية فإنه يتضمن الإجراءات والتدابير التي تهدف إلى إلغاء التمييز بين الوحدات الاقتصادية المنتمية إلى دول قومية مختلفة وهنا يتم التأكيد على وسائل التكامل وهدفه في تحديد مفهومه باعتباره عملية، وإذا تم النظر إليه بوصفه حالة فإنه يمكن

[1] خالد عبد الوهاب البنداري الباجوري، **تأثير الإقليمية في الدول المقدمة على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر** ، رسالة الماجستير، جامعة حلوان كلية التجارة و إدارة الأعمال ، القاهرة ، 2000 ، ص 08.

[2] جاسم بن محمد ألقاسمي ، **التكامل الاقتصادي بين دول مجلس التعاون الخليجي انجازاته و تحدياته** ، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية 2000، ص 40.

القول بأنه يتمثل في انتفاء مختلف صور التفرقة بين الاقتصاديات القومية مما يعني التركيز على النتيجة التي يتم تحقيقها ويراد الوصول إليها من خلال التكامل.

بينما الاقتصادي **هوفمان** يقول بأن قيام تكامل اقتصادي لا بد من وجود تساوي في أسعار السلع وعناصر الإنتاج في المنطقة التكاملية[1].

يثار في هذا مصطلح التعاون الاقتصادي Economic co-operation، فقد يخلط البعض بينه و بين مصطلح التكامل الاقتصادي Economic Integration ، ويرون انه عندما تتفق بعض الدول على تحقيق تكامل اقتصادي فيما بينها فان هذا يشكل نوع أو صورة من صور التعاون الاقتصادي، إلا أن الفكر الاقتصادي أصبح يفرق بين المصطلحين.[2]

وسنتناول فيما يلي بعض أوجه التفرقة بين التكامل الاقتصادي و التعاون الاقتصادي:

– يقع الفرق بينهما في الكيف والكم معا، فإذا كان الهدف من التعاون الاقتصادي هو مجرد التخفيف من اثر العقبات والمشاكل القائمة في العلاقات الاقتصادية الدولية، فان التكامل الاقتصادي يذهب إلى ابعد من ذلك حيث يتضمن إزالة هذه العقبات، وحل تلك المشاكل بشكل يزيد من عمق وفاعلية العلاقات الاقتصادية بين الدول .

– من الطبيعي أن لا تقوم حالة التكامل إلا بين الأقطار التي تكون ذات نظام اقتصادي واجتماعي متجانس أو متقارب، وهي تختلف في ذلك عن حالة التعاون الاقتصادي التي يمكن أن تقوم بين أقطار ذات أنظمة اقتصادية واجتماعية مختلفة بل ومتعارضة. [3]

– التعاون لا يشترط المساس بسياسة الدولة، في حين أن التكامل يلزم الأطراف بالتنازل عن حد معين من سيادتهم الوطنية لصالح مؤسسة مشتركة فوق وطنية.

– النشاط التعاوني يمكن أن يعني مجال فقط أو قطاع، زيادة على ذلك فهو محدد زمنيا قابل للتراجع كما يمكن أن يتخذ شكل إعانة تكون من جانب واحد، أي دون اتفاقية مسبقة.

---

[1] Yadwiga Forowicz" **Economic Internationale**", Benchemin, Quche, 1995, P.265

[2] نزيه عبد المقصود مبروك ، **التكامل الاقتصادي العربي و تحديات العولمة مع رؤية إسلامية**، دار الفكر الجامعي، ط1، الإسكندرية، 2000 ص ص 15،14 .

3 إكرام عبد الرحيم ، **التحديات المستقبلية للتكتل الاقتصادي العربي** ، مكتبة مدبولي ، ط1، القاهرة ، 2002 ، ص ص 47،46 .

– إجمالا، التعاون والتكامل الاقتصادي يستجيبان لنفس الحاجيات والضروريات التي تنشدها البلدان المعنية وتأمل حكوماتهم المتعاونة في أن تتوج مفاوضات التعاون إلى إمضاء اتفاقيات التكامل الاقتصادي، فيمكن إذن اعتبار التعاون كوسيلة بالنسبة للبلدان لوصولها إلى عقود التكامل، طالما أن الظاهرتين (التعاون و التكامل) ليستا متضادتين بل هما متكاملتين.

المطلب الثاني: أسس و مراحل التكامل الاقتصادي.

أولا: أسس التكامل الاقتصادي.

يقوم التكامل الاقتصادي على عدة أسس رئيسية تتحدد حسب الإجراءات المتخذة لتحقيقه وهي :

1- إلغاء الرسوم الجمركية: نظرا لضيق السوق المحلي وعدم قدرته على امتصاص كميات السلع والمنتجات التي ترغب الدولة في إنتاجها على أساس اقتصادي يهدف إلى الإفادة من وفورات النطاق والحجم الواسع للإنتاج فان الدول تسعى إلى تحقيق التكامل الاقتصادي بينها لإيجاد سوق خارجية لتصريف هذه السلع والمنتجات والتي تستفيد من الاكتشافات العلمية والفنية عن تصريف كل الكمية التي تنتجها من السلع أو على الأقل نسبة منها وطريقها إلى ذلك هو إلغاء الرسوم والحواجز الجمركية وتراخيص الاستيراد فتكون المبادلات التجارية بين الدول المتكاملة في حرية و سهولة.

ولاشك أن إلغاء مثل هذه القيود يمكن أن يولد آثار ضارة في الاقتصاديات المتكاملة، تتباين حسب درجة تطورها الاقتصادي وكفاءتها في الإنتاج، حيث تميل الاستفادة لان تكون لصالح الدول المتكاملة الأكثر تطورا و كفاءة. وفضلا عن إلغاء التعريفة الجمركية بين الدول المتكاملة فانه يتعين عليها أن تضع تعريفة موحدة إزاء الدول غير المشتركة ، ويتضمن ذلك ضرورة تنسيق السياسات التجارية للدول المشتركة في الاتحاد إزاء غيرها من الدول حتى لا تعقد اتفاقيات من شانها القضاء على الهدف من إلغاء التعريفة الجمركية بين الدول المشتركة في تنشيط التعامل التجاري بينها.[1]

2- إلغاء القيود على حركات عناصر الإنتاج: يقصد به إلغاء القيود التي تحول دون انتقال رؤوس الأموال والعمال بين الدول المتكاملة فإلغاء القيود على حركة رؤوس الأموال يتيح حرية كاملة في انتقالها بين الدول، و تقيد حركتها مع العالم الخارجي، وذلك حتى تتم الاستفادة منها في تطوير النشاطات الاقتصادية المحلية، إلا أن هذه الحرية في حركة رؤوس الأموال يمكن أن تؤدي إلى استفادة مناطق أو مجالات معينة وضعف أو عدم استفادة مناطق أخرى، حيث أن رؤوس الأموال في ظل آلية السوق

[1] محمد عبد المنعم عفر واحمد فريد مصطفى ، **الاقتصاد الدولي** ، مؤسسة شباب الجامعة ، الإسكندرية ،1999، ص ص 225، 226 .

تتجه عادة إلى المناطق والمجالات التي يتم فيها تحقيق ربحية وتطورا اكبر، نظرا لتوفر التسهيلات اللازمة لاستخدام رؤوس الأموال فيها و قلة عوائق استخدامها، وهذا ما يقتضي على مجموعة الدول المتكاملة توجيه رؤوس الأموال إلى المجالات الأكثر عائدا أو نفعا للدول المتكاملة بمجموعها، و بما يضمن تحقيق تطورها بشكل متناسب.[1]

3- تنسيق السياسات الضريبية والمالية: يتطلب نجاح الأساسين السابقين ضرورة التنسيق بين السياسات الضريبية والمالية للدول المتحدة عن طريق التعديل في نظم الضرائب بما يحقق المساواة في المعاملة الضريبية والقضاء على الازدواج الضريبي حتى يتسنى تفادي الاختلافات في التكاليف ولضمان التوزيع الكفء للموارد في داخل الاتحاد، إذ أن اختلاف النظم الضريبية ولوائحها بين هذه الدول قد يؤدي إلى تقييد التبادل السلعي على الرغم من إلغاء الرسوم الجمركية، إذ أن التفاوت في الضرائب على الدخل والأرباح يمتنع معه انتقال رؤوس الأموال والاستثمارات ويؤدي إلى تركزها في الدول منخفضة الضرائب كذلك فان التفاوت في ضرائب الاستهلاك يؤدي إلى التأثير على حركة التبادل التجاري بين الدول وظهور السوق السوداء لبعض السلع في بعض المناطق. بالإضافة إلى أن للازدواج الضريبي في دول الاتحاد تأثيرا معاكسا على حركة رؤوس الأموال حيث يؤدي هذا الازدواج إلى زيادة الأعباء على رؤوس الأموال وبالتالي تقييد حركة انتقالها.

4- تنسيق السياسات النقدية: ويقوم هذا التنسيق على أساس تثبيت أسعار صرف عملات الدول المتحدة أو تحديد حدود ضيقة لتقلب هذه الأسعار، وإطلاق حرية تحويل هذه العملات إلى بعضها البعض بين مختلف مناطق الاتحاد، إذ أن ترك الحرية لأسعار صرف هذه العملات في التقلب يؤدي إلى تقلب أسعار السلع والمنتجات المتبادلة بينها مما يعرض المتعاملين لمخاطر كبيرة، كذلك فان عدم إطلاق حرية تحويل هذه العملات يؤدي إلى تقييد التبادل التجاري بين المناطق المختلفة داخل الاتحاد نتيجة إحجام كل إقليم عن التعامل التجاري، مع غيره من الأقاليم الأخرى خشية أن يؤدي تراكم العملات الأجنبية غير القابلة للتحويل لديه إلى حدوث تضخم فيه.

5- تنسيق السياسات الإنتاجية: يعد هذا التنسيق لسياسات الإنتاج جزءا مكملا لحرية انتقال عناصر الإنتاج حيث يمكن توجيه هذه العناصر نحو أكفأ سبل استغلالها وذلك بتخصص كل دولة أو منطقة داخل الاتحاد في إنتاج السلع التي تتمتع في إنتاجها بميزات نسبية اكبر من غيرها بمعنى أن تتخصص

[1] فليح حسن خلف، **اقتصاديات الوطن العربي**، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، ط1، عمان ، 2004 ، ص ص 228 ، 229.

كل منطقة في الإنتاج الذي تستطيع إنتاجه بأقل التكاليف الممكنة مما يؤدي إلى زيادة الإنتاج وخفض أثمانه و تحسين جودته، بالإضافة إلى أن هذا التنسيق على إحداث تكامل في الهياكل الإنتاجية للدول المشتركة في الآجل الطويل.[1]

ثانيا: مراحل التكامل الاقتصادي.

فرق العديد من الباحثين بين درجات أو أشكال التكامل الاقتصادي فنجد مثلا "بيلا بلاسا" وضع درجات التكامل الاقتصادي على الترتيب تدرجي، في حين يرى البعض الآخر أن درجات التكامل تشمل فقط على منطقة التجارة الحرة، الاتحاد الجمركي، الوحدة الاقتصادية، كما يضيف فريق ثالث من الاقتصاديين الاتحاد النقدي و فيما يلي نحاول إعطاء أهم درجات التكامل الاقتصاد والمتمثلة في:

1- منطقة التجارة الحرة Free Trade Area:

في هذه المرحلة يتم الاتفاق بين دولتين أو أكثر على إزالة كافة العقبات التي تقف في سبيل تنمية التجارة البينية فيما بينها، وبالتالي تلتزم كل دولة من الدول الأعضاء بإزالة كافة الرسوم الجمركية وإلغاء البنود الكمية المفروضة على الواردات من بقية الدول الأعضاء أو المشتركة في منطقة التكامل على أن تحتفظ كل هذه الدول بالتعريفة الجمركية إزاء الدول غير الأعضاء في منطقة التكامل.

وبالتالي تنطوي منطقة التجارة الحرة على تحرير التجارة البينية بين الدول الأعضاء، ولذلك تقتصر هذه المرحلة على السلع فقط، وتصل الرسوم الجمركية في نهايتها إلى الصفر.

2- الاتحاد الجمركي:Customs Union

في هذه المرحلة يكون قد تم إتمام المرحلة الأولى الخاصة بمنطقة التجارة الحرة وإلغاء الرسوم الجمركية والقيود الكمية فيما بين الدول الأعضاء، ويضاف إلى ذلك أن الدول الأعضاء تلتزم في هذه المرحلة بتعريفة جمركية موحدة يتم تطبيقها على السلع المستوردة من دول العالم الخارجي وهو ما يستلزم تطبيق حد أدنى لتعريفة خارجية مشتركة، ودائما يمكن أن يصبح معدل التعريفة الخارجية المشترك غير مرتفع عن المعدل السابق للتعريفات الموجودة في الدول الأعضاء، وهنا يمكن منح تعويض للدول المتضررة عند تطبيق هذا المستوى من التعريفات.[2]

---

[1] محمد عبد المنعم عفر و احمد فريد مصطفى، مرجع سبق ذكره، ص ص 228- 231.

[2] عبد الحميد عبد المطلب، **السوق العربية المشتركة**، مجموعة النيل العربية، ط1، القاهرة، ص 27.

3- السوق المشتركة: Common Market

تعتبر السوق المشتركة هي المستوى الثالث من مستويات التكامل الاقتصادي حيث تبدأ هذه المرحلة من حيث انتهت مرحلة الاتحاد الجمركي وما تم تحقيقه بالطبع في المرحلة الخاصة بمنطقة التجارة الحرة، فالسوق المشتركة تدخل في مرحلة تكامل الأسواق وتكفل تعميق حرية انتقال عناصر الإنتاج من رأس المال وعمل وإزالة كافة العقبات التي تعوق انتقال وتحرك هذه العناصر، بالتالي تعبر حرية تحرك وانتقال عناصر الإنتاج من رأس مال وعمل مستوى متقدم وأعلى من مستويات التكامل الاقتصادي.

إن حرية انتقال عناصر الإنتاج تؤدي إلى إمكانية الاستفادة الكاملة منها حيث يتم انتقال العمال من المناطق التي يقل فيها الطلب عليهم إلى حيث يزداد الطلب، كما يمكن في ظل اتفاقية السوق المشتركة مضاعفة فرص الاستثمار وزيادة كفاءة استخدام عناصر الإنتاج ومعدلات نمو الإنتاج.[1]

4- الوحدة الاقتصادية: Economic Union

درجة أعلى من السوق المشتركة، ويقصد بالوحدة أو الاتحاد الاقتصادي اندماج اقتصاديات الدول في اتحاد واحد، وذلك عن طريق تجميع الموارد والعوامل الإنتاجية المادية والبشرية وتوجيهها بشكل يتفق مع الوضع الجديد، وتوفير حرية الانتقال والعمل بين دول الاتحاد المختلفة، وتيسير انتقال رؤوس الأموال والسلع والمنتجات المختلفة بين المناطق الموحدة.[2]

5- التكامل الاقتصادي الكامل: Total Economic Integration

أو الاتحاد الاقتصادي التام وهو يمثل أرقى شكل من أشكال التكامل وأكثرها تطورا بحيث يتم من خلال ذلك ضمان حرية انتقال السلع وعناصر الإنتاج وتوحيد السياسات الاقتصادية عموما، سواء كانت سياسات تجارية أو سياسات نقدية أو مالية أو غيرها، وبالشكل الذي يجعل شخصية الدولة الموحدة الناجمة عن الاتحاد الاقتصادي التام تحل محل شخصية الدول السابقة المتكاملة، وهذا يتطلب بالضرورة إنشاء سلطة تفوق في سلطتها سلطات الدول التي تشكل الاتحاد فيما بينها، بحيث تكون قرارات مثل هذه السلطة ملزمة للجميع ويمكن أن تكون هناك عملة واحدة تتعامل بها الدول المتكاملة في كافة مبادلاتها وتؤدي بها كافة النشاطات الاقتصادية.[3]

---

[1] مرجع نفسه، ص 28 .

[2] إكرام عبد الرحيم ، مرجع سبق ذكره ، ص 66 .

[3] فليح حسن خلف، مرجع سبق ذكره ، ص 226.

يتميز هذا الاتحاد بتوفر كافة الأسس اللازمة لقيام صرح التكامل الاقتصادي فيه لذا فانه يمكن في ظل هذا الاتحاد تحقيق كافة المزايا المترتبة على قيام التكامل الاقتصادي من تحقيق الكفاءة في استغلال الموارد الاقتصادية وما يترتب عليها من زيادة الدخول الحقيقية وتحقيق العمل في توزيع الدخل بين المواطنين بما يؤدي إلى زيادة الرفاهية الاقتصادية وغالبا ما يجمع هذا النوع من الاتحاد بين الوحدة الاقتصادية والوحدة السياسية للبلدان المشتركة فيه.[1]

المطلب الثالث: مقومات ودوافع التكامل الاقتصادي.

أولا: مقومات التكامل الاقتصادي.

إن تحقيق التكامل الاقتصادي ينبغي أن يستند إلى مقومات يقوم على أساسها، منها مقومات اقتصادية مقومات سياسية ومقومات اجتماعية والتي تعتبر عاملا أساسيا مهما في التكامل، ومن بين هذه المقومات نجد:

1- المقومات الاقتصادية:

يتطلب التكامل الاقتصادي توفر ظروف اقتصادية ملائمة و مشجعة منها:

1-1/- توفر الموارد الطبيعية: يعتبر هذا المقوم أساسا مهما يتم الاستناد إليه في قيام التكامل الاقتصادي ونجاحه، إذ أن عدم توفر الموارد الطبيعية بشكل كافي لدى بعض الدول يؤدي إلى تكاملها اعتمادا على ما يحققه التكامل من وفرة في الموارد الطبيعية لدى مجموعة الدول المتكاملة، فبعض الدول تتوفر لديها إمكانات زراعية واسعة وإمكانات مائية وفيرة، بحيث يتاح معها زيادة الإنتاج الزراعي وتطوره في حين تتوافر لدى البعض الأخر ثروات معدنية يمكن أن تشكل أساسا لتطور الصناعة، وأخرى يتوفر فيها مناخ ملائم يناسبها لتكون بلدا سياحيا...الخ، وهذا يوفر أساسا ملائما تستند إليه عملية التكامل بالتالي تقام النشاطات الاقتصادية في مجموعة الدول المتكاملة على استخدام هذه الموارد الطبيعية وبالشكل الذي يؤدي إلى توسيع الإنتاج من السلع والخدمات، وتطور النشاطات عموما.

1-2/- توفر عناصر الإنتاج اللازمة للعمليات الإنتاجية: سواء اتصل الأمر برؤوس الأموال المادية أو البشرية ويبرز في هذا المجال أهمية عنصر العمل الاختصاصي والفني الماهر لأهميته في قيام النشاطات الإنتاجية، وفي تحقيق الكفاءة عند ممارسة هذه النشاطات لمهامها، ولاشك أن التكامل يوفر فرصة إمكانيات اكبر لتوفير هذا العنصر الهام والحيوي للمشاريع الإنتاجية في الدول المتكاملة، إذ أن

[1] محمد عبد المنعم عفر و احمد فريد مصطفى ، مرجع سبق ذكره ، ص 243.

قيام كل دولة بنشاطاتها الإنتاجية اعتمادا على ما متوفر لديها من عمل ماهر يعيق عملية القيام بهذه النشاطات، ويحد من كفاءتها، نظرا لافتقار هذه الدولة أو تلك لهذا العنصر أو ذلك، في حين أن التكامل يؤدي بالضرورة إلى إمكانية اكبر لتوفير جميعها، أو معظمها على الأقل للمشاريع الإنتاجية القائمة في الدول المتكاملة، خاصة وأن العمل الاختصاصي والفني يبرز مع التطور التكنولوجي والحجم الكبير كملتزم أساسي لا غنى عنه لتحقيق الكفاءة الأفضل للموارد المستخدمة، لأداء النشاطات الاقتصادية عموما وبالشكل الذي تتحقق معه زيادة في الإنتاجية، وتحسين كفاءة الأداء. [1]

1-3/- تخصص المشاريع الإنتاجية على أساس إقليمي: كذلك نجد من ضمن الشروط اللازمة لنجاح التكامل الاقتصادي وتامين مستقبله، هو تخصيص المشاريع الإنتاجية في الدول الأعضاء على أساس إقليمي، وذلك لان هذا التخصص يجعل اقتصاديات هذه الدول متكاملة تعتمد على بعضها البعض بطريقة مباشرة، مما يؤدي إلى زيادة المبادلات التجارية بينهما بالتالي، ويمكن القول أن نجاح التكامل الاقتصادي في تأدية رسالته يعتمد بالدرجة الأولى على مدى تباين التخصص الإنتاجي في الدول الأعضاء بوجه عام، ذلك لان هذا التباين كما رأينا يمكن هذه الدول من الحصول على الميزة الكبرى التي يحققها التكامل الاقتصادي للدول الأعضاء عادة، وهي ميزة توسع حجم السوق أمام منتجات الدول الأعضاء، و في الوقت الذي يتشابه فيه التخصص الإنتاجي في هذه الدول تفقد مثل هذه الميزة قيمتها إلى حد كبير، بالتالي يفقد التكامل الاقتصادي أثره كتنظيم لتنشيط التبادل التجاري بين مجموعة الدول الأعضاء منه[2].

1-4/- تنسيق السياسات الاقتصادية: يتطلب نجاح التكامل الاقتصادي ضرورة التنسيق بين سياسات الدول الأعضاء من النواحي المالية و النقدية:

أ- **من النواحي المالية:** يتعين توحيد أسعار الضرائب، وتنسيق اللوائح التي تنظمها بين كافة دول التكامل، ذلك لأن اختلاف اسعار الضرائب و تضارب لوائحها بين دول التكامل المختلفة من شانه تقييد حركة رؤوس الأموال المخصصة للاستثمار بين بلد و آخر، و إلى تقييد مبادلات السلع حتى ولو ألغيت عنها الرسوم الجمركية إلغائها تاما.

[1] فليح حسن خلف ، مرجع سبق ذكره ، ص ص 234، 235.

[2] إكرام عبد الرحيم، مرجع سبق ذكره، ص 57.

ب- من النواحي النقدية: ويقصد بها تثبيت أسعار الصرف بين عملات الدول الأعضاء وإباحة حرية التحويل بينها، حيث أن منع حرية تحويل العملات إلى بعضها البعض داخل المنطقة المتكاملة من يؤدي إلى تقييد التبادل التجاري بين دول التكامل، هذا فضلا عما تؤدي إليه تقلبات أسعار الصرف وعدم القابلية للتحويل من تقييد حركات انتقالات رؤوس الأموال بين دول التكامل و بعضها البعض.

2- المقومات السياسية:

تمثل المقومات السياسية عنصرا هاما من عناصر نجاح أو فشل الترتيبات الإقليمية، وتفترض هذه المقومات أهمية تواجد هياكل متماثلة لصناعة القرار لدى أطراف التكامل المتعددة، والتوصل إلى حالة من القبول المشترك لتحقيق التوافق والتجانس وفقا لمقتضيات الحاجة.

كما تفترض أحيانا ضرورة توافر القدرة على الاستجابة للأهداف السياسية والاقتصادية لشركاء ووجود فرضيات سياسية مشتركة أو على الأقل وجهات نظر متوافرة حول أبعاد سياسية تنظم التدخلات الحكومية المحلية المؤتمرة على التجارة والمعاملات المالية الأخرى.[1]

ثانيا: دوافع التكامل الاقتصادي.

هناك العديد من الدوافع للتكامل الاقتصادي، من منظور أن التكامل الاقتصادي بين مجموعة من الدول ليس هدفا في حد ذاته، ولكنه وسيلة لتحقيق العديد من الأهداف، ولذلك تتشعب الدوافع والأسباب التي تؤدي بالدول المختلفة إلى اللجوء للتكامل الاقتصادي ومن أهمها:

1- فتح الأسواق وتوسيع نطاقها: حيث أن الدول الصغيرة أصبحت لا تستطيع منافسة الدول الكبرى في الأسواق العالمية، ولذلك تسعى هذه الدول إلى عقد اتفاقات التكامل لتسهيل عملية تسويق منتجاتها، كذلك تسعى الدول الكبرى أيضا لفتح أسواق جديدة لمنتجاتها ومحاولة حمايتها في هذه الأسواق الجديدة عن طريق اتفاقيات التكامل الاقتصادي.

2- الاستفادة من وفورات النطاق والإنتاج الكبير: يؤدي التكامل الاقتصادي إلى توسيع حجم السوق نتيجة لقيام سوق إقليمية بدلا من أسواق الدول الفردية، فاتساع حجم السوق يؤدي إلى إمكان تمتع المشروعات المنشاة في نطاق التكامل بوفرات النطاق .

[1] يوسفي أمال ، **إمكانيات التكامل الاقتصادي العربي على ضوء تجربة السوق الأوروبية المشتركة** ، مجلة دراسات اقتصادية ، دار الخلدونية للنشر والتوزيع ،الجزائر، العدد 09، جويلية 2007 ، ص 76.

3- رفع مستوى رفاهية المواطنين: حيث يفترض انه بالتكامل الاقتصادي يستطيع المستهلكون الحصول على السلع الاستهلاكية بأقل الأسعار الممكنة، نظرا لإزالة الرسوم من ناحية، وتخفيض تكاليف الإنتاج الناشئة عن توسيع رقعة السوق من ناحية أخرى، وبالتالي الوصول بحجم الإنتاج للمستوى الذي يضمن الإنتاج بأقل تكلفة ممكنة، كذلك فان السماح لعناصر الإنتاج بالانتقال من دولة إلى أخرى سيؤدي إلى تخصيص عناصر الإنتاج وتوظيفها بحيث يرتفع مستوى الإنتاج في منطقة التكامل الاقتصادي. [1]

4- زيادة التشغيل: ذلك أن التكامل بحكم توسيعه للسوق، ومن ثم تحفزه على التوسع في الإنتاج وزيادة النشاطات الاقتصادية اعتمادا على ذلك، فانه يتيح عدد اكبر من الفرص للتشغيل، بخاصة وان سوق العمل تصبح ليست سوق عمل تقتصر على دولة واحدة، وإنما سوق لمجموعة الدول المتكاملة وبالتالي فان التكامل يمكن أن يسهم في الحد من بطالة واسعة الانتشار، وبالذات في الدول النامية، كما انه يستوعب فائض العمل الموجود لدى بعض الدول المتكاملة من خلال الحاجة إليه في الدول الأخرى التي لديها قدر اقل من العمل.

5- إيجاد مناخ ملائم للتنمية: حيث يلاحظ أن التكامل الاقتصادي يأخذ على عاتقه تهيئة المناخ الملائم للتنمية، فهو يضمن قدرا من التنسيق في السياسات الاقتصادية، ويظهر ذلك عند الاتجاه إلى توطين المشروعات في أماكنها الاقتصادية، فالمشروعات المنشاة في منطقة تعاني من نقص الكوادر الفنية والإدارية يمكن أن تحصل على متطلباتها من القوى العاملة من منطقة أخرى بها فائض.[2]

6- تغيير وتحسين معدلات التبادل الدولي لصالح دول التكامل: ويقصد بمعدل التبادل الدولي، ناتج قسمة الرقم القياسي لأسعار الصادرات على الرقم القياسي لأسعار الواردات، ويكون الناتج اكبر من الواحد الصحيح في حالة تحسن المعدل، واقل من الواحد الصحيح في حالة تدهوره.[3]

7- تحقيق مصالح سياسية: تعد المصالح السياسية من أهم الأسباب التي تدفع إلى إتمام التكامل الاقتصادي بين الدول، ومن ثم فان العلاقة وثيقة بين السياسة والتكامل الاقتصادي، والدوافع السياسية التي تكون من وراء قيام التكامل الاقتصادي لها أسباب عديدة تختلف باختلاف كل منها، فقد يكون الدافع

[1] عبد الحميد عبد المطلب، مرجع سبق ذكره ، ص ص 22،23.
[2] فليح حسن خلف، مرجع سبق ذكره ، ص ص 239،240.
[3] عبد الحميد عبد المطلب ، مرجع سبق ذكره ، ص 24.

للتكامل هو توثيق العلاقات السياسية القائمة بين الدول الداخلة في التكامل، وقد يكون الدافع هو تمكن تلك الدول من الدفاع عن نفسها ضد قوى سياسية خارجية وخير مثال على ذلك قيام السوق الأوروبية المشتركة حيث كان الدافع لقيام تلك السوق هو تخوف الدول الأوروبية من امتداد النفوذ الشيوعي إليها أو تقسيم أمريكا والاتحاد السوفيتي–سابقا– العالم إلى قسمين يتم سيطرتها عليها.

المطلب الرابع: المنهج البديل للتكامل الاقتصادي التقليدي.

يؤدي التكامل الاقتصادي إلى تحرير عوامل الإنتاج بين الدول الأعضاء في التكامل مما يعطيهم ميزة نسبية، مستبعدة باقي الدول خارج التكامل، لهذا بدأ التفكير في طريقة أخرى لتحرير التجارة تجمع بين جميع الدول داخل وخارج التكامل، وهذا التجمع هو ما عرف بالمنهج البديل للتكامل.

أولا: المنهج التقليدي للتكامل:

يقصد بالمنهج التقليدي للتكامل ذلك المنهج الذي تعارفت عليه نظرية التكامل ابتداء من "بلاسا " والذي يتم عبر مراحل أو درجات كما يسمونها بعض الاقتصاديين، حيث يجمع بين دولتين أو أكثر تتقارب فيها المستويات الاقتصادية، وتتوفر فيها شروط ومقومات حتى ينشأ التكامل بينها.

ثانيا: المنهج البديل للتكامل:

ويقصد به ذلك النوع من التكتل الذي يجمع بين العديد من دول العالم، لا تتقارب في المستويات الاقتصادية والاجتماعية كما هو الحال في المنهج التقليدي، فهو يجمع إذا بين دول وأقاليم متقدمة ودول وأقاليم أخرى أقل تقدما وهو ما يجمع بين الإقليمية والعالمية أو العولمة ويعمل على تحرير التجارة بينها.

ولقد ظهر هذا المنهج بصورة جلية بعد إنشاء المنظمة العالمية للتجارة سنة 1995، ولكن كان معروفا من قبل هذه الفترة من خلال اتفاقية الجات، إلا أنه لم يكن بالصورة التي ظهر بها بعد 1995 حيث زاد انضمام الدول إلى هذا التكتل بنسبة كبيرة، فمن خلال المنظمة العالمية للتجارة تم إلغاء العمل بالنظم التفضيلية، مما أعطى فرصة للدول الأقل نموا والتي لا تستطيع أن تنشأ تكاملا اقتصادية فيما بينها في إيجاد منافذ إلى الأسواق العالمية، من خلال توثيق علاقاتها بدول أكثر تقدما، تعمل كرائد لها في التحام تلك الأسواق واكتساب القدرات اللازمة لذلك، ويستدعي إقامة مثل هذا التكامل وجود دولة مركز أو قائد.

والجدول الموالي يوضح أهم نقاط الاختلاف بين المنهج التقليدي والبديل للتكامل الاقتصادي:

الجدول رقم (01): مقارنة بين الصيغة التقليدية والصيغة البديلة للتكامل الاقتصادي.

الخصائص	المنهج التقليدي	المنهج البديل
النطاق الجغرافي	إقليم يضم دولا متجاورة	إقليم أو أكثر متجاورين.
الخصائص الإقليمية	التجانس وتقارب المستويات الاقتصادية	التباين، أعضاء متقدمون يتولون القيادة
الخصائص الاجتماعية الثقافية	تأكيد التقارب لتمكين الوحدة كهدف نهائي	السماح بالخصوصيات، وتبادل التفاهم
الدوافع السياسية	تحقيق الأمن والسلام وإيقاف الحروب	دعم الاستقرار السياسي
تحرير التجارة	اتفاقيات تفضيلية تبدأ بمنطقة التجارة الحرة ثم اتحاد جمركي	مناطق تجارة حرة تتفاوت فيها المدة التي تستكمل فيها الدول المختلفة مقوماتها.
عدم اشتراط المعاملة بالمثل	مجاز لصالح الدول الأقل تقدما	غير مجاز مع تعويض الأقل تقدما
نطاق التجارة	أساسا للمنتجات الصناعية، يهدف إحلال محل الواردات على المستوى الإقليمي	السلع والخدمات مع التركيز على تعزيز التصدير
رأس المال	تحريره تدريجيا مع توفير الشروط الأشد للتكامل النقدي	يفرض منذ البداية، حركة من الأعضاء الأكثر تقدما إلى الأقل تقدما.
العمل	يؤجل لمرحلة وسيطية يستكمل عند الاتحاد	غير متاح لمواطني الأعضاء الأقل تقدما
تنسيق السياسات	تدريجي، مع توسيع صلاحيات سلطة فوق وطنية يشارك فيها كل الأعضاء بالتساوي.	إعطاء وزن اكبر لمطالب الشركات عابرة القارات
المرحلة النهائية	وحدة اقتصادية على أمل أن تضفي إلى وحدة سياسية.	أساسا مرحلة وحيدة تقتصر على تحرير التجارة وحركة رأس المال.
النظام الاقتصادي	تخصيص حر أو مخطط للموارد وقيود على الاستثمار.	الالتزام بحرية قوى السوق ومنح حرية دخول الاستثمار الأجنبي المباشر.
الدعوة والتوجيه	السلطات الرسمية	قطاع الأعمال وعابرات القوميات.

المصدر: عبد المطلب عبد الحميد، السوق المشتركة الواقع والمستقبل في الألفية الثالثة، مجموعة النيل العربية القاهرة 2003، ص17.

إن هدف تحقيق تكامل تام فتح السبيل أمام هدف تحرير التبادل التجاري وهو تحرير يتم مع دول متقدمة، بمعنى أنه يعتبر تقنيا لاندماج فعلي للرأسمالية العالمية في مراحل تاريخية سابقة، كما أنه يتفق في جوانب عديدة مع النظام الذي أرسته اتفاقيات مراكش، وفي مقدمتها تحرير انتقال رأس المال، مما بخلق فرصا جديدة أمام أصحاب رأس المال في الدول الغنية، فرغم استثناء الترتيبات الإقليمية الجديدة

إلى أن حجة رأس المال سوف يتجه إلى الدول الأقل نموا ليستفيد مما لديها من مزايا نسبية في تدعيم إمكانياته للإنتاج والتصدير إلى أسواق الدول الأعضاء الأكثر تقدما، وبالتالي اعتماد الدول الأقل نموا على التكنولوجيا التي تفرضها الدول المتقدمة، بما في ذلك استيراد السلع الوسيطة من هذه الأخيرة، ويؤكد الأوربيون والأمر يكون أن الجمع بين المسارين الإقليمي ومتعدد الأطراف يؤدي إلى تسريع التحرير الشامل.

ويرى البعض أن ما أتت به منظمة التجارة العالمية يضع حد أدنى غالبا ما تتجاوزه الاتفاقيات الإقليمية الجديدة مما يساعد على تحرير حركة التحرير الشامل. كما أن التجمعات الإقليمية القائمة على الأسس التقليدية بين الدول النامية تتأثر بالتوجهات الجديدة التي تتبناها هذه الإقليمية، ويساهم في ذلك ما يتعرض له الكثير من الدول الأعضاء من ضغوط التطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي التي تؤكد على إتباع القواعد العامة التي تفرضها منظمة التجارة العالمية. ولذلك فإن التجمعات التي كانت تضم دولا نامية فقط بدأت تعيد تنظيم أسسها وفقا لهذه القواعد، مما دفع بالكثير منها إلى تجاوز الترتيبات التعاونية التي كانت سائدة فيها إلى إقامة مناطق تجارة حرة، على نحو ما فعلت المجموعة العربية.[1]

[1] محمد محمود الإمام ، **التكامل الاقتصادي الإقليمي بين النظرية و التطبيق**، معهد البحوث و الدراسات العربية، 2000 ، ص52.

المبحث الثاني: التكامل الاقتصادي العربي.

سوف نتطرق في هذا المبحث مسيرة التكامل الاقتصادي العربي إضافة إلى المقومات التي تدفع بالدول العربية إلى إقامة تكامل اقتصادي فيما بينها وإلى المعوقات التي تحول أو حالت دون الوصول إلى ذلك.

المطلب الأول: مسيرة التكامل الاقتصادي العربي.

لقد تمت في الواقع محاولات كثيرة لتدعيم العلاقات الاقتصادية بين الدول العربية والاستفادة من مزايا تكثيف التعاون الاقتصادي، وذلك لهدف حل مشكلات تلك المنطقة الاقتصادية والاجتماعية.

و سجل الدول العربية حافل بالعديد من صيغ التعاون والتكامل وخاصة في المجال الاقتصادي، وقد ارتبط هذا العمل بقيام جامعة الدول العربية عام 1945 وذلك لكونها أول تنظيم قوي في تاريخ العرب المعاصر، وفيما يلي نتعرض إلى بعض تجارب التكامل الاقتصادي العربي.

1- معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي: عقدت معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي في 1950، بين دول الجامعة العربية ونصت في المادة الثامنة منها على إنشاء مجلس اقتصادي يتكون من وزراء الدول المتعاهدة المختصين في الشؤون الاقتصادية أو من يمثلهم ليقشع على حكومات الدول الأعضاء ما يراه كفيلا بتحقيق أهداف هذا التعاون الاقتصادي العربي.

2- مشروع الوحدة الاقتصادية العربية: اتخذت اللجنة السياسية لجامعة الدول العربية مبادرة تعبر عن طموحها السياسي، فقد اتخذت قرارها بتاريخ 1953/ 05 / 22 بشأن تأليف لجنة من الخبراء العرب تتولى إعداد مشروع متكامل للوحدة الاقتصادية و الخطوات التي يجب أن تتبعها من أجل تحقيق هذه الوحدة. تمت الموافقة على مشروع الوحدة الاقتصادية الذي تم الانتهاء من إعداده في جوان 1957 من قبل عدد محدود من الدول العربية بعد مرور خمس سنوات على الأقل، فقد وافقت عليه كل من مصر و المغرب و الكويت في جوان 1962 العراق و سوريا في 1962/12/09 . اليمن في 1962/02/07 ودخل المشروع حيز التنفيذ في 1964/04/03.[1]

استهدفت بالأساس ضمان حرية انتقال الأشخاص و رؤوس الأموال، حرية تبادل السلع والمنتجات حرية الإقامة والعمل، حرية التنقل و الترانزيت.

[1] جميلة الجوزي ، **التكامل الاقتصادي العربي واقع و آفاق**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا ، جامعة الجزائر، عدد 5 ، ص ص 29 ، 30.

تخلت الدول العربية عن مشروع الوحدة الاقتصادية العربية عام 1964 واتجهت إلى طريق آخر هو السوق المشتركة.

3- السوق العربية المشتركة: عقد مجلس الوحدة الوطنية التابع للجامعة العربية اتفاقية في 13 أوت 1964. تضمنت الاتفاقية برنامجا زمنيا اشتمل على مراحل متدرجة يتم من خلال تحرير التجارة من الرسوم الجمركية والقيود الأخرى المفروضة على الواردات، وأطلق عليها اتفاقية السوق العربية المشتركة.[1]

4- اتفاقية تسيير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية: تم عقد اتفاقية تسيير و تنمية التبادل التجاري بين الدول العربية في سنة 1981 وتم التوقيع عليها من قبل إحدى وعشرين دولة عربية وتهدف إلى الإعفاء التكامل من الرسوم و العقود على السلع الزراعية و الحيوانية و المواد الخام، ونصت الاتفاقية على عدم إمكانية منح ميزة تفضيلية لدولة غير عربية كما أبرمت اتفاقية أخرى في سنة1982 وهي اتفاقية موحدة للاستثمار رؤوس الاموال العربية و وقعت عليها إحدى وعشرون دولة و تنص على منح الاموال العربية ضمانات أساسية مع دعمها بامتيازات أخرى عن طريق اتفاقية ثنائية.

رغم الإجماع العربي على هذين المشروعين إلا أنهما لم يحظيا بنجاح يذكر، إذ حالت العراقيل التجارية والسياسية و غيرها دون تنفيذها. [2]

5- منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى: تعتبر منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى مبادرة جديدة لجامعة الدول العربية تحاول من خلالها إحياء جهود التكامل الاقتصادي الإقليمي غير الناجحة وتستهدف اساسا تحرير التجارة العربية من القيود الجمركية والقيود الأخرى ذات الاثر المماثل.

تم التوقيع على اتفاقية تأسيس منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى في جوان سنة 1996 بالقاهرة حيث تم الاتفاق على إزالة الحواجز التجارية بين الدول الاثني عشر أعضاء الجامعة العربية أنداك ودخلت الاتفاقية حيز التنفيذ في اول جافني 1998 على ان تلغى جميع الرسوم الجمركية بين الدول الأعضاء سنة 2007.

ا)- مقومات منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى: تتوافر منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى على عدة مقومات لذكر منها:

- توفر الإرادة السياسية، حيث أن قرار إنشاء المنطقة قد صدر على مستوى رؤساء الدول العربية وملوكها، ووزراء خارجيتها؛

[1] إبراهيم كراون ، **المعضلات العربية في التسعينات** ، مجلة السياسة الدولية ، العدد 117 ، جوان 1996 ، ص10.

[2] Nadir kril .stratèges d'attractivité des investissements étrangers et marketing international .p39

– وجود السيد القانوني لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى: حيث يوجد شرطين للانضمام إلى المنطقة أعدها المصادقة على اتفاقية تيسير وتنمية التبادل بين الدول العربية والثاني يتعلق بالموافقة على البرنامج التنفيذي؛[1]

– تنامي مؤسسات العمل العربي؛

– الاتجاه إلى عقد اتفاقيات ثنائية لتحرير التجارة العربية؛

– إرساء المنظمة العالمية للتجارة لقواعد جديدة تساعد على التكامل الاقتصادي العربي، تتضمن وبصورة حتمية انفتاح الحدود العربية فيما بينها، وذلك بانضمامها إلى المنظمة العالمية للتجارة.

– **البرنامج الزمني لإقامة منطقة التجارة الحرة:** يعتبر وجود هذا البرنامج ضروريا للاعتراف الدولي بالمنطقة و خاصة من قبل المنظمة العالمية للتجارة، و حددت فترة البرنامج بعشر سنوات تبدأ من 01 جانفي 1998 و تنتهي في 2007/12/31 حيث يتم تخفيض الرسوم بنسب متساوية 10% سنويا وبعد تجربة تطبيق استمرت أربع سنوات و رغبة من الدول العربية بالإسراع في استكمال اقامة هذه المنظمة المنعقد بعمان عام 2001، أدخل المجلس الاقتصادي والاجتماعي تعديلا على البرنامج التنفيذي يقضي باستكمال إقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى مع مطلع 2005، ويكون ذلك من خلال تطبيق نسب تخفيض على الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب المماثلة الأثر عامي 2004 و2005 تبلغ 20 % في كل سنة.[2]

ب)– عقبات منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى : رغم توفر عدة مقومات المنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، إلا أنها لم تخل من المعوقات التي تلخصها فيما يلي:

– غياب الشفافية والمعلومات حول التعاون التجاري بين الدول الأطراف؛

– عدم اتفاق الدول العربية حتى الآن على إزالة القيود غير الجمركية على الواردات العربية وذلك لحماية منتحلها الوطنية من المنافسة، وضبط موازينها التجارية وتوفير الموارد المالية لميزانيتها؛

– عدم تحديد قواعد المنشأ تحديدا دقيقا مما يؤدي إلى التلاعب؛

– تعقيد الإجراءات الإدارية وإجراءات التخليص في المنافذ الحدودية والتعسف في تطبيقها.

[1] صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2000. ص 199.

[2] صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2002. ص ص 189، 190.

ج)- مدى انضمام الدول العربية إلى منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى: لقد حرصت الدول العربية على الانضمام إلى منطقة التجارة العربية الكبرى منذ الشهور الأولى من بدء تنفيذ البرنامج التنفيذي أي منذ عام 1998, ويعود ذلك إلى العوامل التالية :

- الرغبة في الانضمام إلى تكامل إقليمي عربي حفظ للدول مصالحها الاقتصادية في ظل المتغيرات الدولية؛

- الانضمام منذ السنة الأولى يسهل على الدولة الوفاء بالتزام تجاه الدول الأعضاء الأخرى؛

- الاستفادة منذ البداية من السوق الواسعة الدول العربية إضافة إلى التكيف التدريجي مع المنافسة الناتجة عن التخفيض التدريجي للرسوم الجمركية (10% سنويا) على المنتجات العربية العائلة في السوق المحلي .

وبلغ عدد الدول العربية التي اتخذت إجراءات التنفيذ لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى بعد عام واحد من بدء البرنامج التنفيذي أربعة عشر دولة عربية هي الأردن، الإمارات، البحرين، تونس، السعودية سوريا، العراق، عمان ، قطر، الكويت، لبنان، ليبيا، مصر و المغرب ، مما يعكس الجدية التي تتعامل بها الدول العربية مع هذه المنطقة وإدراك أهميتها في ظل المتغيرات الاقتصادية الدولية الراهنة، أما مع انتهاء تطبيق البرنامج التنفيذي لإقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى في مطلع عام 2005 وصل عدد الدول العربية الأعضاء سبعة عشر دولة عربية بعد انضمام كل من السودان، فلسطين و اليمن، أما الجزائر فبدأت في إجراءات الانضمام إلى هذه المنطقة منذ سنة 2002.

المطلب الثاني: مقومات التكامل الاقتصادي العربي.

يرى مايكل هيدسون Michel C . Hudson أنه ليست هناك أمة في العالم تملك من مقومات التوحد مثل ما تملكه الأمة العربية، ومع ذلك فإن معاناة العرب من تمزق وتردد مند قرنين وحتى اليوم لا يقاس به غير ما لاقته بعض الشعوب الصغيرة التي عانت ولازالت لوقوعها بين دول كبرى متصارعة.[1]

و تتوفر الدول العربية على مقومات تجيب على كيفية تحقيق التكامل الاقتصادي. وحدة الدين واللغة والعادات والتقاليد، ووحدة الجنس والأصل والتاريخ، والقيم والوحدة الجغرافية، من العادات والأحكام

[1] Michel C.Hudso : **Aracib politics : The searche for legitimacy(New haven)** ; yale university Press ; 1977 p393

المعمول بها. تنوع مصادر الطاقة من النفط والغاز والطاقة المتجددة، وتعدد وتنوع الثروات الحيوانية والسمكية وغيرها من الثروات المعدنية. ولعل أهم هذه المقومات ما يلي:

1- توافر الموارد الطبيعية :

يمتد الوطن العربي على مساحة 14 مليون كلم2 مشكلة من 22 دولة مما يتيح تنوع المناخ والتضاريس، حيث يتوافر بالدول العربية العديد من الموارد الطبيعية من أراضي زراعية شاسعة لو أحسن استغلالها لكانت كافية لان تمد الوطن العربي بكل احتياجاته من الموارد الزراعية اللازمة سواء للتغذية أو للصناعة ، كما تتعدد مصادر المياه التي تبلغ حوالي 370 مليار م3 يستغل منها حاليا 175 م فقط وثروة حيوانية وبترولية ومعدنية كل هذه المواد من شانها أن تشكل أرضية صالحة لقيام صناعة متطورة ضرورية للدول العربية لتحسين وضعها الاقتصادي وتصحيح الخلل الذي يعتريه ، وتوفر هذه الموارد من أهم شروط نجاح التكامل الاقتصادي العربي .

2- الموقع الاستراتيجي للوطن العربي :

حيث يحتل الوطن العربي موقعا ممتازا له أهمية الاقتصادية الخاصة فهو يحتل مركزا متوسطا بين ثلاث قارات هي آسيا و إفريقيا و أوروبا ، ويطل أيضا على معظم بحار ومحيطات العالم وهي البحر المتوسط و البحر الأحمر والخليج العربي والخليج الأطلسي وبحر العرب كما تتميز تضاريس العالم العربي جغرافيا بوجود مجاري و مساقط مائية تسمح بتوليد طاقات كهربائية هائلة.[1]

3- توافر الموارد البشرية في الوطن العربي :

يتوفر الوطن العربي على المواد البشرية اللازمة وذلك يوفي بشرط هام من شروط الاستثمار الناجح وهو توفير حد ادني من الأيدي العاملة لأي مشروع مع توافر حد أدنى من المهارات الفنية و أعداد كبيرة نسبيا من الفنيين والخبراء. هذا وتتواجد أعداد هائلة من خريجي المدارس والمعاهد المتخصصة والجامعات لا يعملون بكل طاقاتهم أو يضطرون لقبول أعمال لا تتناسب مع إمكاناتهم مما يعد تبديدا مضاعفا لطاقات وثروات يمكن أن تساهم في نهضة الوطن العربي.[2]

[1] نزيه عبد المقصود مبروك ، مرجع سبق ذكره ، ص ص 101،102.

[2] إكرام عبد الرحيم ، مرجع سبق ذكره ، ص ص101،102.

4- توافر رؤوس الأموال بشكل هائل :

ويرجع ذلك إلى ضخامة عائدات البترول، هذه الأموال لم تسهم حتى الآن في تنمية المنطقة العربية نظرا لان معظمها يتجه نحو الاستثمار في الدول المتقدمة وهذه الأموال خاصة ببعض الدول البترولية والتي لا تقدر على استيعابها داخل أوطانها، في الوقت الذي توجد فيه عدة دول عربية لديها القدرة على استيعاب واستغلال هذه الفوائض في مشروعات استثمارية وإنتاجية مختلفة . و لاشك أن هذه الأموال إذا تم استثمارها داخل الوطن العربي واستدعاء المستثمر منها في الخارج وتوجيهها نحو عملية التنمية العربية فان ذلك من شانه أن يسهل عملية التكامل الاقتصادي العربي.

5- اتساع السوق العربية:

تتوافر في الوطن العربي سوق مناسبة ومساعدة لعملية التكامل ترتكز على الامتداد الجغرافي الكبير للوطن العربي، وأهمية موقعه الجيد استراتيجي و جيوسياسي و التعداد الكبير للسكان وأن السوق العربية توفر عامل مساعدا لتصريف المنتجات المتوفرة في كل دولة، على قاعدة تعدد الموارد المتاحة ومن خلال عملية التبادل الداخلي والخارجي سواء بين الأقطار العربية أو المبادلات مع مناطق ودول أخرى على الصعيدين الإقليمي والعالمي.

إن سعة السوق العربي تشكل مجال رحب للتكامل العربي، الذي يمكن أن يقوم على أرضية التعاون بهدف تلبية حاجات السوق العربية، ويؤكد هذه الحقيقة توافر عدد كبير من الموارد والإمكانات الضرورية لتوسيع الطاقة الإنتاجية و تحسينها في مدى بعيد ثم إنماء استراتيجية ترتكز على التعاون والتكامل الاقتصادي.

6- الترابط الاجتماعي:

أن الدول العربية تتكلم لغة واحدة و يدين معظمها بدين واحد هو الإسلام، وتتعايش فيه الأديان السماوية بكل مذاهبها، وهي أكثر مناطق العالم تسامحا وتعايشا بين كل هذه العقائد و المذاهب وهذه المقومات يمكن أن تلعب دورا هاما في تفعيل التكامل الاقتصادي العربي.

المطلب الثالث: معوقات التكامل الاقتصادي العربي.

هناك العديد من العوامل الاجتماعية والسياسية والاقتصادية في الدول العربية حالت دون التوصل إلى حالة من التكتل تضمن صيانة مصالح هذا المجموع في مواجهة العالم الخارجي تتمثل فيما يلي:

1- الاختلالات الهيكلية: فالدول العربية جميعا تعتبر دولا نامية، وسبب الاختلال الهيكلي في معظم الدول العربية يتمثل في اعتماد الاقتصاد الوطني على سلعة واحدة أو عدد قليل جدا من السلع التي لا يمكن لنشاطها الإنتاجي أن يرفع معدلات التنمية في الأجل الطويل أو يحقق لها الاستقرار في الأجل القصير ففي بعض الدول العربية يصل الاعتماد على خام النفط إلى نحو 90 % من الناتج المحلي الإجمالي، ولم تتمكن الدول العربية خلال فترة زمنية طويلة من تغيير هياكلها الاقتصادية وتنويع قواعدها الإنتاجية بشكل يمحو عنها صفة الاختلالات الهيكلية فهي افتقرت ومازالت تفتقر إلى العوامل أو القوى الديناميكية اللازمة لتصحيح الاختلالات الهيكلية الاقتصادية أو بعبارة أخرى هي تفتقر إلى القدرة على التحول وهذا من شانه أن يقود الاقتصاديات العربية نحو التفكك وليس نحو التكامل الاقتصادي.[1]

2- العوامل الاجتماعية: و يأتي على رأسها المناخ العام السائد في العلاقات بين الدول العربية التي تسودها مشاعر الغيرة والحرص على تبوء دور الزعامة والاستئثار بالقدرة على التأثير في توجيهات القرار العربي في القضايا المختلفة وهذا من شانه أن يؤثر بالسلب ليس فقط على فرض التكامل الاقتصادي العربي والعلاقات الاقتصادية العربية فحسب بل على وجود علاقات طبيعية متوازنة بين الدول العربية يضاف إلى هذا المناخ التباين الكبير في مستويات المعيشة بين مختلف الدول العربية حيث يعد التفاوت في الدخول بين الدول العربية من أقوى العقبات التي تحول دون تحقيق التكامل الاقتصادي العربي كذلك تزايد معدلات نمو السكان في بعض الدول العربية أدى إلى توسيع الفجوة بشكل كبير بين الدول الغنية والدول الفقيرة وبالتالي خلق مشكلات اقتصادية واجتماعية عديدة أسفرت عن ارتفاع معدلات البطالة وتناقص العمالة الماهرة يضاف إلى ذلك تفشي الأمية بشكل كبير في المجتمعات العربية وتردي مستويات التعليم في مختلف مراحله هذه الأمية نجم عنها التطرف والإرهاب والتقليد الأعمى في المجتمعات العربية الأمر الذي أسفر عن مزيد من الصراع واهتزاز الهوية في العديد من الدول العربية.[2]

[1] نزيه عبد المقصود مبروك، مرجع سبق ذكره، ص 75، 76.

[2] إكرام عبد الرحيم، مرجع سبق ذكره، ص ص 93، 94.

3- النزوح إلى القطرية: حيث زادت النزعة القطرية في الدول العربية خاصة بعد حصوله على استقلالها وأصبح مفهوم القطرية هو السائد بين الدول العربية وتجمد الوعي العربي العام فمعظم الدول العربية مارست نمطا انعزاليا قطريا يغيب عنه البعد الدولي الأمر الذي أسهم في تعميق التبعية والتجزئة القطرية كان سببها الدول الاستعمارية التي قسمت الوطن العربي إلى أقطار فلم تتحرك الدول العربية للقضاء على هذه المخططات بل على العكس فقد عمدت السلطات الحاكمة على الإبقاء على هذه التجزئة وتكريسها عبر الزمن و إن غلفتها أحيانا بالشعارات الوحدوية وهذه الحالة من القطرية والتجزئة انعكست في مظاهر عديدة لعل أهمها : الاهتمام بالمشكلات القطرية على حساب المصلحة العربية المشتركة والتأكيد على غلبة المصالح القطرية على القومية كذلك تجنب و تفادي الالتزامات الجماعية لصالح العلاقات الثنائية والمبادرات الفردية وازداد الأمر سوءا مع ظهور الدول النفطية ورغبتها في تحقيق تنمية سريعة الأمر الذي أوقعها في فخ التبعية وتعميق الارتباط بالسوق الرأسمالية وهذا يعتبر عنصرا معطلا للتكامل الاقتصادي العربي يضاف إلى ذلك الحساسية المفرطة بين الدول العربية النفطية الغنية والدول العربية الأخرى الفقيرة بسبب تغير موازين القوي داخل الوطن العربي وانقسامه إلى دول غنية وأخرى فقيرة ومن ثم أصبح الاكتفاء أو الانتشار الآلي دافعا نحو القطرية واستمرار التجزئة.

4- ضعف وغياب الإرادة السياسية: لاشك أن العوامل السياسية تلعب دورا هاما في تحقيق التكامل الاقتصادي العربي و يرجع ذلك إلى أن العملية التكاملية في المجال الاقتصادي هي في الحقيقة تعبير عن اختيار سياسي في المقام الأول ، وإذا كانت هنالك العديد من المعوقات التي تزاحمت لتعرقل مسيرة التكامل الاقتصادي العربي فان أهمها هو ضعف وغياب الإرادة السياسية تلك الإرادة التي لو وجدت لتحطمت كل المعوقات مهما كان دافعها ومحركها أمام الإصرار العربي المدعم بقوة سياسية فعالة وضعف وغياب الإرادة السياسية له مظاهر وآثار تترجم حقيقة واحدة هي ضعف الرغبة لدى أصحاب القرار السياسي في الدول العربية في الالتزام بأي صورة من صور التكامل الاقتصادي العربي أو في عدم وضع ما تم التوصل إليه من التزامات واتفاقات في إطار أي عمل عربي مشترك موضع التنفيذ ويمكن القول بان مصير التكامل الاقتصادي العربي مرهون بتوافر الإرادة السياسية العربية لدى القائمين عليها ومدى إيمانهم بضرورة التكامل الاقتصادي واستمراره طالما أن عملية التكامل الاقتصادي مستمرة في التطبيق.[1]

[1] نزيه عبد المقصود مبروك، مرجع سبق ذكره، ص ص76- 79.

5- صعوبة التنسيق الاقتصادي بين الدول العربية : ويرجع ذلك إلى تفاوت الدول العربية من حيث درجات النمو الاقتصادي ومن حيث درجات الأخذ بنظم التخطيط الاقتصادي واختلاف الدول العربية من حيث الأنظمة والتشريعات التجارية والجمركية وهي أمور يترتب عليها تضارب السياسات الاقتصادية وتؤدي إلى صعوبة تنفيذ القرارات المشتركة.

6- التبعية الاقتصادية والمالية للدول العربية إزاء الدول المتقدمة: حيث ظهرت التبعية الاقتصادية من خلال تزايد احتياجات الدول العربية من السلع سواء الإنتاجية أو الاستهلاكية وهذه التبعية الاقتصادية تجعل المصالح الخاصة لكل دولة عربية أكثر إلحاحا من السعي لتحقيق المصلحة العامة لمجموع الدول العربية هذا الوضع من شانه أن يحدث تفتتا بين الدول العربية الأمر الذي يحول دون تحقيق التكامل الاقتصادي العربي و إما التبعية المالية فقد وجدت من خلال ارتباط النظام النقدي والمالي العربي منذ بداية تأسيسه بالنظام الرأسمالي وهو النظام الذي كانت تمثله الدول المستعمرة المسيطرة على الدول النامية ومنها الدول وهذه التبعية المالية للدول العربية إزاء الدول الرأسمالية المتقدمة يستوي في ذلك الدول العربية النفطية والدول العربية غير النفطية مما يعرقل إمكانية تحقيق التكامل الاقتصادي العربي .[1]

7- غياب أجهزة وسلطات فرض الالتزام : الدول العربية تفتقد إلى الأجهزة والسلطات التي تجعلها قادرة على فرض الالتزام بما يتم التوصل إليه من اتفاقات و إجراءات و وسائل تتعلق بتحقيقه وهذا ناجم عن أن الدول العربية لم توفر استعدادها للتنازل عن بعض صلاحياتها وسلطتها المتصلة بتحقيق التكامل على المستوى القومي وهذا يعني أن تنفيذ ما يتم التوصل إليه من الإجراءات والاتفاقات لا تعتبر إجبارية التنفيذ فهي متروكة لرغبة الدول العربية ومشيئتها المنفردة وهو الأمر الذي يفقد العمل العربي المشترك فاعليته وقدرته على التحقيق على ارض الواقع الفعلي إضافة إلى تعدد المنظمات والأجهزة المتضاربة صلاحياتها واختصاصاتها وازدواجية نشاطها وهذا ما يفقد هذه المؤسسات فاعلية ما تقوم به ويجعلها محكومة بما تريد الدول العربية كل على انفراد وبالتالي ضعف العمل العربي ذاته .[2]

[1] إكرام عبد الرحيم، مرجع سبق ذكره، ص ص 97 – 99.

[2] فليح حسن خلف، مرجع سبق ذكره ، ص ص 299 ، 300.

المبحث الثالث: تجارب التكامل الاقتصادي الرائدة في العالم.

أصبحت التكتلات الاقتصادية أحد الوسائل الهامة في تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية وأحد أهم خصائص النظام الاقتصادي العالمي الجديد، حيث تستفيد الدول المنظمة لها من مزايا السوق الكبيرة وتحرير معدلات التبادل التجاري، وعليه يتناول المبحث بعض أهم تجارب التكتلات الاقتصادية الرائدة في العالم.

المطلب الأول: اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية NAFTA.

تمثل اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية المعرفة ب NAFTA شكلا من أشكال التكتلات الاقتصادية المعاصرة، وتختلف عن الكثير منها لما تتوفر عليه من خصوصيات الأطراف المشكلة لهذه الاتفاقية، ولما خلفته من انعكاسات على البلدان الثلاث المشكلة لها (الوم. أ، كندا، المكسيك) .

أولا: نشأتها: ظهرت فكرة النافتا NAFTA خلال فترة الركود الاقتصادي الذي شهدته الو. م.أ، في بحثها عن حل للخروج إلى حالة الانتعاش الاقتصادي، وكان تشجيع التجارة الدولية أهم الحلول المطروحة حيث توصلت أمريكا وكندا إلى وضع ترتيبات ثنائية عام 1965 للتعامل في تجارة السيارات وقطع الغيار، غير أنهما لم يتوصلا إلى اتفاقية شاملة للتجارة الحرة إلا في سنة 1988، والتي دخلت حيز التنفيذ عام 1989، أما المكسيك فقد بدأت الإصلاح الاقتصادي منذ تاريخ انضمامها للغات في عام 1986، الأمر الذي مهد الطريق أمام هذه الدول الثلاث للدخول في ترتيبات منطقة للتجارة الحرة لأمريكا الشمالية، التي بدأ سريانيا في 01 جانفي 1994.

ثانيا: أهدافها: تتمثل أهداف اتفاقية التجارة الحرة في النقاط التالية:

– تنشيط التجارة الإقليمية بين الدول الأعضاء وإحلال المنتجات الإقليمية محل المنتجات المستوردة؛

– زيادة معدل نمو الناتج المحلي للدول الأعضاء؛

– إلغاء الحواجز الجمركية وتحرير التجارة وزيادة الاستثمارات بصورة تؤدي إلى زيادة حجم التجارة الدولية للدول الأعضاء، وفي نفس الوقت زيادة حجم التجارة البينية للدول الأعضاء؛

– زيادة الاستثمارات الأمريكية والكندية في المكسيك وهذا ما يؤدي إلى زيادة العمالة في هذه الأخيرة، ومن ثم الوقت فتح السوق المكسيكية التي كانت مغلقة أمام السلع الأمريكية؛

– رفع القدرة التنافسية لمنشأتها في الأسواق العالمية مع مراعاة حماية البيئة وتشجيع المنافسة العادلة؛

– تعزيز موقف الولايات المتحدة الأمريكية في سعيها القيادة الاقتصاد العالي وتنشيط التجارة العالمية ومحاربة انتشار الفساد الاقتصادي ومواجهة سياسات الحماية التجارية؛

– زيادة القوة التفاوضية لدول التكتل وقدرتها على منافسة التكتلات الاقتصادية العملاقة خاصة الاتحاد الأوروبي؛

– علاج مشكلات البطالة في الدول الأعضاء بزيادة الطاقات الإنتاجية الجديدة وبالتالي تعظيم فرص العمل.

ثالثا: مبادئها: تتبع اتفاقية النافتا عدة أساليب لتحرير التجارة، وتضم:

– إزالة التعريفات الجمركية دفعة واحدة أو بالتدرج على مدى فترة زمنية متفق عليها للسلع المختلفة تصل إلى 15 عاما، وفي هذا الإطار فإن حوالي 50% من الصادرات الأمريكية للمكسيك و 70% من صادرات المكسيك للسوق الأمريكي أصبحت محررة تماما من التعريفات والحصص؛

– إزالة القيود المفروضة على الاستثمار حيث يتمتع المستثمرون في الدول الثلاثة بنفس المعاملة، ويتم تحويل العملات بحرية وفقا لأسعار السوق؛

– تحرير التجارة في الخدمات، وفي هذا المجال تمنح معاملة متساوية لموردي الخدمات من الدول الثلاثة وتسهل منح تراخيص عمل المتخصصين وإزالة متطلبات الإقامة لهذه الشريحة؛

– السماح بانضمام أعضاء آخرين، كما يمكن لأية دولة الانسحاب من الاتفاق شريطة أن تعلن رغبتها في الانسحاب من الاتفاقية قبل التاريخ المعني لذلك بستة أشهر.[1]

رابعا: الآثار الاقتصادية للاتفاقية.

يمكن إبراز آثار اتفاقية النافتا على كل دولة عضو كما يلي:

1– المكسيك: تحقق المكسيك من هذه الاتفاقية جملة المكاسب التالية:

– زيادة الاستثمارات والتكنولوجيا التي تحتاجها من خلال تدفق الاستثمارات الأمريكية في مجال البترول المكسيكي يزيد من معدلات النمو الاقتصادي و امتصاص البطالة المكسيكية؛

[1] أسامة المجدوب ، **مستقبل العالم العربي في التجارة الدولية**، دار المصرية اللبنانية ، القاهرة ، 2000، ص ص 49–51.

– الحد من الهجرة المكسيكية غير القانونية إلى الأراضي الأمريكية نتيجة لزيادة معدلات النمو الاقتصادي بالمكسيك؛

– زيادة إنتاجية العامل المكسيكي مما يؤدي إلى ارتفاع متوسط الأجور.

ورغم المزايا التي تحققها المكسيك، إلا أنها تعتبر الشريك الأضعف في هذه الاتفاقية، حيث بشير معارضي هذه الاتفاقية إلى المخاطرة الكبيرة الناجمة عن هذا الاتفاق مع شريكين أكثر قوة وقدرة على المنافسة، كون المكسيك في الواقع غير مهيأة للمنافسة الأمريكية والكندية وذلك لافتقارها إلى البنية التحتية العصرية والكوادر المؤهلة لإقامة الاقتصاد في الظروف الجديدة.[1]

2– الولايات المتحدة الأمريكية: باعتبارها المستفيد الأكبر من هذه الاتفاقية، تستفيد من المزايا التالية:

– فتح الباب أمام الصادرات الأمريكية نحو المكسيك وكندا، حيث تعتبر السوق الكندية من أكبر الأسواق للصادرات الأمريكية؛

– زيادة نسبة التشغيل، وارتفاع متوسط الأجور في الولايات المتحدة الأمريكية خاصة في القطاعات التصديرية؛

– تركيز الجهود الأمريكية على الصناعات المستقبلية، والإسراع بنقل الاقتصاد إلى مستوى يتيح له منافسة الأقطاب الأخرى في الاقتصاد العالمي كاليابان، والاتحاد الأوروبي.

3– كندا: في ظل تشابه المعطيات الاقتصادية والاجتماعية بين الو. م. أ وكندا توجد فرص ومكاسب ممكن لكندا أن تحققها وذلك من خلال:

– فتح أسواق جديدة للشركات الكندية، وتدفق الاستثمارات الكندية إلى المكسيك والولايات المتحدة الأمريكية بحرية تامة.

– الاستفادة من الأيدي العاملة المكسيكية ومشاركة شركات النفط الكندية للشركات المكسيكية في عمليات التنقيب و الإنتاج.

ورغم المكاسب المحققة للدول الثلاث فهناك تحديات تواجهها وخاصة المكسيك، فبعد مرور أكثر من عشر سنوات على إنشاء هذا التكتل لم تتحقق النتائج المرجوة منه، وذلك لكون النمو الاقتصادي

[1] عبد الوهاب رميدي ، **التكتلات الاقتصادية في عصر العولمة و تفعيل التكامل الاقتصادي في الدول النامية** ، أطروحة مقدمة لنيل الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2006–2007 ، ص69.

المحقق يبقى بعيدا نسبيا عن المعدل المعلن عنه، كما نتج عن هذا التكتل إفرازات سلبية ومتباينة حسب البلدان. [1]

المطلب الثاني: رابطة دول جنوب شرق آسيا ASEAN.

شهدت دول جنوب شرق آسيا تطورا ملحوظا في إطار سعيها لتشكيل تكتل اقتصادي منشود، ممثلا في رابطة دول جنوب شرق آسيا باعتباره أهم التجمعات الاقتصادية في القارة الأسيوية.

أولا: نشأتها:

نشأ هذا التكتل كنوع من الحلف السياسي في مواجهة الشيوعية في جنوب شرق آسيا، وتحقق في 8 أوت 1967 بتوقيع خمسة دول هي اندونيسيا، ماليزيا، الفلبين، سنغافورة و تايلندا على المعاهدة بعاصمة تايلاندا بانكوك من قبل وزراء الخارجية لتلك الدول وأطلق عليها اسم إعلان بانكوك أو إعلان الأسيان يضم خمسة مواد تبين أهداف الرابطة وأغراضها، حيث تركز على التعاون الاقتصادي بين الدول الأعضاء من خلال توحيد سياسات التصنيع وتحرير التجارة البينية على أساس قوائم سلعية وتنفيذ سياسات وطنية لإحلال الواردات وحماية الصناعات الناشئة، خاصة لمواجهة الحماية المطبقة من قبل الدول المتقدمة كأمريكا و أوروبا تجاه صادرات تلك الدول.

ثانيا: مسيرتها:

مر انضمام الدول إلى رابطة الأسيان عبر عدت مراحل، ليصل سنة 1999 عدد الدول المنضمة إلى عشرة دول.[2]

كما أنشأت في عام 1991 منطقة التجارة الحرة بهدف إزالة الحواجز الجمركية وغير الجمركية تدريجيا، وتم تنفيذها على فترة انتقالية امتدت إلى 15 سنة و دخلت حيز التنفيذ سنة 1994.

وشهدت المنطقة أزمات أدت إلى تناقص معدلات النمو الاقتصادي وزيادة معدلات البطالة أحست دول المنطقة بأهمية التكامل فخلصت القمة السادسة المنعقدة في الفيتنام يومي 15 و 16 ديسمبر 1996 إلى وضع خطة متوسطة المدى لإنعاش اقتصاديات الأسيان خلال الفترة (1999. 2004) نصت على مجموعة من الإجراءات لتنشيط أسواق المال وزيادة التعاون المالي.

[1] المرجع نفسه ، ص ص 72، 73.

[2] the office of industries, ASEAN**: regional trends in economic integration, export competitiveness, and inbound investment for selected industries**, investigation N0 332-511, august 2010, p17.

وفي 29 نوفمبر 2004 وقعت الصين اتفاقا تاريخيا مع زعماء دول جنوب شرق آسيا، الأعضاء في رابطة الأسيان يقضي بإقامة أكبر منطقة تجارة حرة في العالم، والتي تعد سوقا لأكثر من 1,8 مليار نسمة (534,9 مليون نسمة لدول الأسيان و1,29 مليار نسمة للصين) نسبة إلى مجموع سكان العالم كما ترغب بعض الدول كالهند واليابان وكوريا الجنوبية وأستراليا ونيوزيلندا في توثيق العلاقات مع دول الأسيان و إقامة منطقة تجارة حرة مماثلة، وبالتالي إقامة سوق آسيوية موحدة في آفاق 2020.

ثالثا: اهدافها:

تهدف رابطة دول الأسيان إلى تحقيق مجموعة من الأهداف حددت بموجب إعلان بانكوك عام 1976 كما يلي:

– تحقيق النمو الاقتصادي والتقدم الاجتماعي والثقافي في جنوب شرق آسيا عن طريق العمل المشترك بقوم على روح التعاون والتكافؤ، وبالتالي ضمان تحسن المستوى المعيشي لأعضائها؛

– التآزر بأكثر فعالية في استخدام أنشطتها الزراعية والصناعية وتوسيع تجارتها وتحسين النقل و الاتصالات؛

– إقامة علاقات وثيقة مع المؤسسات الدولية والإقليمية ذات الأهداف المماثلة و تحقيق الاستقرار السياسي والاقتصادي والإقليمي في مواجهة القوى الكبرى، وتجنب الصراع بينها بمراعاة احترام العدل وسيادة القانون في العلاقات بين دول الإقليم؛

وعليه ترمي منطقة الأسيان إلى إقامة منطقة تجارة حرة بين أعضائها تلغي كافة القيود الجمركية وغير الجمركية على تجارتها البينية، وتوثيق العلاقات مع دول أخرى لإقامة مناطق تجارة حرة معها كاليابان وكوريا الجنوبية، مما يدل على انفتاحها ليس فقط على دول الجنوب الأسيوي، وهو ما ينطبق على المفهوم الحديث للتكامل الاقتصادي. [1]

[1] خالقي علي، رميدي عبد الوهاب، **رابطة جنوب شرق آسيا (الأسيان" ASEAN") نموذج الدول النامية للإقليمية المنفتحة**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا ، العدد 6. السداسي الأولى 2009، ص ص 83، 84.

المطلب الثالث: تجربة الاتحاد الأوروبي.

تعود فكرة تأسيس الاتحاد الاقتصادي والنقدي الأوروبي إلى الستينيات من القرن العشرين، لكن العديد من العراقيل السياسية والاقتصادية كان لها الدور الكبير في تأخير بداية تجسيد هذا الاتحاد إلى غاية الإمضاء على اتفاقية ماستريخت، إذ كانت نشأته على أربعة مراحل رئيسية وهي:

أولا: من اتفاقية روما إلى تقرير وارنر (1957-1970)

عملت العديد من الدول الأوروبية بعد الحرب العالمية الثانية على تعزيز جهودها في التكتل والترابط خصوصا بعد الأضرار الجسيمة التي ألحقتها بها الحرب العالمية الثانية، والتي بدأت سنة 1951 مع اتفاقية باريس التي أوصت بتأسيس المجموعة الأوروبية للفحم والصلب التي ضمت آنذاك كلا من فرنسا ألمانيا الغربية، إيطاليا ودول البينيلوكس (بلجيكا، هولندا و لوكسمبورغ) ، حيث كان هدفها بالأساس هو تدعيم التقارب الفرنسي والألماني بتعزيز إنتاج كل من الفحم والصلب من جهة اقتصادية، وتعزيز التقارب الفرنسي الألماني في التصدي لأية حروب مستقبلية بينهما من جهة سياسية، ثم امضوا على اتفاقية روما سنة 1957 والتي كانت الخطوة الأولى في إطار تحقيق مسعى تكامل اقتصاديات الدول الأوروبية وتأسيس سوق مشتركة.

أدت الأزمة النقدية التي مست نظام "بريتون وودز" سنوات 1968 و 1969 إلى عقد اتفاق القادة الأوروبيون و اقروا تعيين لجنة يقودها "بيار وارنر" الوزير الأول الدولة لوكسمبورغ للبحث في موضوع تأسيس اتحاد اقتصادي ونفدي أوروبي، إذ قدم تقريره سنة 1970 مقترحا 3 مراحل لتأسيس هذا الاتحاد في غضون فترة زمنية تقدر ب 10 سنوات.[1]

ثانيا: من تقرير "وارتر" إلى تأسيس النظام النقدي الأوروبي (1970-1979)

تجسدت المرحلة الأولى لتأسيس الاتحاد الاقتصادي والنقدي الأوروبي بناءا على تقرير "وارنر" في العمل على تقليص تقلبات أسعار صرف عملات الدول الأعضاء، كقاعدة أولى ورئيسية ، لكن ونتيجة لأزمة النفط سنة 1973 واختلاف السياسات الوطنية في مواجهة تداعياتها تعرضت العديد من عملات الدول الأعضاء إلى تقلبات حادة كالفرنك الفرنسي ، لكن ذلك لم يثن من عزيمة الأوروبيين في المضي قدما نحو العمل على استقرار أسعار صرف عملاتهم، وتم الاتفاق في مارس 1979 بناءا على اقتراح

[1] European commission**: Phase 1: the Werner Report** :
http://ec.europa.eu/economy_finance/euro/emu/road/werner_report_en.htm, consulted on 21/03/2018

رئيس المجموعة الأوروبية "روي جينكي" سنة 1977 على تأسيس "النظام النقدي الأوروبي" بمشاركة جميع الدول الأعضاء ، حيث تميز بأنه نظام أسعار صرف مستقرة ضمن هامش معين حدد ب 2.25% ارتفاعا وانخفاضها، مع استثناء كل من الليرة الإيطالية، البيزيطا الإسبانية، الإيسكودو البرتغالية و الباوند البريطاني وهي العملات التي ترك لها هامش ارتفاع وانخفاض محدد ب 6%.[1]

ثالثا: من تأسيس النظام النقدي الأوروبي إلى اتفاقية ماستريخت (1979-1991)

عرفت المجموعة الاقتصادية الأوروبية انضمام كل من: إسبانيا، البرتغال واليونان في الثمانينيات من القرن العشرين، وقد عرفت هذه الفترة التوجه الفعلي للدول الأعضاء في المجموعة نحو تجسيد فكرة السوق الأوروبية المشتركة التي جاءت في اتفاقية روما سنة 1957 ، حيث تم في فيفري 1986 توقيع ما سمي ب"الاتفاق الأوروبي الموحد" الذي دخل حيز التطبيق في جويلية 1987 والذي يمهد لقيام سوق أوروبية مشتركة لها العديد من الإيجابيات على اقتصاديات دول المجموعة الاقتصادية الأوروبية، حيث تجاوز الناتج المحلي الإجمالي لهذه الدول مجتمعة الناتج المحلي الإجمالي سواء في الولايات المتحدة الأمريكية أو اليابان.[2]

تم إنشاء المجلس الأوروبي في شتوتغارت سنة 1983، حيث اعتبر أعلى سلطة يوكل لها صنع القرار واقتراح التوصيات المتعلقة بسير السياسات الاقتصادية في الدول الأعضاء، وتبعا للتقرير الذي أعده "جاك ديلورز" في جوان 1989 فقد حددت أهداف الاتحاد الاقتصادي والنقدي الأوروبي كما يلي:

- التحرير الكامل لحركة رؤوس الأموال ؛ الإدماج الكامل للأسواق المالية ؛
- قابلية تحويل عملات الدول الأعضاء؛
- التثبيت النهائي لأسعار الصرف ؛
- إمكانية استبدال العملات الوطنية بعملة واحدة.

رابعا: من اتفاقية ماستريخت إلى تأسيس منطقة اليورو (1991-2002)

تم الإمضاء في 7 فيفري 1992 على اتفاقية ماستريخت التي بدأ الشروع في تطبيق ما جاء فيها في نوفمبر 1993، حيث أقرت هذه الاتفاقية في بنودها ضرورة تحقيق بعض الإجراءات في المرحلة الثانية

[1] European commission **: Phase 2: the European Monetary System :** http://ec.europa.eu/economy_finance/euro/emu/road/ems_en.htm, consulted on 24/03/2018
[2] David Begg et autres **: macroeconomie**, 2eme édition, Dunod édition, 2002, p382.

والثالثة للدول الأعضاء في المجموعة وذلك كشروط تمهد لانضمامها وقبولها في الاتحاد الاقتصادي والنقدي الأوروبي .[1]

وقد شهدت سنة 1994 بداية المرحلة الثانية في قيام الاتحاد الاقتصادي والنقدي الأوروبي بتأسيس "المعهد النقدي الأوروبي" الذي كان الهدف منه تعزيز التعاون بين البنوك المركزية والتنسيق فيما يخص السياسات النقدية للدول الأعضاء وذلك من أجل التحضير لما سيتم في المرحلة الثالثة من إدارة سياسة نقدية موحدة للدول الأعضاء وتأسيس عملة موحدة.

كما أقر المجلس الأوروبي سنة 1995 إنشاء العملة الأوروبية الموحدة تحت اسم "اليورو" بداية من سنة 1999. وفي 2 ماي 1998 أعلن المجلس الأوروبي أن 11 دولة وهي : فرنسا، ألمانيا، إسبانيا البرتغال، إيطاليا ، لوكسمبورغ، بلجيكا، فنلندا، إيرلندا، النمسا و هولندا قد استكملت شروط التقارب التي حددتها اتفاقية ماستريخت للدخول في المرحلة الثالثة و التحديد النهائي لمعدلات تحويل عملات الدول المعنية مقابل العملة الأوروبية الموحدة المستقبلية وهي "اليورو".

وقد تبع ذلك الإعلان الرسمي عن تأسيس البنك المركزي الأوروبي في 1 جوان 1998، وفي 1 جانفي 1999 بدأت المرحلة الثالثة والأخيرة في بناء الاتحاد الاقتصادي والنقدي الأوروبي ، والعمل وفق السياسة النقدية الموحدة التي يقرها البنك الأوروبي.

وقد كان العمل بالعملة الأوروبية الموحدة " اليورو" افتراضيا إلى غاية سنة 2002 التي شهدت رسميا إطلاق النقود المعدنية والورقية من "اليورو" وتأسيس ما يسمى ب"منطقة اليورو".

وقد شهد الاتحاد الاقتصادي والنقدي الأوروبي توسعا بعد انضمام العديد من الدول التي تمكنت من استكمال الشروط الضرورية، ليصل بذلك عدد الدول المنضوية تحت غطاء الاتحاد الاقتصادي والنقدي الأوروبي إلى 17 دولة.

وعليه يعتبر الاتحاد الأوروبي نموذجا رائدا في مجال التكامل الاقتصادي، باعتباره وصل إلى تحقيق أعلى درجات التكامل الاقتصادي وهي الوحدة النقدية، نتيجة مسيرة حافلة بالمحطات والتطورات كانت منظمة ومخطط لها دامت أكثر من 50 سنة، لذا يجب على الدول العربية أن تتخذ الدروس من هذه التجربة في محاولة منها لبناء تكتل اقتصادي يضمن لها مكانة في الساحة الاقتصادية العالمية.

[1] **International Monetary fund**: The IMF& the European Economic and Monetary Union: http://www.imf.org/external/np/exr/facts/emu.htm, consulted on 25/03/2018

خلاصة:

مضى على قيام جامعة الدول العربية أكثر من خمسة عقود شهدت خلالها إنشاء العديد من المجالس والمنظمات وإبرام العشرات من الاتفاقيات والمواثيق، واتخاذ آلاف القرارات على كل صعيد ومع ذلك فلازالت محصلة التكامل الاقتصادي العربي هزيلة لا يعتمد بها وذلك راجع إلى المعوقات التي واجهت ومازالت تواجه محاولات تحقيق التكامل الاقتصادي العربي والتي تحتاج إلى وقفة جادة من جانب أصحاب القرار في الدول العربية للتخلص منها.

وأثبت الواقع نجاح بعض التكتلات الاقتصادية، وعلى رأسها الاتحاد الأوربي الذي يعتبر نموذجا مثاليا يقتدى به، إضافة إلى تكتلات أخرى مثل اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية، ورابطة دول جنوب شرق أسيا وغيرها من التجارب الناجحة.

وتجدر الإشارة إلى أن أهم العوامل التي سمحت بتحقيق التكامل في الدول المتقدمة هو الدخول في اقتصاد المعرفة والسير نحو العولمة باعتبار الصناعات القائمة على المعرفة في الصناعات الرائدة في اقتصاد اليوم، وعليه يجب على الدول العربية إذا أرادت تفعيل التكامل احتواء العولمة وتطوير اقتصادياتها وتطوير المهارات خاصة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وتطوير التعليم والبحث والتطوير والاستفادة من مختلف تجارب العالم في هذا المجال.

الفصل الثاني

تمهيد:

لقد كثر الحديث عن العولمة في السنوات العشر الأخيرة من القرن العشرين وأصبحت حديث الاقتصاديين والاجتماعيين والسياسيين خاصة في الأوساط الإعلامية والجامعية والتيارات الفكرية، فعلى الصعيد الاقتصادي شهد العالم في تلك الفترة تحولات وتغيرات سريعة فتطورت التجارة الدولية وزاد الاستثمار الأجنبي المباشر وبرزت التكتلات الاقتصادية الإقليمية وتعددت أشكال العلاقات العابرة للحدود الجغرافية بين مختلف دول المعمورة وأكثر من ذلك التطور المذهل في المجال التكنولوجي والمعلوماتي من خلال تطور الاتصالات وظهور شبكة الانترنت وبالتالي تأثر النظام الاقتصادي العالمي بهذه المستجدات، كل هذه المظاهر يمكن اعتبارها من أهم المصادر الأساسية للعولمة وبالتالي أصبح موضوعها يستحوذ جزءا كبيرا من الاهتمام في الوقت الراهن وحقيقة حياتية تعيشها الشعوب سياسيا واقتصاديا واجتماعيا.

المبحث الأول: ماهية العولمة الاقتصادية.

تعتبر العولمة حدث غزا عقول ملايين البشر، منهم من يرجو من العولمة انقاد البشرية من الشرور التي لحقت بها منذ آلاف السنين بدءا من الغزوات والنهب و نهاية بالحروب والتدمير، ومنهم من يخشى أن تكون العولمة أسلوبا جديدا في فرض النهب والحرمان على الأمم الضعيفة تحت شعار "الاعتماد المتبادل و التخصص الأمثل للموارد"، ومنهم من ينظر إلى العولمة سيرورة موضوعية لا يمكن للإنسان اعتراضها، بل لابد أن يتكيف معها. حتى أن بعض العلماء يعتقدون أن العولمة كانت تمثل اتجاه الت الإنساني منذ بدء الخليقة، وأن التأطير الاقتصادي الوطني ليس سوى هامش ضيق في التاريخ الاقتصادي و السياسي للإنسانية جاء نتيجة توافق مصلحة رأس المال مع السلطة، و بالطبع ما إن ينتهي توافق المصالح حتى ينقرض عقد التحالف بينهم، وبالتالي ينحل الإطار الوطني ليندمج في التصعيد العالمي.

المطلب الأول: نشأة ومفهوم العولمة.

أولا: نشأة العولمة.

إن التحليلات التاريخية للعولمة تشير إلى أنها ذات علاقة بما روج له من طرف " آدم سميث" و" دافيد ريكاردو" لحرية التجارة و حماية الممتلكات، فانتشرت تلك الأفكار بعد الثورة الصناعية الغربية ثم بدأت تنحسر في القرن العشرين، خصوصا مع أزمة الكساد 1929، ثم عادت في السبعينات، بسبب فشل التدخل الحكومي في تخفيض معدلات التضخم و البطالة.[1]

كما ترجع نشأة العولمة عند بعض المفكرين الغربيين إلى أنها لحظة انتصار الرأسمالية التاريخية بانهيار المعسكر الاشتراكي، ليعلن بذلك بداية مرحلة جديدة، فكيف أن هذا المصطلح صاحب الإنسان في كافة مراحل تاريخه، وتطور عبر مراحل التطور البشري.

نشأ مصطلح العولمة عبر مراحل متتابعة من الزمن، أهمها:

[1] محمد حداد، **العولمة و انعكاساتها على اقتصاديات الدول العربية** مع الإشارة إلى حالتي الجزائر و مصر ، رسالة ماجستير في علوم التسيير جامعة الجزائر ، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، 2003-2004 ، ص 16.

المرحلة الأولى: المرحلة التكوينية.

مثلها مثل الكائن الحي، لابد من أن يمر بمرحلة تكوين جنينية، بحيث ترجع جذور هذه المرحلة إلى فتوحات الفراعنة القدماء، أو في رحلاتهم إلى بلاد الفينيقيين" الشام حاليا"، أو في غزوهم للمجهول البعيد الشاسع كما تدل عليه آثارهم في الأمريكيتين ووصولهم إليها قبل غيرهم بآلاف السنين.[1]

وقد تطور فيما بعد ليختلط بالمفهوم الغزو العسكري، والرغبة الجامعة لقائد تاريخي لتكون إمبراطورية وقد تمثل ذلك في ظهور عدة إمبراطوريات، ولم تكن هذه الأخيرة مرتكزة على الجانب العسكري فقط، بل تضمنت الجوانب الفكرية والعقائدية، كما برزت في هذه المرحلة أيضا القضايا الأساسية، حيث تم صياغتها في عدة مفاهيم تمثلت في : الألعاب الأولمبية، جوائز نوبل للسلام، التاريخ الميلادي وإنشاء الهيئات والمؤسسات الدولية.

وفي هذه المرحلة تداخلت العديد من العوامل المتشابكة، ذات التأثير التفاعلي والتبادلي من الغزو والاجتياح العسكري واستعمال القوة، ومن التجارة والتبادل القائم بين الأفراد والشعوب، والحوار والفكر وما يتبعه من وسائل الإقناع وما ينتجه من رؤية مشتركة نحو عالم الغد، كل هذه العوامل ساهمت في هذا النمو الخفي لمصطلح اسمه " العولمة".

المرحلة الثانية: مرحلة ميلاد المصطلح.

بدأت هذه المرحلة في الستينات، في الوقت الذي تزايد فيه الكوني في مختلف مجالات النشاط الإنساني، والذي من أهم مظاهره الهبوط على سطح القمر، وشيوع أسلحة الدمار الشامل، و زيادة المؤسسات الكونية والحركات العالمية، وصولا إلى انهيار جدار برلين الذي كان يفصل بين ألمانيا الشرقية و الغربية، و توحد الألمانيتين تحت ضغط الإرادة الشعبية.

وفي الوقت ذاته أدى وجود القطبية الواحدة المتمثلة في السيطرة الأمريكية، واجتياح الإعلام الأمريكي، و امتداد مظاهر الثقافة الأمريكية، و سيطرة المعلوماتية إلى ميلاد مصطلح" العولمة" التي زاد الاهتمام بها، و بشكل مستمر، فكانت بذلك رهينة لتفاعل ثلاث عوامل رئيسية هي:

[1] محسن أحمد الحضيري ، **العولمة: مقدمة في فكر و اقتصاد و إدارة عصر اللادولة**، مجموعة نيل العربية، ط1 ،القاهرة، 2000، ص ص 40-42.

- ✓ انتشار المعلومات و بشكل فوري، مما أدى إلى توحيد و إيجاد تقارب فكري عالمي؛
- ✓ إزالة الفواصل و الفوارق بين الدول، حتى أصبح العالم بمثابة سوق واحدة؛
- ✓ زيادة عملية التماثل و المحاكاة والتنميط بين الدول.

ويمكن ربط ميلاد هذا المصطلح بانتهاء عمل " منظمة الجات" *GATT*، وبدء عمل المنظمة العالمية للتجارة " *OMC*" وممارسة أنشطتها في إزالة الحواجز بين الدول.

المرحلة الثالثة: مرحلة النمو و التمدد.

وهي مرحلة تتسم بالتداخل والتشابك الواضح لأمور الاقتصاد والسياسة والثقافة والاجتماع فأصبحت المصالح متداخلة و متفاعلة، و العوامل مفتوحة دون حدود سياسية بين الدول و دون فواصل زمنية و جغرافية. [1]

ومن ثم فقد ظهر إلى الوجود كيان كوني جديد، كيان انتماءاته جديدة، و قواعد التفاعل معه جديدة قائم على الدمج والتكامل وابتلاع الآخرين، و السيطرة عليهم، و التحكم فيهم و توجيههم، فهذه المرحلة هي مرحلة البناء الفعلي لكيان أكثر شمولا من التحالف، و أكثر عمقا من التكامل، و أقص فاعلية من الاندماج، و بعبارة أخرى، مرحلة النمو و التمدد هي مرحلة الانتقال النسبي للعولمة إلى التفوق و الامتياز المطلق.

ثانيا: مفهوم العولمة.

لقد كتب الكثير عن العولمة في الآونة الأخيرة، و عقدت ندوات و مؤتمرات عديد حولها تناولت مفهومها و جوانبها و أبعادها المختلفة، و انتشر استخدام مفهوم العولمة بين المثقفين في العالم بشكل أوسع، إلا أن الغموض ما زال محيطا به خاصة للعولمة جوانب متعددة.

1- العولمة لغة: تعميم الشيء و توسيع دائرته ليشمل العالم كله، و يقال عولم الشيء أي جعله عالميا.[2]

فالعولمة مأخوذة من التعولم، و العالمية أي اصطباغ عالم الأرض بصبغة واحدة شاملة لجميع أقوامها وكل من يعيش فيها، و توحيد أنشطتها الاقتصادية و الاجتماعية و الفكرية و غيرها.

[1] مرجع نفسه، ص ص 48-64.

[2] ليلى شيخة ، كلثوم لبابي، **العولمة** ، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2003-2004، ص26.

2- العولمة اصطلاحا: العولمة مفهوم شمولي يذهب عميقا في جميع الاتجاهات لتصيف حركة التغيير المتواصلة، و يمكن تحديد مفاهيم خاصة بالعولمة حسب اختلاف المفكرين و مذاهبهم و معتقداتهم.

- يرى البعض أن العولمة تعني القضاء على مفهوم الإقليمية، أو بعبارة أخرى فان العولمة تستهدف التمكين لما يسمى ما فوق الإقليمية و من هذا المنطق يمكن النظر إلى العولمة باعتبارها تمثل عملية إعادة تصوير لخطة العالم بحيث لا يبدو العالم مقسما إلى أقاليم تفصل بينها حدود إقليمية.[1]

- عرف صندوق النقد الدولي العولمة على أنها تزايد الاعتماد الاقتصادي المتبادل بين دول العالم بوسائل منها زيادة حجم و تنوع معاملات السلع و الخدمات عبر الحدود و التدفقات الرأسمالية الدولية، و كذلك سرعة و مدى انتشار التكنولوجيا.[2]

- هي ظاهرة لنظام عالمي جديد يتجه إلى تحقيق مزيد من الترابط و التداخل و التعاون بين جميع دول العالم في جميع المجالات الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية و التكنولوجية و غيرها، بحيث تختفي في هذا النظام صفة سيادة الدولة لان حريتها في التصرف بحسب مشيئتها تكون مقيدة أو ناقصة في هذا النظام الجديد، لذا يمكن وصفها بأنها" التبعية العالمية ".[3]

من خلال ما سبق يمكن القول: أنه لا يوجد اتفاق عام بين الباحثين حول مفهوم العولمة، لأنه مفهوم حديث الاستخدام، إضافة إلى تعدد المجالات التي تنطوي عليها، حيث ركز البعض على جانب واحد أو أكثر منها، و بعضها في الحقيقة مفهوم شامل و كامل، و في هذا النطاق فإن مفهوم العولمة يتحدد بأنها توصيف لعمليات التغيير السريعة التي يشهدها العالم و في مجالات مختلفة مثل الاقتصاد و السياسة والثقافة والاتصالات، وفي نفس الوقت فإن معنى التغيرات الواردة في هذا المفهوم ذات بعد دولي متزايد وليس فقط على مستوى الانتشار الجغرافي، و إنما يكون التفاعل العميق و الاعتماد المتبادل بين الدول والمجتمعات.

---

[1] ممدوح محمود منصور، **العولمة دراسة في المفهوم والظاهرة والأبعاد**، دار الجامعة الجديدة للنشر، 2003، ص13.

[2] فاطمة بلحاج ، **العولمة الاقتصادية** ، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، جامعة وهران ، 2003 ، ص8 .

[3] كمال الدين عبد الغني المرسى ، **الخروج من فخ العولمة** ، دار الوفاء لدينا الطباعة و النشر، ط1 ، الإسكندرية ، 2005 ، ص 13.

المطلب الثاني: أبعاد و أهداف العولمة.

اجتاحت ظاهرة العولمة و تيارها السريع الدول و الحكومات و البشر، لتشمل مجموعة من الأنشطة التي تستهدف تحقيق غايات معينة، اعتمادا على أساليب و أدوات ملائمة، و على قدر تباين هذه الأخيرة من حيث طبيعتها تتنوع أبعاد العولمة.

أولا: أبعاد العولمة.

العولمة في واقعها نظام ذو أبعاد تمس شتى المجالات، و إن كانت تبدو بسيطة في الشكل إلا أنها معقدة في المضمون، و فيما يلي عرض لأهم أبعادها.

أ- البعد السياسي: يتمثل الجانب السياسي للعولمة في جانب الحرية و الديمقراطية، و هو جانب دفعت من أجله شعوب العالم باختلاف نماذجها ثمن غالي من دماء أبنائها، و لا تزال تدفع كل يوم ضريبة دم جديدة من أجل إحقاقها، فهو جانب قائم على الحرية، حرية الفكر و العقيدة، حرية الاختيار، حرية التمثيل و الانتخاب، حرية إتاحة المعلومات و البيانات، حرية و حرمة الحياة الخاصة، حرية التوافق مع الارتقاء بآدمية الإنسان.

ولقد تعددت انعكاسات ظاهرة العولمة في الجانب السياسي داخليا و خارجيا، و لعل من أبرز هذه الانعكاسات صعوبة الفصل بين ما هو داخلي و ما هو خارجي، و نتيجة للتفاعلات الدولية في شكل الاعتماد الدولي المتبادل أدت إلى ظهور سياسات الترابط، و تجدر الإشارة إلى أن العولمة قد تواكبت مع التحول إلى الأحادية القطبية التي تزعمتها الولايات المتحدة الأمريكية.[1]

ب- البعد العسكري: لقد كان من شأن الانتصار السياسي المفاجئ الذي حملته الأقدار للولايات المتحدة الأمريكية و للمعسكر الليبرالي، و الذي تحقق نتيجة لانسحاب القطب السوفيتي المنافس من حلبة الصراع السياسي الدولي، مع نهاية عقد الثمانينات من القرن العشرين، أن استشعرت الو.م.أ أنها قد باتت تمثل القطب الأوحد في عالم ما بعد الحرب الباردة، و أنها قد أصبحت قادرة بحكم احتلالها لموقع الصدارة

[1] صالح وهبي ، **قضايا عالمية معاصرة** ، دار الفكر، دمشق ، ط1 ، 2001 ، ص ص 260-261.

على خريطة توزيع القوة العالمية على فرض إرادتها على العالم كله، و أن تطيح بأية قوى مناوئة لهيمنتها وأن تسيير حركة التاريخ وفق أدائها و تبعا لمقتضيات تأمين مصالحها.[1]

السير العادي للعولمة يفرض وجود قوة مهيمنة تسير استقرار العالم، من هذا المنطق اعتبرت العولمة مشروعا سياسيا أمريكيا لتحقيق الاستقرار العالمي، لأن الهيمنة تخلق الاستقرار بواسطة احترام مجموعة من قواعد اللعبة.

ج- البعد الاقتصادي: يتم عن طريق آليات محددة على الصعيد الاقتصادي، مثل: اتفاقيات تحرير التجارة و الأسواق المفتوحة، و تدفقات رؤوس الأموال، و تداولها في البورصات المتعددة لدول العالم وشركات متعددة الجنسيات، و تقسيم دولي جديد للعمل، يحتكر العمل فيه أنواع معينة، إنتاج سلع محددة تتميز بالتقنية العالمية، كثافة رؤوس الأموال، وانعدام التلوث، و ربحيتها العالية مثل صناعة آلات الحاسب، و صناعة البرامج و علوم الفضاء و البحث العلمي في هذه المجالات، و تعني العولمة في هذا الإطار تزايد الاعتماد الاقتصادي المتبادل بين بلدان العالم بوسائل منها: زيادة حجم و تنوع معاملات السلع و مدى انتشار التكنولوجيا.

د- البعد الثقافي: على الصعيد الثقافي هناك اتجاه لصياغة ثقافة عالمية تفرض أنماط تفكير و مسلك في الحياة، و يتم ذلك عن طريق تغيير برامج التعليم و إضعاف جوانب الثقافة القومية في هذه البرامج بجانب غزو هذه الدول عن طريق برامج إعلامية كثيفة مضاعفة بحبكة شديدة و جاذبية عالمية.[2]

فالاحتلال الثقافي المتمثل في حلول الثقافية الغربية و خاصة الثقافة الأمريكية محل الثقافة المحلية فالأفلام و الماركات الأمريكية لها حضور قوي في اقتصاد العالم ...، و هذا ما يؤدي إلى فقدان الهوية الوطنية، فهي بذلك ترمي إلى تهيئة نفوس و عقول المغزوين لقبول النموذج الأمريكي و بذلك يحققون تجنيدا مجانيا لجنود ثقافيين غير رسميين يدافعون عن أمريكا و الأمركة في بلدانهم و بين بني جلدتهم و دينهم.

هـ- البعد التكنولوجي و الاتصالي: إن من أبرز ملامح الثورة العلمية و التقنية هي ربط العالم بالإنتاج مباشرة، مما أدى إلى تحقيق زيادات في إنتاجية العمل التي وصلت إلى مستويات غير مسبوقة، و قد

[1] ممدوح محمود منصور، مرجع سبق ذكره، ص107.

[2] إكرام عبد الرحيم، مرجع سبق ذكره، ص ص 128-135.

اهتمت البلدان الرأسمالية المتقدمة بتنمية و دعم أنشطة البحث و التطوير و التخصصات الصناعية الدقيقة و أجهزة المعلومات و الخدمات الصناعية، مما ساعد على ظهور صناعات جديدة ذات متطلبات تكنولوجية ضخمة، و نقل مجموعة من الصناعات التقليدية إلى البلدان المتخلفة.

وقد بدأت عملية احتكار المعلومات مع بداية الثورة الصناعية، حيث كان الحرص على عدم انتقال التكنولوجيا من بلد إلى آخر، ثم أصبح الاتصال عن طريق الأقمار الصناعية و بصورة أكثر عمقا من خلال شبكة الانترنيت التي تربط البشر في كل أنحاء المعمورة.

و الواقع أن النظام الإعلامي العالمي أدى دور لا يمكن وصفه إلا بالسلبي اتجاه العالم الثالث، حيث نلاحظ أنه يركز على إنتاج و توزيع و نشر الأخبار و المعلومات و المشاهد عن حروب عالم الفقراء و تضخيم خلافاتهم و معاركهم التي يخوضونها بتكنولوجيا العالم المتطورة ليبني قناعة عالمية بأن من واجب الدول العظمى أن تتدخل لفرض السلام و لوقف المجازر و أن تسعى لنشر نموذجها في العيش ولتعميم قيمها المقدسة كحقوق الإنسان، و لخياراتها الديمقراطية التي تريد أن تكون مطبقة في كافة أنحاء العالم. [1]

و- البعد الاجتماعي: إن التورط المستمر في فتح الأبواب أمام التجارة الحرة باسم حرية السوق، قد أدى إلى انضمام الكثير من الفئات الدنيا و المتوسطة إلى عالم الهامشيين الذين يعيشون في حالات يرثى لها كالفقر و البطالة و انتشار الجريمة و المتاجرة في كل الممنوعات من مخدرات و أسلحة، يربط تقرير الأمم المتحدة الكوني عن الجريمة و العدالة لسنة 1999 العولمة بالتوسع في صناعة المخدرات غير المشروعة و زيادة الجرائم.

والمتصفح لخارطة الفقر في العالم يلاحظ بلغة الأرقام أن البلدان المتقدمة تملك 80 % من الدخل العالمي وهي تمثل نسبة 20 % من سكان العالم، و المشكل لا يكمن في مجرد اتساع الهوة بين أثرياء الشمال و فقراء الجنوب، و إنما أصبحت بارزة في مجتمعات الشمال نفسها.

[1] تقرير البنك الدولي عن بحوث السياسات، **العولمة و النمو و الفقر**، ترجمة هشام عبد الله، المؤسسة العربية للدراسة و النشر، 2003، ص179.

و نتيجة للخصخصة و عمليات الاندماج للشركات الكبرى، تم الاستغناء عن ملايين العمال بهدف تقليل تكلفة الإنتاج و رفع قدرة المنافسة و تحقيق الأرباح، مما يؤدي إلى ازدياد البطالة.[1]

ثانيا: أهداف العولمة.

العولمة ليست انعكاسا لتطور تاريخي طبيعي أو تلقائي، و إنما هي محصلة لعملية مخططة ولجهود غائبة من جانب الأطراف أو القوى التي توفر العولمة الظروف الملائمة أو المناخ المناسب لتحقيق أهدافها و حماية مصالحها ثم تعظيم مكاسبها، و يمكن عرض أهم أهدافها على النحو الآتي:

– الوصول إلى سوق عالمية واحدة مفتوحة، و بدون حواجز جمركية أو إدارية أو قيود مادية أو عرقية أو جنسية أو معنوية، سوق متسع يشمل العالم ككل؛

– الوصول بالعالم إلى جعله تربة واحدة مندمجة و مكتملة، سواء من حيث المصالح أو المنافع المشتركة أو من حيث الإحساس بالخطر الذي يهدد البشرية جمعاء؛

– الوصول إلى التجانس العالمي من خلال تقليل الفوارق في المستويات المعيشية، و حقوق الإنسان ولا يكون هذا التجانس بالتماثل ، و إنما قائم على التعدد و التنوع الذي يؤدي إلى رفع جودة الحياة؛

– محاولة إيجاد لغة اصطلاحية واحدة يتم استخدام جانب البشر؛

– نزع الفوارق بين الأجناس و القوميات من أجل الوصول إلى الوحدة الإنسانية؛

– إزالة أشكال التعصب و التمايز العنصري وصولا إلى عالم إنساني؛

– انبعاث رؤية جديدة لتحقيق طموحات البشر باختلاف أجناسهم و شعوبهم و دولهم.

و بالتالي يكسب تيار العولمة من القوة و القدرة ما تؤهله لمزيد من التدفق القوي من المنابع إلى اتساع التجارب إلى أفاق الطموحات.

[1] صالح وهبي، مرجع سبق ذكره ، ص 255.

المطلب الثالث: العولمة الاقتصادية وأشكالها.

أولا: تعريف العولمة الاقتصادية.

لقد تعددت تعريفات العولمة الاقتصادية، ذلك لاختلاف الآراء على تحديد تعريف شامل لتشعب المحتوى الفكري لها.

لذلك تحاول تقديم مختلف التعريفات التي تحلل الجانب الاقتصادي للعولمة:

يرى" إبراهيم العيسوي" أن مفهوم العولمة من المنظور الاقتصادي يشير إلى تلك التغيرات التي طرأت مؤخرا على تنظيم و إدارة العلاقات لمعظم الاقتصاديات الوطنية، لاسيما اقتصاديات الدول النامية، و من أهم هذه التغيرات التسارع في معدلات نمو التجارة الدولية، و التحرير المتزايد للأسواق الوطنية، و في بروز شركات متعددة الجنسيات و مؤسسات و هياكل تنظيمية عبر القومية. [1]

ويرى" صالح وهبي" أن العولمة الاقتصادية ترتكز على حرية السوق و إزالة الحواجز و فتح أبواب التبادل التجاري على مصراعيها دون أي عوائق و تكوين التكتلات الاقتصادية الكبرى على الرغم من بقاء الحدود السياسية.[2]

ويرى" جلال صادق العظم" : أن العولمة وصول نمط الإنتاج الرأسمالي منتصف هذا القرن إلى نقطة من عالمية دائرة التبادل و التوزيع و السوق و التبادل إلى عالمية دائرة الإنتاج و إعادة ذاتها، أي أن ظاهرة العولمة التي نشهدها هي بداية عولمة الإنتاج و رأس المال الإنتاجي، و قوى الإنتاج الرأسمالي و بالتالي علاقات الإنتاج الرأسمالية أيضا ، ونشرها في كل مكان مناسب و ملائم خارج اقتصاديات المركز الأصلي و دوله.[3]

ثانيا: أشكال العولمة الاقتصادية.

لقد حدثت تطورات اقتصادية مذهلة في بعض المجالات كالتجارة و الإنتاج و المالية، لذلك يمكن أن نميز ثلاثة أشكال للعولمة الاقتصادية.

---

[1] إبراهيم العيسوي ، **التنمية في عالم متغير**، دراسة في مفهوم التنمية و مؤشراتها، دار الشروق، القاهرة ، ص ص 45،46.

[2] صالح وهبي، مرجع سبق ذكره، ص251.

[3] حسن حنفي، صادق جلال عظم ، **العولمة** ، دار الفكر، ط1، دمشق ، 1999 ، ص 93.

أولا: العولمة المالية.

لقد أبرز عقد التسعينات ما يمكن أن نسميه " العولمة المالية"، وهي أكثر النشاطات الاقتصادية للعولمة، حيث قامت أسواق مالية عابرة للقارات و خارجة عن سيطرة الدولة، تنجز معاملاتها بحرية وبسرعة مخيفة على مدار الساعة في مختلف بلدان العالم.

فالعولمة المالية هي الناتج الأساسي لعمليات التحرير المالي و التحول إلى ما يسمى بالاندماج المالي، مما أدى إلى تكامل و ارتباط الأسواق المالية المحلية بالعالم الخارجي من خلال إلغاء القيود على حركة رؤوس الأموال و من ثم تتدفق عبر الأسواق العالمية".[1]

ثانيا: العولمة التجارية.

إن نمو التجارة العالمية خلال عقد التسعينات تمثل أكثر الأشكال المتطورة للعولمة، فقد تحولت فيه التجارة الخارجية من حوالي 33 % من الناتج الدخل الخام في منتصف الثمانينات إلى 43 % عام 1996، و اليوم تتعدى 50%، و بذلك تحققت عولمة التجارة بفضل رفع الحواجز الجمركية و الإدارية في المعاملات التجارية، و تجسد ذلك من خلال اتفاقية "*GATT*" و بعدها "*OMC*" التي تسعى إلى إلغاء كل العوائق التجارية.

و يتضح تطور حجم التجارة الدولية من خلال:

تزايد حجم الصادرات عبر العالم، حتى أصبحت تمثل 35 % من إجمالي الناتج القومي العالمي، بعد أن كانت تمثل 12 % فقط في عام 1962.

فقد أسهمت في تخفيض التعريفة الجمركية في أوروبا من 20% في الخمسينات إلى 05 % مع بداية التسعينات، حتى أن معدل نمو التبادل التجاري فاق معدلات النمو بما يتراوح بين 2.5 % إلى 03 % خلال هذه الفترة.

كما انخفض متوسط التعريفة الجمركية في الدول النامية إلى النصف من حوالي 30 % من أوائل الثمانينات إلى حوالي 15 % في أواخر التسعينات.

[1] صالح مفتاح ، **العولمة المالية** ، مجلة العلوم الإنسانية ، العدد 2 ، جوان 2002 ، جامعة محمد خيضر بسكة ، ص216.

كما نلاحظ التزايد السريع لقيمة تبادل البضائع أكثر من قيمة الإنتاج و المداخيل لإجمالي الناتج الداخلي الخام، حيث تستحوذ الدول الصناعية على الجزء الأكبر من تجارتها، فقد بلغت صادرات البلدان الإفريقية 30 مليار دولار (2.7 % من واردات العالم).

ثالثا: العولمة الإنتاجية.

بتشريع التبادلات المالية و تطور الاستثمارات المباشرة في الخارج، و مصدر هذه الحركة يعود إلى تعميم الانزلاقات المالية و عدم التحكم فيها خلال الثمانينات، و مما سهل هذه المهنة، وجود الابتكارات التكنولوجية التي تؤدي إلى توزيع الإعلام و التحويلات الفورية، فعلى سبيل المثال، إن التزايد المالي في الأسواق المصرفية في الفترة ما بين 1980 –1988 تضاعف بحوالي 8.5 مرة في دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OCDE) و تدفق الاستثمارات المباشرة في الخارج بـ 3.5 مرات، و كذا التدفق التجاري و الناتج الداخلي الخام العالمي بـ 1.9 مرة، و هذا بأن الاستثمارات المباشرة في الخارج زادت سرعتها بثلاث مرات عن المبادلات التجارية خلال الثمانينات، و قد بلغ مجمل الزيادة السنوية للاستثمارات حوالي 870 مليار مقابل 290 مليار خلال العشرية السابقة.[1]

بحيث ساهمت الاستثمارات المباشرة بشكل فعال في توحيد الاقتصاد العالمي في مجال الإنتاج وعلى نمط أسرع بكثير، كما أدى إلى توحيد الطاقات الإنتاجية للشركات الكبرى لتشق السوق التجاري العالمي، فقد جنت هذه الشركات فوائد جمة، إذ تعاظم إنتاجها ليشمل ما يقارب 25 % من قيمة حجم الإنتاج العالمي في سنة 1998، أما عدد هذه الشركات فقد بلغ 000 560 شركة ، منها 000 60 شركة تملك فروع منشورة عبر العالم.

[1] فارس بوباكور، **العولمة و OMC** ، رسالة ماجستير، جامعة الحاج لخضر، باتنة ، 2003–2004، ص 76.

المبحث الثاني: استراتيجية العولمة الاقتصادية.

إن الترويج و التبشير بالعولمة باعتبارها نوعا من النفع الخاص لكل شعوب العالم قد بلغ أشده في هذه الأيام حتى صار هناك اعتقاد كبير بأنه من الأجدى للشعوب النامية و الفقيرة اللحاق بالركب العالمي قبل أن يتم فرض العولمة قسرا على المجتمعات فيفوز من سبق له الدخول إلى حلبتها ويخسر من يفوته القطار المؤدي إليها ، ولكن الحقيقة غير ذلك ،فهي فخ نصب للدول الضعيفة وفق استراتيجية محكمة.

المطلب الأول: استراتيجية العولمة.

إذا علمنا أن العولمة تدار من خلال السياسات الاقتصادية والتفاعلات المالية والضغوط السياسية بواسطة مجموعة متنوعة من الفاعلين تضم أمريكا ودول الاتحاد الأوروبي والشركات متعدية الجنسية مضافا إليها مؤسسات إدارة العولمة فانه يصبح من السهل اليسير علينا التوصل إلى المسارات التي تحدد نشاطات هؤلاء الفاعلين، ومن خلال تتبع مسارات حركة العولمة على أيدي هؤلاء سوف تبرز بعض الحقائق، صحيح أن هذه الاستراتيجية غير معلنة ولكن آثارها تدر عليها، ويمكننا أن نوجز هذه الاستراتيجية فيما يلي :

1- الإبقاء على ظاهرة الفقر في الدول النامية لضمان استدامة حاجتها إلى الفاعلين في حقل العولمة ،فتدمير اقتصاد الشعوب الفقيرة أمر مفروض عليها من جانب الدول المتقدمة لضمان التحكم في ثروات البلاد النامية التي هي دائما في حاجة إلى مد يد العون من جانب الدول المتقدمة لتعيش وتستمر.

إن منهج العولمة السائد الآن في المجال الاقتصادي يشير إلى أن نسبة 20 % من السكان العاملين ستكفي القرن الحادي والعشرين للحفاظ على نشاط الاقتصاد الدولي ،فخمس قوة العمل ستكفي لإنتاج جميع السلع ولسد الخدمات التي يحتاج إليها المجتمع العالمي ،و هذه النسبة هي التي ستعمل وتكسب المال وتستهلك البضائع أما نسبة 80 % الباقية فسوف تواجه مشاكل عظيمة ولن يمكنها العيش إلا من خلال الإحسان والتبرعات وأعمال الخير، وهذا المجتمع الجديد سيتبعه تهدئة العاطلين بما يسمونه التسلية المخدرة بحيث يمكن عن طريقها تهدئة خواطر السكان.[1]

[1] كمال الدين عبد الغني المرسى، مرجع سبق ذكره، ص ص 100، 111.

2- زعزعة الثقة بالنفس عن طريق الترويج الإعلامي المستفز من دول العالم المتقدم واستعراض عضلات القوة في البر والبحر والجو وإظهار قوة السلاح والتفوق العسكري ، إن السياسة الأمريكية تستفز الكثيرين بقدرتها على إجهاض أي قرار من مجلس الأمن الدولي باستخدامها غير المبرر لحق الفيتو وبالتالي تعطيل إرادة المجتمع الدولي عن انجاز حلول سياسية عادلة لمشكلات عويصة، وفي نفس الوقت تكرس لدى الآخرين مشاعر اليأس والإحباط وعدم القدرة على انجاز أي حلول عسكرية اعتمادا على قدرتها العسكرية الهائلة التي تجعلها قادرة على امتهان العالم كله تحت أمرها.

3- تمكين سياسة فرق تسد وإثارة النزاعات الوطنية بين الشعوب ودول العالم النامي للحيلولة دون قيام الاتحادات والتكتلات الاقتصادية و السياسية التي يمكن أن تقوم بين الدول النامية ، وليس أدل على ذلك الوجود الإسرائيلي في قلب الوطن العربي لتفريق الدول العربية وخلق الصراعات لصرف فكرة الوحدة العربية عن أذهان الناس في تلك المنطقة ،كما حدث في اندونيسيا من بث بذور الشقاق الطائفي بسبب التدخل الأجنبي الغربي وإثارة النزاعات الطائفية هناك أدى في الفترة الأخيرة إلى فصل تيمور الشرقية عن اندونيسيا وما ذاك إلا لإضعاف الاقتصاد الاندونيسي في الوقت الذي كان يمثل فيه احد "الاقتصاديات النمور" ضمانا لفتح أسواق اندونيسيا على مصراعيها لسيطرة الرأسمال الغربي.

لقد ظهرت فعالية فرق تسد في الحرب التي شنتها أمريكا على الأفغان في أكتوبر 2001 حيث ظهرت محاولة الأمريكان في شراء زعماء القبائل بملايين الدولارات كما عززوا موقف تحالف الشمال الأفغاني وأمدوا فرقه بالسلاح والغذاء ليحاربوا قوات طالبان فأوقعوا بذلك بين فئات الشعب الأفغاني وألهبوا نار العداوة بالمنطقة ومع تقاتل الفريقين تفوز أمريكا بتحقيق مصالحها.

4- إقامة حواجز تكنولوجية وثقافية بين بلدان العالم المتقدم و بلدان العالم النامي حكرا للعالم الأول وعملا على تعميق التبعية التكنولوجية لدى دول العالم الثالث ، اخترعت أمريكا والدول الغنية شروطا لتصدير التكنولوجيا إلى الدول الفقيرة كما اخترعت أيضا شروط لاستيراد الغذاء و المواد الأولية منها الشروط التي لا علاقة لها بالتصدير والاستيراد مثل إيقاف تدهور البيئة ، أو تطبيق الديمقراطية على الطراز الغربي أو تنفيذ حقوق الإنسان التي لا تحترمها الدول الكبرى نفسها وأولها أمريكا.

وآخر حاجز أقامته أمريكا في وجه الدول النامية هو اتفاقية "التريس" الخاصة بحقوق "الملكية الفكرية والإبداع" يقودنا إلى الحديث عن نوع جديد من الاقتصاد لا تعرفه الدول النامية يسمى "الاقتصاد المعرفي"

فالأفكار ومناحي الإبداع أصبحت تمثل نوعا من أنواع رأس المال لأنها في الحقيقة تتحول إلى اختراع جديد أو ابتكار جديد يحقق الربحية و يكون بمثابة مورد مالي عظيم يفوق كثيرا الربحية في مجال الموارد الطبيعية كالبترول والمحاصيل الزراعية.

5- فرض الهيمنة القطرية على شعوب العالم فكريا وثقافيا، فما المقصود بالعولمة إلا "غربنة" العالم اجمع وجعل الشعوب بلا هوية و بلا استقلال حقيقي، و وسيلة تحقيق ذلك تعتمد على الخطاب الإعلامي الموجه دائما إلى كل شعوب الأرض، ويتم ذلك عن طريق الفصل بين الشعوب والحضارات المتمثلة في التراث القومي للتقليل من فاعلية التراث والأصالة ثم في النهاية فقدان الهوية القومية والذوبان في بوتقة الثقافة العولمية الجديدة، وهي ثقافة تقوم على الماديات وتقوم على العلمانية.

فهو يعتبر نوع من الاستعمار ولكنه استعمار جديد لا يعتمد على قوة السلاح فحسب بل يعتمد على الجانب الاقتصادي والإعلامي بشكل أوسع.

6- التوجه إلى بلاد العالم الإسلامي خاصة واقتحامها ظلما وعدوانا وإقامة العالم الإسلامي مقام العدو الأول بعد زوال الاتحاد السوفياتي .

يقول "ايوجين روستو" رئيس قسم التخطيط في وزارة الخارجية الأمريكية ومساعد وزير الخارجية الأمريكي و مستشار الرئيس "جونسون" لشؤون الشرق الأوسط حتى عام 1967 :

"يجب أن ندرك أن الخلافات القائمة بيننا وبين الشعوب العربية ليست خلافات بين دول أو شعوب، بل هي خلافات بين الحضارة الإسلامية و الحضارة المسيحية، لقد كان الصراع محتدما ما بين المسيحية والإسلام منذ القرون الوسطى، وهو مستمر حتى هذه اللحظة بصورة مختلفة، ومنذ قرن ونصف خضع الإسلام لسيطرة الغرب، وخضع التراث الإسلامي للتراث المسيحي، إن الظروف التاريخية تؤكد أن أمريكا هي مكمل للعالم الغربي فلسفته وعقيدته ونظامه، وذلك يجعلها تقف معادية للعالم الشرقي الإسلامي بفلسفته وعقيدته المتمثلة بالدين الإسلامي، ولا تستطيع أمريكا إلا أن تقف هذا الموقف في الصف المعادي للإسلام و إلى جانب العالم الغربي والدولة الصهيونية لأنها إن فعلت عكس ذلك فإنها تتنكر للغتها وفلسفتها وثقافتها و مؤسساتها.[1]

[1] كمال عبد الغني المرسى، مرجع سبق ذكره، ص 112.

ومسلسل العدوان على الإسلام وأهله لا يزال مستمرا، ناهيك عن تشويه صورته ووصفه بما لا يليق إمعانا في الكيد له على المستوى العالمي.

المطلب الثاني: ايجابيات العولمة.

هناك من الدول والمجتمعات من يتحيز للعولمة ويقطع بحتميتها ويقبلها صراحة دون تحفظ لأنه يرى فيها الايجابيات التالية :

1- الجانب السياسي:

يرى أنصار العولمة أنها عودة للفلسفة القائمة على فكرة القوة و الغلبة لكل من يملك القدرة على الدخول في المنافسة ،فالعولمة جعلت الاستثمار السياسي في توازن المصالح بديلا عن توازن القوى كما أنها هيأت المناخ العالمي لقبول متعدد الأقطاب في النظام الدولي بدلا من القطب الواحد، وحيث أن العولمة تنزع إلى الديمقراطية والتعددية السياسية واحترام حقوق الإنسان، فان بزوغها وانتشار وإتباع مبادئها وقيمها يؤدي إلى سقوط النظم الشمولية والاهتداء بالنظم الديمقراطية والاهتمام بدورها في قيادة المجتمع المدني.

والعولمة باعتبارها الصيغة التي تدعو إلى إسقاط كل الحواجز الاقتصادية و الاجتماعية فإنها تعمل على تقوية الروابط بين الدول والتكتلات الدولية ، وفي إطار العولمة يصير التركيز على القضايا السياسية العالمية بدلا من القضايا السياسية الراهنة.[1]

2- الجانب الاقتصادي :

يرى البعض أن العولمة هي البديل المقبول للدول النامية من اجل التخلص من مشكلة التخصص في منتجات أولية ذات قيمة مضافة محدودة وذلك من خلال التعرف على القدرات التنافسية للسلع الأولية في كل دولة حتى تتاح لها فرصة الاندماج أو التكامل الاقتصادي وبالتالي الاحتفاظ بالعمالة الكثيفة وتحسين مستويات الدخول ،كما أن العولمة تشجع على تنمية التعاون الإقليمي، حيث تسمح اتفاقية "الجات" بقيام التكتلات الاقتصادية أو التجارية بين الدول المنتمية إلى إقليم جغرافي واحد كاستثناء من مبدأ الدولة الأولى بالرعاية، و الجانب الاقتصادي هو المحور الرئيسي للعولمة وأداته الرئيسية الشركات

[1] عاطف السيد، **العولمة في ميزان الفكر**، مطبعة الانتصار، الإسكندرية ، 2001 ، ص ص 67-69.

العملاقة متعدية الجنسيات ، التي تستخدم التكنولوجيا المتطورة التي تزيد الإنتاج، وترفع الإنتاجية وتقلل التكلفة وتخفض أسعار السلع ، ويرى المدافعون عن العولمة أنها تعمل على فتح الأسواق أمام المتفوقين لزيادة كفاءتهم وكذا توحيد الأسواق في شكل سوق مالية عالمية واحدة تهدف إلى تطوير الصناعة والزراعة والخدمات الإنتاجية على مستوى العالم بالإضافة إلى تحرير التجارة العالمية.[1]

3-الجانب الاجتماعي :

يرى أنصار العولمة أنها تتطلب السعي إلى التميز و الإتقان ودفع مستوى طموح الفرد والجماعة إلى آفاق بعيدة، كما أنها تنمي الجرأة في الحق والوضوح في التعامل مع النفس والآخرين ،وتحث على بناء المعنويات التي تشكل ضمير الفرد ووجدانه، وتنمي الإحساس لديه بقيمته كانسان وبحقوقه المشروعة كانسان بما يفضي إلى تحقيق الكرامة الإنسانية وعزة النفس ،والإقبال على الحياة . أما العلاقة بين الإنسان و التكنولوجيا فيرى دعاة العولمة أنها تعمق إحساس الإنسان باعتباره مبتكر التكنولوجيا ومستخدمها ،ومن ثم يأتي تسخيرها لخدمته ورفاهيته، وأنها كذلك تغير نظرة المجتمعات و الأفراد لعامل الزمن وقيمة الوقت. ففي ظل العولمة أصبح الزمن والوقت موردا من موارد الحياة وله استخدامات عديدة .كما أن العولمة تزيد من التواصل السكاني والاندماج بين الأفراد و التقارب والتفاعل بينهم من خلال تنمية الإحساس بالارتباط والتواصل بين جميع البشر والأماكن والبقاع كلها. وينجم عن ذلك تقلص عوامل الاختلاف القائم بينهم، ونشوء مجالات للتكامل والاتفاق.

4-الجانب الثقافي :

في إطار العولمة يتسنى بناء قاعدة فكرية جديدة تنهض على وحدة العالم ،وبروز وعي جديد ومفاهيم متطورة ورموز ووسائط ثقافية جديدة تلبي مطالب عصر العولمة .فالعولمة تقتضي وجود إطار مركزي مرن قادر على التكيف السريع والحركة النشطة ،وتتطلب درجة عالية من الاستعداد الفردي للمبادرة وتحمل تكاليف المخاطرة . وحيث إن المعرفة ضرورية للتنمية وذلك للارتباط الوثيق بين جانبي العولمة الاقتصادي والثقافي فان العولمة الثقافية تسعى إلى إيجاد حلول غير تقليدية لمشكلات تبدو متعصبة.

[1] ادم مهدي، **العولمة وعلاقتها بالهيمنة التكنولوجية**، الشركة العالمية للطباعة والنشر، 2001، ص47.

ولا يغيب عنا أن التكنولوجيا نجحت في الارتقاء بمستويات المعيشة في أحيان كثيرة ،وفي تحقيق الرخاء في كثير من البلدان حيث أن إنتاجية التكنولوجيا والقيمة المضافة لها عالية جدا ،ولقد تمكنت التكنولوجيا من إيجاد حلول لمشكلات عديدة ،كما استطاعت أن تعمل على تسهيل مناحي الحياة في كثير من الأحيان، ولكن يجب علينا أن نحمي أنفسنا من تأثيرات الثقافة الضارة و أن نأخذ منها الأفضل والأرقى من حيث الأفكار والقيم والتقنيات ونظم العمل.

المطلب الثالث: سلبيات العولمة.

هناك من الدول والمجتمعات من يرفض العولمة على أساس مخاطرها ومثالبها الكثيرة ويرى فيها السلبيات التالية:

1-الجانب السياسي :

يرى بعض الباحثين أن العولمة سوف تؤدي إلى فقدان الدول النامية الاستقلال النسبي الذي سبق أن تحقق لها بعد جلاء المستعمرين عن أراضيها ، وان ما ينادي به دعاة وأنصار العولمة يتيح للدول الاستعمارية استرداد نفوذها الذي فقدته في مستعمراتها السابقة. بالإضافة إلى ذلك ستكون الدول الكبرى هي صانعة القرار وموزع الأدوار على العالم الثالث ، فقد أفضت سيطرة قوى الغرب وبخاصة الو.م.ا على مقدرات العالم إلى إضعاف المؤسسات الديمقراطية بدءا بالدولة ومرورا بالأحزاب السياسية. إن العولمة تفرض فكرا وحيدا : الليبرالية ولا شيء سواها . ومن هنا نشأت ظاهرة تشابه برامج الأحزاب السياسية في معظم الدول فالاختلاف بين برامجها يكاد يكون منعدما ،وفي العالم الثالث تكاد تبتلع العولمة المجال السياسي ،ويصبح الكثير من زعمائه واقعين تحت سيطرة القوى الكبرى وفي مقدمتها الو.م.ا .

وفي إطار العولمة تتقلص مهام الدولة ومن ثم ينحسر مجال السياسة التي تعني تدبير شؤون الدولة حيث تمارس الشركات والمؤسسات العملاقة والشبكات الدولية واسعة الانتشار سلطتها بوسائلها الخاصة لتطغى على دور الدولة في ميادين الاقتصاد والمال والإعلام. وفي نظام العولمة توجه السياسات الخارجية للدولة مؤسسات "المجتمع الدولي" وفي طليعتها مجلس الأمن فالعولمة لا تعترف بالوطن ،وتقفز فوق أسوار الدولة لتمارس عملها في التشتيت و التفتيت. فعالم العولمة عالم بلا دولة ولا وطن ،انه عالم المؤسسات والشبكات وعالم القوى الفاعلة في النظام الدولي.

2- الجانب الاقتصادي :

في عصر العولمة تتولى المجموعة المالية والصناعية الحرة الفاعلية الاقتصادية من خلال شركات ومؤسسات متعددة الجنسيات هدفها تجاوز حدود الداخل والخارج والسيطرة على المجال الاقتصادي. ونتيجة للاندماج بين الشركات الكبرى فقد تقلص عدد الفاعلين وبالتالي تركز النشاط الاقتصادي و الثروة العالمية في شركات و مؤسسات قليلة العدد تسيطر على السوق العالمي و تتوالى التوجيه و القيادة عبر العالم و تتحكم في الإدارة الاقتصادية و تراكم أرباحها على حساب الدول النامية .

وتمتلك الدول الكبرى الكثير من الأسلحة الاقتصادية التي يمكنها من ممارسة الضغوط على الدول النامية مثل صندوق النقد الدولي و البنك الدولي و منظمة التجارة العالمية وفي نظام العولمة لا تستطيع الدول النامية حماية منتجاتها الوطنية لان العولمة ترمي إلى تحرير الاقتصاد و إلغاء الدعم الحكومي للخدمات و الصناعات المحلية مما أسفر عن زيادة تكلفة المنتجات الوطنية و فقدانها القدرة التنافسية أمام السلع المستوردة الأمر الذي يهدد الشركات الوطنية الصغرى بالزوال .و في ظل العولمة نشا مناخ جديد يحبذ نمط جديد من الربح الدولي الذي يعكس آثار سلبية على الاقتصاديات المحلية .لقد نشأة قيم جديدة لا تتفق و تقاليد و عادات شعوب الدول القوية حيث لا تهتم الرأسمالية في الحفاظ على نظم اجتماعية اقتصادية سليمة إنما تهدف أساسا إلى مزيد من الربح في اقل وقت ممكن .

3- الجانب الاجتماعي:

في إطار العولمة تجد الدولة نفسها مضطرة إلى تقليص برامج الرعاية الاجتماعية و بالخاصة دعم غير القادرين و إلغاء التامين على الطبقة الدنيا و الأفراد الأكثر تعرضا للمخاطر مما ينجم عنها تخلخل النسيج الاجتماعي، إن نظام العولمة لا يفكر في الصالح العام لأنه لا يضعه في أولوياته ،لقد عملت العولمة على الإطاحة بالمؤسسات التي كانت تقوم في العقود الماضية بحماية التوازن الاجتماعي الذي كانت تتولاه الدولة ،وقد أدى ذلك إلى البطالة و تهميش المجتمعات .

إن القاعدة الاقتصادية التي تحكم اقتصاد العولمة هي إنتاج اكبر قدر من السلع بأقل قدر من العمل مما ينتج عنه تسريح العمال و الموظفين وتفشي البطالة ،،فالتقدم التكنولوجي يؤدي في إطار العولمة إلى ارتفاع معدل البطالة وعلى الصعيد الدولي ثبت أن الدول التي سبقت إلى الدخول في العولمة من موقع

المتقدمين كانت اقل عرضة لاحتمالات البطالة ، بينما كانت دول العالم الثالث الفقيرة اقل حضا بكثير فتفشت فيها ظاهرة البطالة التي تصاحبها أعراض الفقر و الجوع و المرض.

4-الجانب الثقافي :

إن الخلاف الأساسي الذي يدور حول العولمة يكمن في مشكلة الثقافة الكونية و يرى الكثيرون أن ثقافة العولمة في جوهرها ثقافة جديدة تختلف عن الثقافة المتوارثة ، وهناك تعاريف كثيرة للثقافة أهمها تعريف "ادوارد تايلور" الذي يقرر أن الثقافة هي "كل مركب يشمل المعرفة و المعتقدات و الفنون والأخلاق والقانون والعرف وغير ذلك من الإمكانات والعادات التي يكتسبها الإنسان باعتباره عضوا في المجتمع". وهذه الثقافة الجديدة تنهض على الغزو الفكري الذي يعني قهر الثقافة الأقوى للثقافة الأضعف وتعمل عولمة الثقافة على سحق الثقافة المحلية الوطنية وخلق لون جديد للثقافة العالمية تلغي خصوصية الإنسان و موروثه الثقافي وتعزله عن تاريخه الوطني ،وتقوم بهذه المهمة وسائل الإعلام المختلفة بالبث المباشر من خلال الأقمار الصناعية ووسائل الاتصال التي تعيد تشكيل الوعي الخاص للناس في جميع بقاع العالم ، وبذلك يقتلع العالم جذور الخاص ،وتتلاشى الخصوصية الوطنية مع الاندفاع نحو العولمة ،ومن ثم يجري التعامل مع العالم لا يقيده الانتماء إلى وطن معين ، وهو ما نلحظه في نشاطات الشركات متعددة الجنسيات ، وهكذا يستباح الخاص الوطني ويتحول إلى كيان ضعيف ويزداد ضعفا بافتقاده القدرة على التطور أو التكيف مع نظام العولمة .[1]

[1] عاطف السيد، مرجع سبق ذكره ، ص ص 71-82 .

المبحث الثالث: أدوات العولمة الاقتصادية.

شهدت فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية مولد العديد من المؤسسات الدولية تشابهت في الخط العام لتوجهاتها و تكاملت في أدوارها، حيث عملت جميعها و بدون هوادة على تحرير الاقتصاد العالمي: نقديا (صندوق النقد الدولي) – ماليا (البنك الدولي للإنشاء و التعمير) – تجاريا (المنظمة العالمية للتجارة).

سنتطرق في هذا المبحث إلى مؤسسات العولمة الاقتصادية و المتمثلة في:

المطلب الأول: الغات و المنظمة العالمية للتجارة.

تدين التجارة العالمية بنموها القوي للمؤسسات الدولية التي شجعت البلدان على إلغاء أو تخفيض الحواجز التجارية ، وقامت الاتفاقية العامل للتعريفة الجمركية (GATT) بهذا الدور على خمسة عقود إلى ان تم إنشاء خليفتها، المنظمة العالمية للتجارة (OMC) سنة 1995 بغرض خدمة مصالح البلدان النامية عن طريق تسهيل الاصلاح التجاري وتوفير آلية حل النزاعات وتقوية مصداقية الإصلاحات التجارية و تعزيز أنظمة التجارة الشفافية التي تقلل تكلفة المعاملات التجارية.

أولا : نشأة الغات.

يرجع إنشاء الغات إلى دور المجلس الاقتصادي و الاجتماعي التابع لهيئة الامم المتحدة في فيفري 1946 حيث اتخذ المجلس قرار بعقد مؤتمر دوري لبحث مشكلات التجارية الدولية، و في لندن عقدت الدورة الاولى للجنة التحضيرية للمؤتمر في أكتوبر 1946 ، والدورة الثانية عقدت في جنيف1947 وانتهت إلى مشروع ميثاق للتجارة الدولية يتضمن منظمة دولية للتجارة وقد اسفرة المفاوضات الجانبية عن ميلاد ما يعرف بالاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية (الغات) و التي ابرمت في 30 مارس 1947. و بدا سريا منذ اوائل جانفي 1948 و كان عدد الدول التي وقعت عليها في البداية 23 دولة من بينها فرنسا، انجلترا ، الو م أ.

ثانيا : المنظمة العالمية للتجارة (*OMC*):

برزت فكرة إنشاء منظمة التجارة العالمية عقب الحرب العالمية الثانية، إذ ظهر اتجاه تبنته المنظمة العالمية للتجارة، ووضع اتفاقية لإنشاء منظمة التجارة الدولية في إطار الأمم المتحدة، و هو ما سعت إليه

الو.م.أ من خلال عقد مؤتمر " هافانا" كوبا سنة 1947 ، غير أنه بدا واضحا من المؤتمر الذي يخدم مصالح الدول النامية أصبح غير مقبول من الو.م.أ، الأمر الذي أدى إلى تخليها عن هذه الفكرة.[1]

وقد تم الاتفاق على قيام منظمة التجارة العالمية بعد جولات عديدة، امتدت من عام 1994 عقد خلالها ثماني جولات في إطار الاتفاقية العامة للتجارة و التعريفة الجمركية (*GATT*) ، كان آخرها جولة لأوروغواي، و أثمرت ميلاد منظمة التجارة العالمية في 15 أفريل 1994، من طرف دول عديدة، بما تدعو إليه من إزالة للحواجز الجمركية و الجغرافية أمام حركة التجارة بين الدول.

والهدف الرئيسي من إنشاء هذه المنظمة هو تحقيق حرية التجارة الدولية في ضوء المبادئ التالية:

1. **مبدأ عدم التمييز:** ينطوي على عدم التمييز بين الدول الأعضاء في المنظمة أو منح رعاية خاصة لإحدى الدول على حساب الدول الأخرى.
2. **مبدأ الشفافية:** يقصد به الاعتماد على التعريفة الجمركية و ليس على القيود الكمية.
3. **مبدأ المفاوضات التجارية:** معناه اعتبار المنظمة العالمية للتجارة هي الإطار التفاوضي المناسب لتنفيذ الأحكام و تسوية النزاعات.
4. **مبدأ المعاملة التجارية التفضيلية:** أي منح الدول النامية علاقات تجارية تفضيلية مع الدول المتقدمة.
5. **مبدأ التبادلية:** كل تحقيق في الحوافز الجمركية أو غير الجمركية لدولة ما لابد أن يقابله تخفيف معادل في القيمة من الجانب الآخر.

وتهدف المنظمة إلى تقوية الاقتصاد العالمي من خلال تحرير التجارة من جميع القيود، ورفع مستوى الدخل القومي الحقيقي للدول الأعضاء، و زيادة الطلب على الموارد الاقتصادية و الاستغلال الأمثل لها وتوسيع و تسهيل الوصول إلى الأسواق الدولية، و المساعدة في حل النزاعات بين الدول والإدارة الآلية للسياسات التجارية والتعاون مع المؤسسات الدولية الأخرى لتحقيق انسجام بين السياسات التجارة والمالية و النقدية.

[1] محمودي مراد، **النظرية العامة للمناطق الاقتصادية الحرة** ، دار الكتاب الحديث، 2002 ، ص ص 119،120.

وقد هيأت المنظمة فرص للدول النامية و منها العربية:

- إفادة الصادرات من تخفيضات جمركية غي الدول التي تصدر إليها يبلغ متوسطها 33؛
- إلغاء تدريجي على مدى 10 سنوات لنظام الحصص الذي كانت تفرضه الدول المتقدمة على إراداتها من الملابس و المنسوجات؛
- حماية إزاء منافسات الإغراق في الأسواق العربي؛
- ارتفاع فاتورة التكنولوجيا المستوردة بعد اتفاقية حماية الملكية الفنية و الفكرية التي حذرت تقليد أي سلعة أو عملية إنتاجية؛
- إلغاء الأفضليات العربية؛
- إلغاء الدعم الحكومي العربي لبعض الصناعات.

وتعتبر منظمة التجارة العالمية الحلقة الأخيرة حتى الآن في منظومة الاقتصاد العالمي المعاصر الذي يتسم بهيمنة النظام الرأسمالي بنظمه الاقتصادية و السياسية، و بناء على ذلك تعتبر مسألة العضوية في هذه المنظمة من المشاكل المطروحة التي تواجهها دول عديدة. [1]

وترى البلدان الصناعية الكبرى المهيمنة أن على بعض الدول التي ترغب في الانضمام إلى المنظمة أن تستوفي جملة من الشروط اللازمة لذلك، نذكر منها على سبيل المثال:

- إقامة نظام ديمقراطي؛
- حماية حقوق الإنسان؛
- حماية الملكية الفكرية؛
- عدم تشغيل الأطفال دون سن العمل؛
- إجراء إصلاحات جوهرية في أنظمتها القانونية بشكل يتطابق مـع المواثيق و المعاهدات الدولية المتعددة في المجالات السابقة.

كما أن حماية الفكرية لها أثر سلبي على اقتصاديات الدول النامية بالنسبة لتحويل التكنولوجيا، كما أن الصعوبة الشديدة على الدول النامية في المنافسة في مجال الخدمات، حيث أصبحت تجارة الخدمات تحتل مركز مهما في التجارة العالمية في سنة 2000، بلغ حجمها 14.5 مليار دولار، حيث تستحوذ

[1] أحمد سيد مصطفى، **تحديات العولمة و التخطيط الاستراتيجي رؤية القرن الواحد و العشرين**، دار النهضة ، ط3، 2000 ، ص24.

الدول الصناعية على الجزء الأكبر من تجارتها، فقد بلغت صادرات البلدان الإفريقية 30 مليار دولار، أي 2.7 % فقط من صادرات الخدمات في العالم، و تبلغ وارداتها 38 مليار دولار (2.7 % من الواردات العالمية).[1]

وهناك صنف آخر يرى في المنظمة تكريسا للهيمنة و التبعية للنظام الرأسمالي الذي يخدم مصالح القوى الغربية و جماعات الضغط فيها ، و يعتبرها جهازا آخر بالإضافة إلى المؤسسات الدولية الأخرى لإملاء السياسات و التحكم في العالم بعد أن أصبحت أشكال الاستعمار التقليدي المباشر غير منطقية" وأنها حرمان خزينة الدول النامية من إيرادات هي في أمس الحاجة إليها"، يضاف إلى ذلك تأثير المنافسة اللامتكافئة على دعائم اقتصاديات الدول النامية و ما ينجر عن ذلك من تأثيرات سلبية.

ونشير إلى أن 142 دولة حتى 26 جويلية 2001 انضمت إلى المنظمة، و أن ثلاث أرباع هذا العدد من الدول النامية.

يمكن تلخيص موقف الدول العربية من عضوية منظمة التجارة العالمية، بحسب أخر المعلومات التي توافرت للدراسة على النحو التالي:

– هناك دول تتمتع بالعضوية الكاملة (أي أنها أطراف متعاقدة)، وهي مصر والكويت والمغرب وتونس والإمارات والبحرين وقطر والأردن وسلطنة عمان.

– وهناك دول تتمتع بصفة عضو مشارك أو منتسب في منظمة التجارة العالمية وهي الجزائر والسودان واليمن.

– وهناك دول تحضر اجتماعات منظمة التجارة العالمية بصفة مراقب رهي السعودية والعراق وسوريا ولبنان وليبيا.[2]

[1] فارس بوباكور، مرجع سبق ذكره، ص 118.

[2] عبد المنعم محمد الطيب، **آفاق التعاون الاقتصاد العربي في ظل المتغيرات العالمية**، مجلة العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، العدد 2، 2003 ص92.

المطلب الثاني: صندوق النقد الدولي و البنك العالمي.

أولا: صندوق النقد الدولي *"FMI"*.

يعتبر صندوق النقد الدولي من مؤسسات الأمم المتحدة، ثم إنشاؤها بموجب اتفاقية بريتون وودز المنبثقة عن المجتمعات التي عقدت في ولاية *New Hamchin* بالولايات المتحدة عام 1994.[1]

وقد بلغ عدد الأعضاء نحو 184 دولة ، و يبلغ رأسماله نحم 145 مليار دولار، و يشرف على أدائه مجلس حكام منتخبين من وزارات الدول الأعضاء و مجلس المديرين التنفيذيين، أما نظام التصويت على قرارات المجلس تتم بنظام الحصص، و تعتبر الو.م.أ أكبر مساهمة في الصندوق ، و بالتالي هي الدولة المهيمنة على قراراته.

واختص الصندوق بمهام على رأسها التأكد من قدرة الدول الأعضاء على المحافظة في الأجل القصير على آليات أسعار صرفها، كذلك اختص بتقديم قروض قصيرة الأجل لحكومات دول الأعضاء لتغطية عجز مؤقت في ميزان المدفوعات أو عدم استقرار أسعار الصرف، و تحت ضغط التطورات الدولية في مجال الصرف الأجنبي التي صاحبه ارتفاع أسعار البترول عالميا في السبعينات، انتهت اتفاقية بريتون وودز، و مع ذلك استمر الصندوق الذي تغيرت مهامه إلى تقويم أسعار الصرف من جراء اتفاقية جاميكا 1976 ، و لقد تزايد دوره خلال الثمانينات و السبعينات، خاصة في كتلة الدول النامية وذلك بسبب ظاهرة العجز المزمن في موازين مدفوعاتها، و زيادة مديونيتها الخارجية اتجاه الكتلة المتقدمة اقتصاديا.

وفي منتصف التسعينات، لم يعد برنامجه الإصلاحي مقتصر على أسعار الصرف، بل تعدى إلى كيفية تنظيم القروض و دفع أقساط الديون حتى شمل مقترحات خاصة بالسياسة الاقتصادية الكلية للدول التي تعني من الأزمات.[2]

وتقوم منهجية السوق على جملة من الإجراءات التي غالبا ما توجد بشكل ملفت في خدمة متكاملة تسعى إلى تعميم خصائصها على الهياكل المالية للدول ، و تتألف هذه الخدمة من :

[1] محمودي مراد ، مرجع سبق ذكره ، ص 113.

[2] إكرام عبد الرحيم ، مرجع سبق ذكره ، ص138.

1. تخفيض عجز الميزانية عن طريق تخفيض الإنفاق الحكومي، و تخفيض الدعم و رفع الضرائب؛
2. تخفيض قيمة العملة القومية، و إيجاد سوق حرة للنقد الأجنبي دون أي رقابة بين الدول؛
3. تخفيض الإقراض الحكومي من البنوك المركزية و المحلية، ووضع سقوف محددة للمبالغ المقترضة؛
4. تحرير التجارة الخارجية من خلال تخفيض التعريفات الجمركية و رفع الحواجز الجمركية؛
5. سياسات إدارة الطلب، و التي تركز على تحقيق الأجور الحقيقية خاصة في القطاع العام؛
6. تحديد الأسعار؛
7. إحداث تغييرات في أسعار الفائدة، بحيث تعكس سعر الفائدة الحقيقي.

عرفت العلاقات التي يقيمها الصندوق مع الدول المختلفة تطورا ملحوظا لاسيما في العشرية الأخيرة و ذلك نتيجة تزايد الطلب على موارد الصندوق نتيجة الأزمة الاقتصادية العالمية (1986) و ما لحق عنها من أضرار، وهكذا أصبحت هذه الدول تعاني من اختلالات في موازين مدفوعاتها اضطرتها إلى اللجوء إلى الصندوق بغية الاستفادة من موارده، غير أن الميكانزمات التي يطبقها الصندوق اتجاه هذه الدول قد أثرت سلبا على اقتصادياتها من عبء مديونيتها، و ذلك لأن التسهيلات لم تستطع بأي حال من الأحوال أداء المهام التي أنشأت من أجل تحقيقها.[1]

ثانيا: البنك الدولي(*BM*)

تم إنشاؤه وفقا لاتفاقية بريتون وودز عام 1994، و يبلغ عدد الأعضاء الحاليين في البنك 182 دولة، و قد تأسس برأسمال مصرح به نحو 185 مليار دولار، و يعمل وفق أسس تجارية، حيث يعتمد على الإقراض في عمله أكثر من اعتماده على رأسماله، و لذا أكبر المساهمين فيه: الو.م.أ، بريطانيا فرنسا، اليابان، المملكة العربية السعودية.[2]

والهدف الأساسي من إنشائه هو مد الدول الأعضاء بالقروض لغرض المساعدة في إعادة بناء اقتصادها و التنمية بعد الحرب العالمية الثانية، وفي البداية تدفقت المساعدات من البنك إلى دول أوروبا الغربية، في مشروعات إعادة البناء و التعمير أكثر مما تدفقت إلى الدول النامية، و لكن منذ منتصف الخمسينات، بدأت القروض تتجه بشكل متزايد إلى الدول النامية.

[1] الهادي الخالدي، **المرآة الكاشفة لصندوق النقد الدولي** ، دار هومة ، أفريل 1996 ، ص134.

[2] علي عباس، **إدارة الأعمال الدولية**، دار مكتبة حامد، عمان، 2003، ص339.

من أهدافه البعيدة:

1. تقديم أو ضمان قروض التنمية الاقتصادية المقدمة للدول النامية من الدول الأخرى، كما يقدم قروض طويلة الأجل و بتسهيلات واسعة.
2. تقديم المعونات الفنية و الاستشارية للدول النامية.
3. استكمال الأموال و الودائع الدولية الموجودة لدى البنك في مشاريع الإنتاج الصناعي و الزراعي في دول أخرى، و يمنح ائتمانات متوسطة و طويلة الأجل لشراء الآلات و إقامة المشاريع و يقدم قروض عادية.

و يتفرع على البنك هيئات و مؤسسات أهمها:

هيئة التمويل الدولي: تأسست عام 1956 بهدف تشجيع الاستثمارات الخاصة و الفردية، و للمشاركة في تمويل المشروعات الجديدة أو التوسع في المشروعات القائمة ذات الطبيعة الإنتاجية في الدول الأعضاء خاصة الدول الأقل نموا.

مؤسسة التنمية الدولية: تأسست عام 1960 لتقديم القروض طويلة الأجل بتسهيلات واسعة تصل إلى 40-50 سنة برأسمال مليار دولار لتقديم المعونات للدول النامية الفقيرة.[1]

ولكن خلال حقبة الثمانينات عانت الدول من ظاهرة تنامي مديونيتها، و برزت أزمة ما يسمى "أزمة ديون العالم الثالث"، مما أدى إلى جعل هذه الدول تحت رحمة الدول الدائنة مباشرة، و بشروط للمؤسسات الدولية لإعادة جدولة ديونها، و جاء في مقدمة هذه الشروط:

- العودة إلى الاقتصاد الحر و ظهور ما يسمى بالخصخصة؛
- إتباع سياسة التقشف و رفع الدعم عن السلع الاستهلاكية الأساسية؛
- رفع الحماية عن المنتج المحلي؛
- التركيز على التصدير للخارج؛
- رفع القيود على التجارة الخارجية؛
- فتح مجالات الاستثمارات الخارجية.

ومن خلال هذه الشروط يسهل البنك تشجيع اندماج اقتصاديات العالم الثالث في المنظومة العالمية حيث يسهل التي تتدخل في اقتصادياته، و من خلال هذا تفاقمت معاناة العالم الثالث بسبب تراكم

[1] المرجع نفسه ، ص ص 339-343.

المديونية، والاستنزاف الحاد لمواردها الطبيعية، وارتفاع معدلات التضخم، والعجز في موازين المدفوعات و تفش الطبقية.[1]

المطلب الثالث: الشركات متعددة الجنسيات.

مع تزايد الاتجاه نحو إدارة بلا حدود جغرافية تنامي ظهور و تأثير الشركات العالمية، و بعد أن كان توسع الشركات يأخذ صورة تعديد و نشر الفروع في السوق المحلية، تطور الأمر لتعديد و نشر الفروع الخارجية عالميا لاسيما مع الدعم الفائق الذي هيأته شبكات المعلومات العالمية و التجارة الالكترونية وتزايد حضور و تأثير و سطوة الشركات متعددة الجنسيات و عابرة القارات على الساحة العالمية، و هي شركات يقع المركز الرئيسي لكل منها في دولة المقر و تدير عملياتها في أسواق متعددة عبر العالم بهدف الاستحواذ على فرص سوقية متزايدة.[2]

وحتى الآن لا يوجد تعريف يتفق عليه، لأن الأمر ليس بهذه البساطة، و قد حدد عدد من الاقتصاديين تعريف لها، وهو " المنظمة التي يزيد رقم أعمالها أو مبيعاتها عن 100 مليار دولار والتي تملك تسهيلات أو فروعا إنتاجية في ستة دول أجنبية على الأقل".

وظهور هذا النوع من الشركات لم يكن على النحو الذي هي عليه الآن من قوة و نفوذ، بل مرت بمراحل نوجزها فيما يلي: [3]

- **المرحلة الأولى:** كانت البداية في الستينات، أين ظهرت العديد من الشركات المتواجدة في الدول المتقدمة مراكزها التجارية في الخارج، بهدف تسهيل عمليات التصدير و التسويق في الدول الأجنبية.
- **المرحلة الثانية:** أصبحت للشركة الأم فروعا إنتاجية جديدة بالإضافة إلى الفروع التجارية السابقة حيث أصبحت هذه الفروع تعيد إنتاج السلع المصنعة سابقا في البلد الأصلي، أو تقوم بتركيب و تجميع القطع المصنعة القادمة من الشركة الأم.

[1] إكرام عبد الرحيم ، مرجع سبق ذكره ، ص ص 139،140.

[2] أحمد سيد مصطفى، مرجع سبق ذكره، ص29.

[3] Michel Adam, vers une économie mondial, BD-ST, Paris, 2001, p187 -190.

- **المرحلة الثالثة:** أين أصبح كل فرع من فروع الشركة متخصص في إنتاج جزء أو جزأين من المنتج النهائي، و الهدف من هذا هو تخفيض التكلفة التي تنتج عن التخصص و التقسيم في النشاط المتبع.

لقد اكتسبت الشركات متعددة الجنسيات نفوذا واسعا في شتى أنحاء العالم منذ بداية عقد التسعينات إذ يقدر عددها نحو 65000 شركة، لها فروع في الخارج بنحو 850.000 ، و هذا في سنة 2002 بعدما كانت 7000 فرع سنة 1970 و 700.000 فرع سنة 2000.

والجدول التالي يبين بعض المؤشرات التي تؤكد حقيقة قوة تلك الشركات و مدى توسعها استثماراتها عبر العالم.

جدول رقم (02): ترتيب أثرى 10 شركات متعددة الجنسيات في العالم لسنة 2017 .

		معلومات حول الشركة		مالية الشركة		
رتبة	اسم الشركة	البلد الأم	عدد الموظفين	إرادات(مليون$)	أرباح(مليون$)	أصول(مليون$)
1	وول مارت	الو.م.ا	2.300.000	485.873	13.648.0	198.825
2	ستيت جريد	الصين	926.067	315.199	9.571.3	489.838
3	سينوبك	الصين	713.288	267.518	1.257.9	310.726
4	الوطنية الصينية للبترول	الصين	1.512.048	262.573	1.867.5	585.619
5	تويوتا	اليابان	364.445	254.694	16.899.3	437.575
6	فولكس فاجن	المانيا	626.715	240.264	5.937.3	432.116
7	رويال داتش شل	هولندا	89.000	240.033	4.575.0	411.275
8	بيركشير هاثاواي	الو.م.ا	367.700	223.604	24.074.0	620.854
9	ابل	الو.م.ا	116.000	215.639	45.687.0	321.686
10	اكسون موبيل	الو.م.ا	72.700	205.004	7.840.0	330.314

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على القائمة الرسمية المنشورة على الموقع: www.fortune.com/global500/ لوحظ يوم: 2018/03/26.

ضمت القائمة هيمنة للشركات الأمريكية و الصينية ب 4 شركات أمريكية و 3 صينية ، بينما ضمت شركة واحدة لكل من اليابان، ألمانيا وهولندا. تمحورت مبادلاتها حول أربعة محاور أساسية

(التجارة ، البترول، السيارات و التكنولوجيا العالية)، جلها من الدول الصناعية المتقدمة، تعتمد هذه الأخيرة على خلق شبكة معتبرة من الفروع في الخارج بما في ذلك الدول النامية كامتداد لها، احتلت "وول مارت" المرتبة الأولى، واستمرت في إحراز تقدم في تكييف أعمالها القائمة على مستقبل رقمي و الاستثمار بكثافة في التكنولوجيا، حيث تدير حاليا أكثر من11 ألف متجر فعلي في 28 بلد و مواقع التجارة الالكترونية في 11 دولة، يبلغ عدد موظفيها 2 مليون و 300 ألف موظف(2017)، و حققت إرادات ضخمة بلغة قرابة 486 مليون دولار، أما بالنسبة للأرباح كانت أعلى قيمة لصلح شركة ابل بأرباح قدرت ب أزيد من 45.5 مليون دولار.

تتضمن هذه الشركات جل المبادلات العالمية، و تحقق 70 % من الاستثمارات، ولها وزن في كل تفاوض مع الدول سواء الشمالية منها أو الجنوبية، و هذا ما يفسر المشاركة الفعالة لها في اللقاءات والمفاوضات الدولية حول التنمية.

تشكل الشركات المتعددة الجنسيات اليوم القوة المحركة في النظام الاقتصادي والسياسي الدولي الراهن، وأداة من أدوات تجسيد العولمة بحيث اليوم تمثل إحدى القوى المؤثرة في صنع الأحداث والتحولات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في العالم المعاصر وبالتالي أصبحت الشركات المتعددة الجنسيات تعد بمثابة الحكومة العالمية، كما أصبحت تلك الشركات تتحكم في موارد طبيعية هائلة وتسيطر مباشرة على أهم النشاطات الاقتصادية في كل المجتمعات في العالم وخاصة العالم الثالث بما فيها الدول العربية.

خلاصة

لقد أصبحت العولمة ظاهرة تاريخية و حقيقية، و عملية موضوعية و حتمية بشموليتها و تأثيراتها العميقة و القوية في شتى مجالات النشاط الإنساني. و قد اختلفت وجهات نظر المفكرين حول هذه الظاهرة، فمنهم من اعتبرها من أكبر المؤامرات التي تحاك ضد الدول النامية لاستغلال مواردها لصالح الدول المتقدمة، و منهم من اعتبرها فرصة متاحة للدول النامية لعلاج المشاكل و الصعوبات الاقتصادية التي تعاني منها من خلال نقل التكنولوجيا و الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

ومن خلال استعراضنا لآليات العولمة، يبدو لنا أن البعد الاقتصادي هو الأهم و الأخطر على الإطلاق في مفاهيم العولمة، و المرجح جدا أن تلعب اقتصادياتها الدور الأكبر في رسم معالم العلاقات الدولية خلال الحقبة الأولى من الألفية الثالثة و خصوصا من جانب المنظمة العالمية للتجارة ذلك العملاق المؤسس الجديد و التكتلات الإقليمية الاقتصادية التي أصبحت منتشرة في ربوع الأرض.

ونخلص إلى القول بأن العولمة عملية تحولات جارفة لا يمكن الوقوف في وجهها و إيقافها، بل ينبغي التكيف معها بما يتفق و الظروف الاقتصادية و السياسية و الاجتماعية في هذا البلد أو ذاك.

الفصل الثالث

تمهيد:

لقد أصبحت العولمة احد أهم المعالم الرئيسية في النشاطات الاقتصادية العالمية منذ نهاية الحرب الباردة فلم يقتصر تأثيرها على الأوجه السياسية والاقتصادية والاجتماعية للعالم فقط، بل إنها تضع النظام الاقتصادي العالمي عامة والعربي خاصة في مواجهة تحديات لم يسبق لها مثيل، لذلك لم تحظ قضية باهتمام كل دول العالم على المستوى الرسمي و الشعبي مثل قضية العولمة باعتبارها أهم القضايا التي تجتاح البشرية في القرن الحادي والعشرين، واستطاعت استقطاب الشرائح الفكرية المتعددة الانتماءات والتخصصات من اقتصاديين وسياسيين.

إن تحديات العولمة فرصة لبناء التكامل الاقتصادي العربي، و حتى لا نخدع أنفسنا فان كسب رهان تحدي العولمة لا يعني دخول معركة اقتصادية نحقق فيها نصرا، ولا يعني أن يتساوى الاقتصاد العربي بين ليلة وضحاها مع اقتصاديات الدول الكبرى ، فمواجهة العولمة تحتاج إلى استراتيجية إصلاح وطني مكثفة وسريعة، ذات بعد قومي تحدد أهدافا ملحة قابلة لان تتحقق، فالعولمة تشكل تحديا متعدد الأبعاد وما دمنا غير منتجين لها ولا فاعلين فتها إلا بأضيق الحدود فما علينا إلا استنهاض الكامن أو المتبقي من إمكانياتنا الاقتصادية لجعل وقع العولمة اقل خطرا علينا والدول العربية قادرة على الدخول في عصر العولمة بثقة اكبر لو أعادوا إحياء المشاريع الوحدوية السياسية والاقتصادية ولكن على أسس جديدة وبرؤى جديدة بإضفاء البعدين الديمقراطي و الاقتصادي على هذه المشاريع.

المبحث الأول: واقع الاقتصاديات العربية.

تحظى الدول العربية بمكانة معتبرة في الساحة الاقتصادية الدولية نظرا لحجم الموارد التي تتوفر عليها طبيعية بشرية ومادية وغيرها من الإمكانيات الأخرى لذا سنتطرق في هذا المبحث إلى الواقع الاقتصادي للبلدان العربية من خلال مختلف التطورات وتحليل بعض الإحصائيات و الوقوف على التجارة والاستثمارات العربية البينية.

المطلب الأول: التطورات الاقتصادية.

سيتم الإشارة إلى التطورات الاقتصادية، اعتمادا على بعض المؤشرات الاقتصادية كالتالي:

1- الناتج المحلي الإجمالي: بلغ الناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية مجتمعة في سنة 2014 حوالي 2757 مليار دولار مقارنة مع 2717 مليار دولار عام 2013، وبمعدل نمو 1,5 % وهو أقل من المسجل في سنة 2013 والمقدر ب 3%، وبرجع ضعف الأداء الاقتصادي للدول العربية إلى الانعكاس السلبي للظروف التي تمر بها بعض الدول العربية كسوريا والعراق، ليبيا واليمن، وتأثيرها على النمو الاقتصادي في المنطقة العربية من جهة، ومن جهة أخرى تأثرت الدول العربية الرئيسية المصدرة للنفط بانخفاض عائداته نتيجة تراجع أسعاره في الأسواق الدولية، حيث تراجع مؤشر أسعار سلة منظمة الأوبك من 109,5 دولار للبرميل سنة 2012 إلى 105,9 دولار للبرميل عام 2013، ثم 96,2 دولار للبرميل سنة 2014، مما أثر على إيرادات المالية العامة وعلى نمو الإنفاق العام والخاص في عدد من الدول العربية، والشكل التالي بوضح ذلك.

الشكل رقم (1): الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية للدول العربية في الفترة (2001-2014)

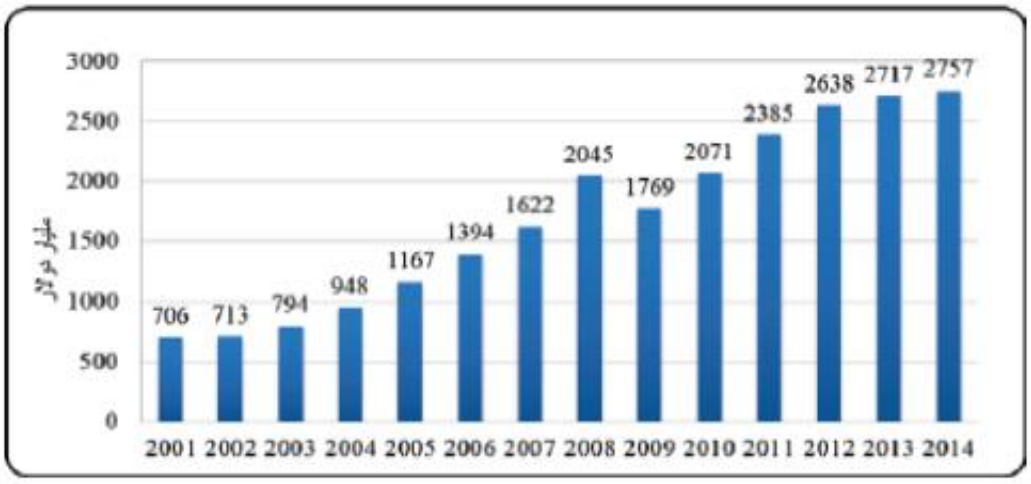

المصدر: صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2015، ص 29.

وسجلت الدول العربية كمجموعة باستبعاد ليبيا وسوريا التي يشهد معدل نمو الناتج فهما تقلبات ملحوظة منذ سنة 2011 بسبب الظروف التي تعيشها، تراجعا في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة من 3,6% عام 2013 إلى حوالي 2,5% عام 2014، كما هو موضح في الشكل التالي:

الشكل رقم (2): معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي لمجموع الدول العربية بالأسعار الثابتة في الفترة (2000-2015)

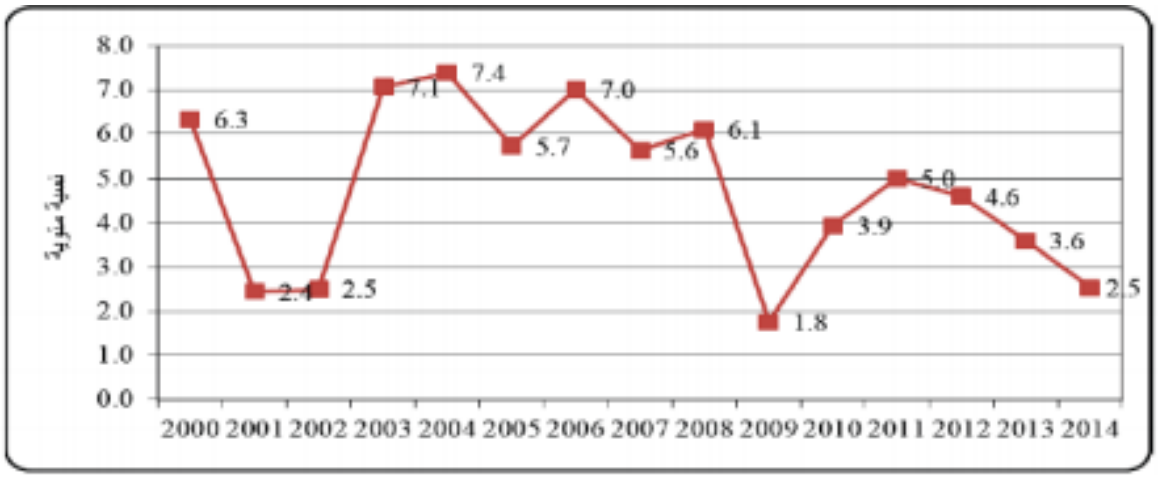

المصدر: صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2015، ص 30.

بلغ معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة في الدول المصدرة الرئيسية للنفط حوالي 2,4% بالمقارنة مع 2% عام 2013، بينما قدر حوالي 2,9% في دول مجلس التعاون الخليج العربي مقارنة مع 3,6% عام 2013، أما بالنسبة للدول العربية المستوردة للنفط فتراجع متوسط معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي من حوالي 3% عام 2013 إلى 2,5% عام 2014 وذلك لأسباب تباينت من دولة لأخرى.

وبلغ متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية في الدول العربية ككل حوالي 8004 دولار عام 2014 مقارنة مع 8069 دولار عام 2013، بانخفاض نسبته 0,81% مقابل معدل نمو بلغ 0,52% عام 2013، و بالمقابل قدر معدل النمو المرجح المتوسط نصيب الفرد من

الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة في الدول العربية ككل حوالي 0,13 % عام 2014 مقارنة مع 0,13% عام 2014.[1]

2- معدل التضخم: عرف معدل التضخم في الدول العربية انخفاضا من 5,2% عام 2013 إلى 5,0% عام 2014، وذلك بسبب استمرار انخفاض السلع الغذائية وعدد من السلع الأولية على غرار النفط في الأسواق الدولية فضلا عن ارتفاع قيمة الدولار مقابل عدد من العملات الرئيسية الأخرى، مما أدى إلى انخفاض كلفة الواردات المسعرة بتلك العملات.

لكن شهدت بعض الدول العربية زيادة في معدلات التضخم على غرار مصر، حيث ارتفع معدل التضخم من حوالي 6,9 % عام 2013 إلى 10,01 عام 2014، نتيجة لتعديل أسعار بعض السلع المحددة إداريا ومن بينها منتجات الطاقة، وفي العراق نتيجة لاستمرار الأوضاع التي تشهدها البلاد وتأثيرها على إمدادات السلع الأساسية، والشأن نفسه في ليبيا.

والجدول الموالي يعكس تطور متوسط معدل التضخم في الدول العربية خلال الفترة (2005-2014)

جدول رقم (03): تطور متوسط معدل التضخم في الدول العربية خلال الفترة (2005-2014)

السنوات	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
متوسط معدل التضخم	6,1	7,5	8,0	9,8	3,2	4,5	6,3	6,0	5,2	5,0

المصدر: صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2015، ص 34.

3- معدلات الدين العام الخارجي للدول العربية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي:

ارتفع مؤشر الدين العام كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية مجتمعة حيث بلغ سنة 2011 حوالي 36,95 % ووصل إلى 39,95 % سنة 2014، ولكن يبقى في حدود آمنة وتختلف من دولة إلى أخرى كما هو موضح في الجدول الموالي:

[1] مفتاح صالح ، سليم قط ، **واقع و افاق التكامل الاقتصادي العربي و آفاق تحقيقه** ، الملتقى الدولي الثاني حول التكامل الاقتصادي العربي الواقع و الآفاق ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، جامعة الاغواط، 17-19 افريل 2007 ، ص ص 32،33.

جدول رقم (04): معدلات الدين العام الخارجي للدول العربية كنسبة للناتج المحلي الإجمالي للفترة (2010-2015)

الدولة	2010-2000	2011	2012	2013	2014	2015
قطر	61.2	76.9	84.9	82.7	76	69.1
السعودية	13.5	13.5	12	11.5	10.7	9.9
الإمارات	30.4	39.7	38.2	42.5	43.7	42.6
البحرين	75	124.3	128.3	134.3	138	142
الجزائر	20.4	2.2	1.8	1.6	1.3	1.1
المغرب	30.8	25.1	29.8	31.3	32.9	33.2
الأردن	54.6	21.9	23.6	26.4	30	30
تونس	55.5	48	53.8	54	55.8	60.5
مصر	27.1	14.8	14.9	16.4	18.7	18.9
الكويت	32.7	24	21.5	21.4	21.1	21.1
ليبيا	13.5	16.1	6.8	8.5	11.3	8.8
سوريا	58.9	-	-	-	-	-
المتوسط العربي	39.47	36.95	37.78	39.12	39.95	39.75

المصدر: تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، الكويت، 2015, ص 15.

يلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن نسبة الدين العام الخارجي للدول العربية في كل من(السعودية الإمارات، الجزائر، المغرب، الأردن، الكويت، مصر، ليبيا) في الحدود الآمنة، بينما كانت مرتفعة نوعا ما في كل من قطر وتونس حيث فاقت ال50 % كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، حيث ارتفعت في تونس من 48 % سنة 2011 إلى 55,8 % سنة 2014 بسبب الأحداث الأمنية، وارتفعت في قطر ووصلت سنة 2012 إلى 84,9%، ثم انخفضت إلى 76% سنة 2014، بينما تبقى دولة البحرين تعاني من نسبة الدين العام الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي حيث ارتفعت من 124,3% سنة 2011 إلى

142%سنة 2014، وذلك نتيجة اتجاه الدولة للاقتراض لتمويل العجز في الموازنة وعدم وجود نوع لمصادر الدخل، وبالتالي عدم القدرة على تمويل النفقات من مصادر ذاتية ثانيا.

المطلب الثاني: التطورات الاجتماعية، الزراعية والصناعية.

أولا: التطورات الاجتماعية:

يشار إلى أن بعض الدول العربية تمكنت من تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية الثالثة قبل حلول عام 2015، لتكون بذلك مستعدة لتعزيز المكتسبات والوصول إلى الغايات التنموية الجديدة التي يتبناها المجتمع الدولي لما بعد سنة 2015 والتي تعرف بأجندة أهداف التنمية المستدامة، لكن رغم التطورات الإيجابية لعديد المؤشرات الاجتماعية في المنطقة لا تزال أغلب الدول العربية تواجه تحديات في قطاعي التعليم والصحة، خاصة الأقل نموا منها، إضافة إلى مشكلات أخرى كارتفاع البطالة بين أوساط الشباب المتعلمين وغيرها.

واحتلت دولة الإمارات ترتيب أول دولة عربية في مؤشر اقتصاد المعرفة والتي صنفت في المرتبة 42 عالميا، ثم عمان والسعودية المرتبتين 47 و 50 على التوالي، لكن ذلك يبقى دون الطموح، بينما جاء ترتيب باقي الدول العربية في النصف الثاني من القائمة الدولية، وذلك يدل على حجم التحديات التي تواجه المنطقة العربية في سبيل اللحاق بركب الدول المتقدمة من حيث كفاءة إنتاج الموارد البشرية.

كما صنفت الدول العربية في مصف الدول ذات مستويات التنمية المتوسطة، في مؤشر دليل التنمية البشرية الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لسنة 2014، حيث حصلت على 0,68 نقطة، ورغم التقدم الذي أحرزته تلك الدول في مجال التنمية البشرية والذي يفوق نظيره على مستوى الدول النامية والبالغ 0,59 نقطة، إلا أنه لا يزال أقل من مثيله المسجل على مستوى مجموعة الدول ذات مستويات التنمية البشرية المرتفعة والبالغ 0,89 نقطة سنة 2014.[1]

ثانيا: التطورات الزراعية.

يحظى القطاع الزراعي بأهمية كبيرة في العديد من الدول العربية نظرا لما يوفره من منتجات زراعية تلبي الحاجات الاستهلاكية الغذائية، وتوفير المواد الأولية التي تستخدم كمدخلات في العديد من الصناعات التحويلية، إضافة لمساهمته في توفير فرص العمل لحوالي 20% من إجمالي القوى العاملة في الدول العربية، وسجل القطاع الزراعي العربي خلال عام 2015 نموا بلغ حوالي 1,3% بالأسعار

[1] صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2014 ، ص ص 43،44.

الجارية و بقيمة 142 مليار دولار، كما زادت مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي نتيجة تراجع النمو في القطاعات الاستخراجية.

ويبقى أداء القطاع الزراعي العربي محدود بسبب مجموعة من التحديات، منها سيادة الزراعة المطرية تعد تقليدية ولا تعتمد على الأساليب الحديثة والتطوير التقني، وضعف البني الأساسية والمرافق والخدمات المساندة في المناطق الريفية والزراعية، وأدت الظروف المناخية المواتية خلال عام 2015 والتوسع في استخدام التقنيات الزراعية الحديثة إلى زيادة الناتج النباتي بنسبة 3% ونمو الناتج الحيواني ب 0,8% بينما ارتفع الناتج النباتي السمكي بنسبة 2,20%، ويمثل هذا الإنتاج حوالي 55 % من حجم المخزون.

وبلغ عدد العمال الناشطين في القطاع الزراعي حوالي 20 % سنة 2014، مقابل 23 % سنة 2010، نظرا لاستمرار الهجرة من الريف إلى المدينة بسبب ضعف مستويات الخدمات الأساسية وقلة فرص العمل المجدي في الوسط الريفي، وبلغ نصيب العامل الزراعي من القيمة المضافة في القطاع الزراعي في الدول العربية عام 2014 حوالي 5395 دولار، ويعتبر متدنيا بالنظر لكونه يمثل حوالي نصف وثلث نظيره في الدول النامية والمتقدمة الأخرى على التوالي.

كما سجل الميزان التجاري الزراعي العربي عجزا بحوالي 65,9 مليار دولار عام 2014 مقارنة ب 68,5 مليار دولار عام 2013، واستمر تزايد الفجوة الغذائية التي وصلت إلى 34,2 مليار دولار عام 2014 بسب استمرار تزايد معدلات الطلب على السلع الغذائية وتواضع النمو في الانتاج الزراعي وحققت نسب الاكتفاء الذاتي تحسنا في عدد من السلع الغذائية الرئيسية سنة 2014، ، وسجلت مجموعة سلع غذائية فائضا كالخضراوات بنسبة 113%، والفواكه والأسماك بنسبة 100% و102% على التوالي.[1]

ثالثا: التطورات الصناعية:

بلغ الناتج المحلي الإجمالي العربي حوالي 2429,1 مليار دولار سنة 2015 مقارنة مع 2727,4 مليار دولار سنة 2014، و بنسبة تراجع 10,9 %، وذلك بسبب الانخفاض الكبير الذي شهدته أسعار النفط، حيث انخفض ناتج الصناعات الاستخراجية العربية من 942,6 مليار دولار سنة 2014 إلى 548,5 مليار دولار عام 2015، وبنسبة 41,8 % مما أدى إلى تأثر معظم المؤشرات الاقتصادية العربية وهو ما يبرز غلبة الطابع الريعي على الاقتصاد العربي.

[1] مرجع نفسه، ص ص 71، 72.

ومن جهة يشكل الانخفاض الكبير في العوائد النفطية حافزا لتبني برامج ومشاريع الإصلاح الاقتصادي، وعليه قامت أغلب الدول العربية بوضع خطط تنموية طموحة إلى غاية 2030، ويعتبر القطاع الصناعي التحويلي أحد المجالات التي تنطوي على فرص واسعة لتطوير الاقتصاديات العربية، إذ بينت مؤشرات الناتج للصناعات التحويلية العربية سنة 2015 تحقيق 267,4 مليار دولار تراجع ب 0,6 %، وذلك رغم ارتفاع مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي بحوالي 11% سنة 2015 مقارنة مع 9,8 % سنة 2014، كما شهدت نتائج النشاط الصناعي لسنة 2015 نموا متفاوتا في إنتاج النفط والغاز الطبيعي والاسمنت وبعض الأسمدة والفوسفات وتكرير النفط وإنتاج الطاقة الكهربائية والبناء والتشييد، و تراجعت مستويات إنتاج الحديد والصلب وبعض أنواع الأسمدة.

كما أنجز الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي الربط الكهربائي العربي بناءا على قرارات القمم العربية الممتدة من عام 2001 بعمان حتى مؤتمر الرياض 2013، وآخرها فرار بإعداد دراسة لاستكمال شبكات الربط الكهربائي العربي ومعها شبكة ربط أنابيب نقل الغاز الطبيعي بين الدول العربية وشملت الاستراتيجية تنفيذ 9 مشروعات للربط الكهربائي جاري تنفيذ بعضها و 10 مشروعات لربط شبكة أنابيب الغاز الطبيعي بعضها قيد التنفيذ.

بالنظر لأداء الاقتصاديات العربية على المستوى الاقتصادي والاجتماعي والزراعي والصناعي، يمكننا القول أنها تبقى في مستوى ضعيف وغير مقبول، وهذا بالنظر لحجم الموارد المالية التي تتوفر عليها أغلب الدول العربية وخاصة دول الخليج العربي، وذلك يرجع بشكل رئيسي لضعف الاستثمارات واعتبارا من كون أغلب الدول العربية ذات الموارد النفطية تعتمد على النفط كمورد رئيسي، وانطلاقا من طبيعة الدول العربية التي توجه نظرتها للاستهلاك أكثر على حساب الاستثمار، مما انعكس على ضعف حجم الناتج المحلي الإجمالي وارتفاع معدلات التضخم والبطالة وقلة التصدير للعالم الخارجي، و توجيه الاستثمارات للمشاريع غير الإنتاجية، وعدم استغلال الإمكانيات الزراعية، و كل ذلك يرجع لضعف الكفاءات البشرية التي تعتبر المورد الحيوي القادر على الاستخدام الكفء و الفعال للموارد.[1]

[1] صندوق النقد العربي، مرجع سبق ذكره، ص ص 109، 110.

المطلب الثالث: واقع التجارة و الاستثمارات العربية البينية.

سيتم التطرق في هذا المطلب إلى أداء التجارة والاستثمارات العربية البينية ضرورة حتمية في ظل الفترة (2000-2015).

أولا: التجارة العربية البيئية

تأثر أداء التجارة العربية السلعية البينية خلال عام 2015 يتواصل انخفاض أسعار النفط العالمية والظروف المحلية التي تشهدها عدد دول المنطقة، والجدول التالي يبين تطور أداء التجارة العربية البيئية خلال الفترة (2000-2015):

جدول رقم (05): تطور أداء التجارة العربية البينية خلال الفترة (2000-2015) مليار دولار

البنود	الصادرات العربية البينية	الواردات العربية البينية	متوسط التجارة العربية البينية
2000	16.1	15.7	15.9
2001	17.9	17.4	17.65
2002	20.9	20.9	20.9
2003	25.4	25.4	24.5
2004	34.95	36.1	33.8
2005	48.1	44	46.1
2006	58.5	53.4	56.0
2007	70.7	64	64.7
2008	95	86.9	90.9
2009	96.8	72.4	74.6
2010	77.7	77.2	77.4
2011	103.9	100.1	102
2012	110.7	110.5	110.6
2013	114.2	116.7	115.5
2014	118.8	121.2	120
2015	108.1	111.9	110

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على تقارير صندوق النقد العربي لسنوات 2005. 2009. 2011. 2013 . 2016

يلاحظ من خلال الجدول أعلاه وفي ضوء قيام الدول العربية بتحرير تجارتها البينية في إطار مختلف اتفاقات التجارة الحرة، ارتفعت قيمة متوسط التجارة البينية العربية من 15,9 مليار دولار عام 2000 إلى 90,9 مليار دولار عام 2008، وأدى تراجع أسعار النفط العالمية وتباطؤ النشاط الاقتصادي في الدول العربية في أعقاب الأزمة المالية العالمية 2008 إلى انخفاض متوسط قيمة التجارة العربية الإجمالية في سنة 2009 إلى 74,6 مليار دولار وبنسبة 17,11 %، وعاودت في الارتفاع بسبب الانتعاش التدريجي لأسعار النفط حيث وصلت إلى 120 مليار دولار عام 2014، ثم انخفضت إلى 110 مليار دولار سنة 2015 وبنسبة 8,3 % بسبب تراجع أسعار النفط.

وعلى صعيد أداء الصادرات العربية البينية فقد ارتفعت قيمتها من 16,1 مليار دولار سنة 2000 إلى 95 مليار دولار سنة 2008، ثم انخفضت في سنة 2009 إلى 76,8 مليار دولار، وعاودت في الارتفاع إلى أن وصلت إلى حوالي 118,8 مليار دولار عام 2014 بسبب تعافي أسعار النفط تدريجيا ثم انخفضت سنة 2015 إلى 108,1 مليار دولار وبنسبة 9% مقارنة بسنة 2014 وذلك لتراجع أسعار النفط.

وارتفعت قيمة الواردات العربية البينية من 15,7 مليار دولار عام 2000 إلى 86,9 مليار دولار عام 2008، ثم انخفضت سنة 2009 إلى 72,4 مليار دولار بسب الأزمة المالية العالمية 2008 وانخفاض أسعار النفط، ثم عاودت في الارتفاع و وصلت إلى 121,2 مليار دولار سنة 2014 بسب تعافي أسعار النفط ثم انخفضت في سنة 2015 إلى 108,1 مليار دولار وبنسبة 7,7% مقارنة بسنة 2014، وذلك بسبب انخفاض أسعار النفط مرة أخرى.

ثانيا: الاستثمارات العربية البينية

تعتبر الاستثمارات العربية البينية مدخلا لتعزيز التكامل الاقتصادي العربي وإزالة العقبات التي تواجه التجارة العربية البينية بغرض النهوض بالأداء الاقتصادي العربي.

إن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادرة من الدول العربية انخفضت بنسبة 14% من 34553,69 مليون دولار عام 2015 إلى 29269,99 مليون دولار عام 2016، وبحصة بلغت 2,2% من الإجمالي العالمي البالغ 1542 مليار دولار، و 8,2 % من إجمالي الدول النامية البالغ 383 مليار دولار عام 2016، وشكلت كل من الإمارات، السعودية، قطر، سلطنة عمان ولبنان على التوالي

المصادر الرئيسية للتدفقات الصادرة من المنطقة بنسبة 74% لعام 2016، في حين شهدت الكويت عودة تدفقات صادرة بقيمة 6,25 مليار دولار.[1]

أما بالنسبة لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الدول العربية ارتفعت بحوالي 25% من 24,6 مليار دولار عام 2015 إلى 30,8 مليار دولار عام 2016، وهي تقدر بحوالي ثلث القيمة القياسية التي وصلتها سنة 2008، والمقدرة ب 88,16 مليار دولار. وشكلت حوالي 1,8% من الإجمالي العالمي والبالغ 1774 مليار دولار، 4,8% من إجمالي الدول النامية المقدر ب 664 مليار دولار وشهدت حصة الدول العربية من إجمالي التدفقات العالمية تذبذبها حيث ارتفعت من 0,4% سنة 2000 إلى 6,6 % سنة 2009، وهو أعلى مستوى لها، ثم تراجعت إلى 1,4% سنة 2015، وبلغ المتوسط العام خلال الفترة 2000- 2015 حوالي 3,2%.[2]

أما بالنسبة لتوزيع الاستثمارات العربية البينية حسب القطاعات في الدول المضيفة لسنة 2015 فقد استحوذ قطاع الخدمات إجمالا في الأردن والجزائر والعراق ومصر والمغرب على 84,4% من الاستثمارات العربية، يليه قطاع الصناعة بنسبة 15,4%، وأخيرا قطاع الزراعة بحصة ضئيلة جدا، وذلك حسب ما هو موضح في الشكل الموالي:

الشكل رقم (03): توزيع الاستثمارات العربية البينية حسب القطاعات سنة 2015

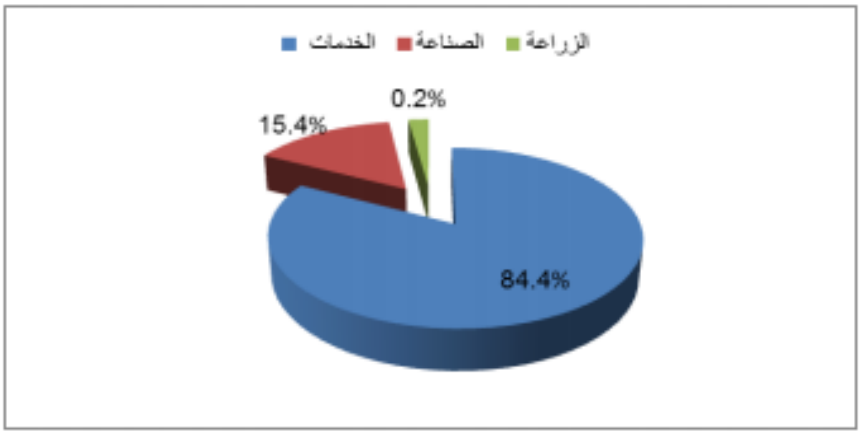

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على **تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية**، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، 2016 ص83.

[1] **تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية**، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار و ائتمان الصادرات، الكويت، 2017، ص 119.

[2] مرجع نفسه، ص 15.

المبحث الثاني: تأثيرات و مخاطر العولمة على العالم العربي.

أطلقت تسمية القرية الكونية على العالم بفضل هذا التطور الهائل في الاتصالات و تقنية المعلومات، مما احدث التقارب الذي تخطى كل الحواجز و الحدود و بسرعة قياسية بين الشعوب و الأمم ليشمل كل المجالات: السياسية، المالية، العسكرية، الثقافية، الأمنية، الاجتماعية، الإعلامية ...، ونحن بصدد الحديث عن تأثير العولمة على العالم العربي ومخاطرها في هذا المبحث نقسمه إلى أربعة مطالب كما يلي :

المطلب الأول: التأثير الاقتصادي على العالم العربي.

تمثل العولمة التي يشهدها العالم تحديا خطيرا على الاقتصاد العربي، تعتمد أدوات مختلفة و متنوعة لاسيما في المجال الاقتصادي، أهمها الشركات المتعددة الجنسيات، صندوق النقد الدولي، البنك الدولي منظمة التجارة العالمية، أنظمة وسائل الاتصال و الإعلام و المعلوماتية الحديثة بأشكالها المختلفة وحتى مجلس الأمن ذاته، لتشكل كل تلك المؤسسات و الهيئات بالإجمال الركائز التي يقوم عليها النظام الاقتصادي العالمي، حيث يتم العمل على التخطيط، للتدفق المالي الطويل المدى، وهي المتحكمة في الاقتصاد العالمي، فهي تأخذ موقعا متقدما، في مخططات العولمة الاقتصادية. فالعالم العربي بكامله الذي تعاني اغلب دوله، أوضاعا داخلية صعبة، و حتى التبعية القصوى، في المجال الاقتصادي بصورة خاصة إذا لم يواكب هذا التحول العالمي الزاحف إليه، خاصة أن شعوب الدول العربية قد عانت كثيرا فيما مضى من سيطرة أجنبية، استغلت مقدراتهم ردحا طويلا من الزمن و هي اليوم ما تزال تعيش تحت وطأة الدعوات للسير في هذا التوجه ممزوجة بالتحذير للحاق بقطار العولمة، و من ضمن ما هو مرسوم لهذه البلاد من السياسات الاقتصادية المالية و الاجتماعية... رغم ما تعانيه أغلبيتها، من تزايد العجز في موازين مدفوعاتها، و تراكم ديونها الخارجية، وعدم القدرة على الوفاء، و تدهور معدلات النمو الاقتصادي فيها سنة بعد سنة.[1]

إن بعض الدول العربية بل جلها عانى و ما يزال من مشاكل مختلفة، اضطرته إلى اللجوء لطلب القروض الأجنبية من اجل تلبية الحاجات الداخلية لتنعكس هذه القروض، و تصبح بمثابة المدخل إلى

[1] هيفاء عبد الرحمن ياسين التكريتي، **آليات العولمة الاقتصادية و أثارها المستقبلية في الاقتصاد العربي**، دار الحامد للنشر و التوزيع، عمان الأردن، ط1، 2010، ص519.

تدخل الدول الأجنبية و حتى المؤسسات الدولية، في مناهج الدول العربية، الاقتصادية و المالية و النقدية فتضغط عليها، عبر ما يسميه البنك الدولي الحث على انتهاج سياسة الإصلاح الهيكلي في الاقتصاد والمال والنقد مما يجعل الدول العربية ومن دون خيارها أحيانا ساحة للاستثمارات الأجنبية و يوصلها بالتالي إلى الوقوع في العديد من المشاكل و الأزمات و التي أهمها فقدان السيطرة على تجارتها و حركتها المالية مضطرة، حتى وإن لم يناسب ذلك اقتصادها و أوضاعها المالية والتجارية بل والاقتصادية بشكل عام.

لكن الدول العربية، مثل الدول النامية ترحب بشكل أو بآخر بالعولمة الاقتصادية لاعتقاد منها بإيجابية غاياتها التالية:

1- أنها تعني الحرية الاقتصادية؛
2- التحول من القطاع العام إلى الخصخصة؛
3- تشجيع انتقال رؤوس الأموال بسرعة.

أما إذا تطلعنا إلى العديد من الدول العربية التي تأخذ بشكل أو بآخر بنصائح المؤسسات والدول الأجنبية من اجل ضبط أو تصحيح أوضاع اقتصادها، تحت ذريعة التطور فإننا نجدها تتخبط في مشاكل عديدة أهمها:

1- تزايد البطالة و خفض معدلات الأجور، وتراجع فرص العمل، أمام ذوي الأجر المتدني، مما يفتح المجال أمام الشركات المتعددة الجنسية لاستثمار مؤسسات العمل المحلية، بأدنى سعر ممكن مع دفع اقل الأجور إلى اليد العاملة فيها.

2- إضعاف قوة الدولة، خاصة في مجال تدخلها في إدارة النظام الاقتصادي، بكافة عناصره و ابتعادها عن الأسواق حيث يبعد تأثيرها في مسائل العرض و الطلب و مستوى التصدير مقابل الاستيراد مما يسهل لرؤوس الأموال الأجنبية إمكان التعامل معها من الموقع الأقوى حيث تتوافر لها كافة الضمانات والامتيازات التي تتمتع بها في دولها الأساسية.

3- إجبار الدولة على فتح أبواب التجارة الخارجية، على مصراعيها و خاصة تجارة الاستيراد ووضع التسهيلات الضمنية اللازمة و الشروط المناسبة و الداعمة مما يزيد في صادرات الدول الكبرى و في عدد أسواقها في العالم.

4- أن العولمة الاقتصادية تضع الدول العربية خاصة و النامية عامة في إطار تنافسي غير متكافئ على الجودة و الإنتاج معا، فتخسر السوق بسبب ما يلي:

أ /- ضعف أو قلة وسائل الدعاية و الإعلان بالنسبة إلى وسائل الدول المتقدمة.

ب/- حداثة صناعتها و محدوديتها و عدم توفير الخبرات التجارية الكافية لها.

ج/- ضعف قدرتها على السيطرة على أسواقها المالية.

5- إن إعطاء العولمة الاقتصادية التسهيلات الكاملة، لدخول أسواق الدول العربية دون قيود جمركية أو ما شابه يحجب الأموال عن واردات الدول العربية من دون أن تستطيع القيام بعكس ذلك، خاصة أن الدول الكبرى باتت قادرة على التحكم باقتصاد وتجارة وحتى بسياسة الدول الصغيرة بعد ما غيرت السلوك الاستهلاكي للعرب، مما يرتد على سلوكهم في كافة المجالات.

6- إن العولمة الاقتصادية ترتكز على شمولية النظام الرأسمالي ونظرتهم إلى الاقتصاد مما يوحى بوجود تناقض متنام بين قياديي هذا النظام وأطرافه أو المنتمين إليه على مزيد من الاستقطاب المتواصل.

المطلب الثاني: التأثير السياسي و العسكري على العالم العربي.

من مظاهر العولمة السياسية و العسكرية إزالة الحدود بين الدول و تقليص مسافات أرجائه وتصغير حجم العالم من اجل التحام الشعوب واتصالها مع نشر أفكار حقوق الإنسان والأفكار الإنسانية و من اجل الانتقال الحر إلى السياسات و القرارات و التشريعات بين كل دول العالم بما في ذلك الدول العربية التي أثرت بها العولمة في كل من المجالين السياسي و العسكري كما يلي :

1- تأثير العولمة في القرار السياسي في العالم العربي:

تبدو العولمة السياسية أنها تعمل في إطار سيادة جو سياسي عام و شامل، يؤثر على جميع دول العالم كما أن كل حدث يطرأ تكون له أصداؤه سلبا أو إيجابا في أرجاء مختلفة من العالم لذا فان العمل جار لنشر أفكار سياسة واحدة ضمن قرارات و قوانين تدعوا إلى الانفتاح و الحرية الاقتصادية و السياسية لتعم دول العالم بأسرها وما المؤسسات و الشركات المتعددة الجنسية سوى إحدى مظاهرها، لكن مجالات

عمل هذه الشركات قد توسعت كثيرا لتطرق أبواب السياسة الذاتية للدول و قراراتها و ثقافة الناس وطرق أعمالهم على المستوى الرسمي و الشعبي مما ينعكس بحدة على مستوى السياسة وصياغة قراراتها.

إن انفتاح الساحات العربية ،كما هي عليه اليوم أصبح أوسع بكثير مما كان عليه، مثل عقد اجتماعات لعدد من رؤساء بلدانها إلى انجاز بعض المشاريع ذات البعد الاستراتيجي في إطار من التحديث والديمقراطية والحرية والعدالة الاجتماعية والتنمية المستقبلية مثل مشروع المستقبلات العربية البديلة الصادرة عن منتدى العالم الثالث و مجموعة الأبحاث بعنوان" مستقبل الأمة العربية" الصادرة عن مركز دراسات الوحدة العربية.

لكن هذه المشاريع بالرغم من أهميتها المتميزة لن تثمر كما يرغب أصحابها، إلا في مواقف حكومات الدول العربية وسياساتها العملية إزاء العولمة والمعضلات و القضايا الدولية المختلفة و بخاصة نشاطات ومشاريع الشركات المتعددة الجنسية في العالم العربي و على سبيل المثال لا الحصر اتفاقات الشراكة المختلفة و الاتفاقية العامة للتعريفات و التجارة لعام 1994 اللتان تشكلان نموذجين ايجابيين للتعاطي مع التغيرات الدولية (العولمة) مع حماية المصالح العربية في وجه المنافسة العالمية المستقرة.

إن التباعد السياسي بين الحكومات العربية و المواقف المتناقضة فيما بينها و تجارب بعضها مع الالتزامات والمشاريع الضخمة للشركات والحكومات الأجنبية يجعل حركة الدول العربية تسير باتجاه معاكس و مقيد إلى حد هام مما يمنعها من بلوغ أهدافها المرجوة لتحقيق حياة ديمقراطية آمنة و مستديمة لشعوبها و أجيالها القادمة والتي تستدعي الإرادة السياسة المضمونة و الفعالة.

2- تأثير العولمة العسكرية على العالم العربي :

إن استقلالية القرار الوطني للدول العربية يجب ألا يعيق عملية إعادة ترتيب أوضاعها الداخلية كل على حدة ومن ثم بشكل جماعي لمواجهة الأخطار من أي نوع كانت خاصة أن الدول العربية كلها أمام تحدي فعلي و دائم من قبل إسرائيل يهدد أمنها القومي.

أما وإن الدول العربية لم تعمد حتى الآن إلى تأسيس منظمة عربية ما للشؤون الأمنية من اجل تامين امن العالم العربي و أقطاره رغم إعلان دمشق الذي لحظ نظاما إقليميا امنيا عربيا، ضمن إطار الدول الموقعة على هذا الإعلان الذي لم يرى النور فان تحقيقه إلى جانب المصالحة العربية الشاملة والحقيقية و الاتفاق على ميثاق عربي و وضع آلية لفض النزاعات و إقامة محكمة عدل عربية...

يستدعي إنشاء قوة عربية، ضمن إطار جامعة الدول العربية مثلا لمنع اعتداء أو سيطرة دولة عربية على أخرى مما يساعد في إحلال المزيد من التفاهم العربي مع إزالة خوف إحدى الدول من الأخرى كما يساهم في العمل على حصول مواجهة متحدة لإسرائيل و يجعل العالم العربي ذا شأن في القرار الدولي ولأن هذه المنظمة الأمنية لم يتم البحث الجدي حتى في إنشائها حتى الساعة أقله لدراسة الواقع والتحديات القدرات...، فان الأخطار الضاغطة ان عسكريا وان في باقي المجالات والتي تستنفذ بعض مخططات التجزئة الجديدة، ستبقى سيفا مسلطا فوق العرب جميعا في وقت لا تتمكن دولهم من مواجهة القدر المرسوم بعدما كافح العديد من شعوبهم طويلا من اجل تحقيق الاستقلال وجلاء الجيوش الأجنبية عن أراضيها في حين عادت تحمي بعض أنظمتها اليوم بواسطة قوى تلك الدول .

من خلال ما تقدم، فان تطبيق العولمة سيبقى الوضع كما هو اليوم في حال عدم تنفيذ أي مشروع تضامني للدول العربية التي ستبقى من دون شك في إطار تلقي الفعل بدل الإسهام في الفعل، إذا لم يكن في المستطاع وضع الفعل وهذا ما يفسر حصول اضطرابات في دول عربية كان الاستقرار والازدهار رائدها حتى الزمن القريب جدا.

المطلب الثالث: التأثير الاجتماعية والثقافي على العالم العربي.

إن التأمل في تأثيرات العولمة يجعلنا نلاحظ تغيرا أيضا في المجالين الاجتماعي والثقافي بعدما شرحنا كيف أن العولمة السياسية تدعم اعتماد الديمقراطية وتراجع سيادة الدولة وإلغاء الحدود إلى التغيير في مختلف النواحي بما فيها المرتبطة بالحياة الخاصة للفرد والأسرة والمجتمع والتربية وبذلك تتحدد معالمها ومظاهرها، ونشرح فيما يلي تأثير العولمة في المجالين الاجتماعي والثقافي في العام العربي:

1- تأثير العولمة الاجتماعي على العالم العربي:

إن الإطار الاجتماعي للفرد والمجتمع يقوم في الأساس على العلاقات المتبادلة التي تشمل نمط الحياة والتعاطي لمجتمع ما ضمن أسس وقيم وعادات وتقاليد تشكل المفاهيم الجوهرية في جميع ميادين الحياة لأنها تلامس جميع مظاهر العلاقات الإنسانية ولأنها ضرورة حياتية للكائن الإنساني ولأنها معايير وأهداف لابد من وجودها في أي مجتمع أو وطن مهما كانت تركيبته ومستوى تطوره ، مهما كان إطاره التنظيمي وذلك أن القيم تلك تسرى في نفوس الأفراد في شكل اتجاهات ودوافع وتطلعات وأهداف وتتجلى في السلوكين الظاهري والباطني .

إن العالم متعدد الشعوب والأمم والحضارات ولكل شعب تجربته الحياتية الخاصة في تألقها وضعفها في نجاحها وفشلها في ثوابتها ومتغيراتها ورغم ذلك يجد الجنس البشري برمته نفسه أمام تحولات قد تضع كل هذه المفاهيم جانبا بل أنها تقحم السياسة من ضمن مواضيع علمية بحتة سعيا لطبع كل أوجه المجتمع إذا أمكن بلون واحد وفي منظومة عالمية جديدة في عملية توحيد للقيم والمفاهيم حول الإنسان والأسرة و المجتمع في أنماط الحياة اليومية بكافة وجوهها وأشكالها والاستهلاك في الرغبات والحاجات في السلوك والأهداف...

في الواقع إن الدول المتطورة التي قطعت مرحلة الحداثة لم تقطع كافة صلاتها بعاداتها وأعرافها كذلك فإننا نجد دول متطورة إلى حد كبير مثل اليابان وبريطانيا وقد تخطتا مرحلة الحداثة بأشواط لكنهما تحرصان على عاداتها وتقاليدها ابلغ الحرص، حتى الولايات المتحدة نفسها تحرص أكثر من أي مجتمع آخر على اختراع التقاليد والمحافظة عليها ... لان اغلب التقاليد السائدة في اغلب المجتمعات هي تقاليد حديثة المنشأ أو أن بدايتها التاريخية معروفة لكن مجمل الفكر السلفي السائد في الوطن العربي كان قد نشا في نهاية القرن التاسع عشر والقرن العشرين.

نقول ذلك لأنه سيكون للعولمة في المنحى الاجتماعي تأثيرها بحيث أن التفاعل بين العولمة والخصوصيات المحلية في الدول العربية ربما سيحدث متغيرات حتى في مجال اللبس و المأكل وطرق التواصل الاجتماعي وسيطلع أفراد المجتمعات العربية من دون شك على قيم معينة للمجتمعات الأكثر تطورا والتي قد تؤثر هي ذاتها في قيمها الذاتية بنسب معنية وربما تستطيع أدوات العولمة مثل وسائل الإعلام أن تحدث تحولا ما في القيم والاتجاهات لكن هذه المجتمعات العربية تستطيع أن تحافظ على قيمها وطرقها الاجتماعية وعاداتها واتجاهاتها وعقائدها وتقاليدها بالرغم من أن العالم كل العالم يسير طبيعيا نحو التطور والتقدم والتحديث ضمن سنة التغيير التي لازمت الإنسان منذ وجوده وما تزال تلازمه.

من هنا فان على الدول العربية أن تقوم بمراجعة شاملة للمفاهيم والمصطلحات الاجتماعية السائدة مع دراسات ميدانية من اجل مواجهة أوضاعها الحقيقة وظروفها الحياتية وعلاقات المواطنين ببعضهم البعض بأساليب واعية تخلص إلى تنقية العادات و الدخول في الحداثة من بابها الأخلاقي بالأخذ بكل ما هو مفيد وبوصل الإنسان بركب التطور مع ردم بعض الفجوات الاجتماعية وإعطاء كل أفراد المجتمع حقوقها والعمل على الاستفادة من طاقات المجتمع المدني كافة في كل قدراته ومظاهر محافظته على

حركاته الاجتماعية و البينية عند ذلك تؤثر العولمة في هذه المجتمعات ضمن حدود الممكن من دون أن تفقد أهم خصوصياتها.

2- تأثير العولمة الثقافي على العالم العربي:

بما أن العولمة الجاري الحديث عنها اليوم تعتبر بمثابة نظام أو نسق ذي أبعاد تعم كافة المجالات وهي التي تعني تعميم الشيء وتوسيع دائرته ليشمل العالم كله من خلال تعميم نمط حضاري لكافة دول العالم من هنا يتضح أن العولمة هي عملية احتواء العالم في كل ما هو عالمي وكوني وتاليا في كل ما هو ثقافي أو يتصل في أي مجال من مجالات الفكر والعلم الحديثة.

فالعولمة تشكل عالما من دون دول من دون أمم من دون أوطان لصالح الكون المجموع المتواصل بسرعة فائقة لأنه عالم المؤسسات والشبكات العالمية الفاعل يعمم على الكل، من وطن هو الفضاء المعلوماتي ما يحتويه من الاقتصاد والسياسة والثقافة... كما أن العولمة نظام يقفز فوق الدولة والمجتمع والوطن عبر رفع الحدود والحواجز ونقل ملكيتها إلى التخصيص .

لكن ظاهرة العولمة تدخل كل بيت في العالم عبر وسائل الاتصال والانترنيت وشبكات التلفزة ... مما يجعل الثقافة العربية تعاني من هذا الاختراق المبرمج وهي التي لم تتم بعد إعادة بنائها بشكل يتلاءم فيه القديم والجديد الأصيل و الوافد ومن داخل لتتم ممارسة الحداثة وخاصة الثقافية منها في معطياتها وتاريخها بما يربط الحاضر بالماضي ويتوجه في اتجاه المستقبل.

إن العولمة الثقافية تتوسع و تنتشر بسرعة من هنا فان تأثيرها في المحيط العربي سيكون في تخطي تمثل الناس لمجتمعاتهم نحو نسق المجتمع المدني لتنشا في وعي الناس ثقافة أو قيم ثقافية لا صلة قوية بينها وبين النظام الاجتماعي الذي ينتمون إليه عبر أفكار وقيم جديدة ليست من رحم تطورهم الاجتماعي الطبيعي مما سوف يعرض مجتمعاتهم إلى بعض الخلل في مستويات السلوك والأخلاق والبني الاجتماعية من دون أصول تمهد لهذا التغير.

من كل ما تقدم نجد أن العولمة ستؤثر جديا في الثقافات العربية الأصلية بشكل يحد ربما من ارتباط الأجيال الجديدة بتاريخها وتراثها ونتاج أمتها في المجال الثقافي لأنها تحاول إحلال ثقافة العولمة مكانها بعد رسو قواعد الحداثة على مستوى ثقافي تقليدي يرتكز على ركائز الأمجاد الغابرة والسير المتوارثة الأمر الذي تعتبره البعض على انه يعيق التطور الثقافي والحضاري الذي يسير بالعالم نحو كل جديد.

كذلك فإننا نجد أن وسائل الاتصال والتكنولوجيا بكل حداثتها تغزو طرائق التعليم وأساليب نشر الثقافة بمضمونها الذاتي ليتأثر الفكر العربي بالفكر المعولم وهذا سيخلق في المديين المتوسط والبعيد شكل لفجوة هامة بين ثقافات العرب السابقة وثقافاتها الجديدة المنقودة في حين أن الدول العربية لا تملك أساليب وطرق المقاومة لأنها تأخذ دور مع الأمل أن لا يختفي دور العرب الثقافي من التاريخ وهو الذي أعطى الكثير من المرتكزات العلمية التي بقيت أساسات في الفكر العالمي ولقرون متعددة.

رغم هذا التأثير فقد أحدثت العولمة رد فعل سلبي عبر انتشارها وتهديدها لثقافة المجتمع العربي فانتشرت الأفكار المتطرفة والتي تدعو إلى تكفير مبتدعي العولمة الذين أحاطوها بهالة من الإثارة والانبهار مما جذب شرائح كبيرة منه واحدث تفاوتا بين فتات المجتمع الواحد فانتشرت في مقابل ذلك الدعوات الأصولية دفاعا عن الأصالة والهوية والتشبث بالهوية والتراث ورفض كل ما هو دخيل ولا يتلاءم مع خصائص مجتمعاتها.

لكننا نتساءل في هذا السياق ورغم تلك الدعوات حول المدى الذي تستطيع العولمة فيه التأثير في البنية العربية الأساسية أي في العشيرة والقبيلة والطائفة والمذهب تلك البنية التي صمدت في وجه كل تداعيات الماضي من غزو واحتلال وانتداب وهل يمكن أن يصل تأثيرها إلى جوهر هذه البنية أم انه يحدث تحولات حولها دون أن تطال العمق السوسيولوجي العربي. [1]

المطلب الرابع: مخاطر العولمة على الاقتصاد العربي.

هناك عدة أخطار تواجه الاقتصاد العربي نذكر منها:

1- نظرا لان العولمة تسعى لتحقيق حرية التجارة الخارجية وحرية انتقال رؤوس الأموال فان ذلك أدى إلى فرض ثلاثة شروط على النظم السياسية العربية في سياق منظومة برامج التكييف الهيكلي، وهذه الشروط تتمثل في : المزيد من الخصخصة، حرية الأسواق الداخلية، انتشار وتعميق ثقافة السوق، ولا يخفى أن حرية التجارة بين الدول الأوروبية المتقدمة والدول العربية غير المتقدمة سوف يؤدي إلى تكريس التخلف والتبعية العربية وتكرس من عملية الإلحاق العربي بركب العولمة الأوروبية، وبعبارة أخرى فان إزالة الحواجز الجمركية وإقرار مبدأ حرية التجارة بين الدول الأوروبية والدول العربية سوف يقضيان على الصناعات التحويلية العربية عن طريق فتح المجال أمام استيراد السلع المصنعة من خارج الدول العربية

[1] عماد يونس، **العولمة تاريخ أبعاد ومؤثرات على العالم العربي**، المؤسسة الحديثة للكتاب ، طرابلس لبنان ،2005 ، ص ص 135 – 165.

ومن جهة أخرى فان الدول العربية سوف تعطي أولوية كبرى للتصدير من اجل دفع عجلة التنمية الاقتصادية و الاجتماعية، وهو الأمر الذي يتعارض مع مفهوم إشباع الحاجات الأساسية للمواطن العربي ويترتب على ذلك زيادة حدة الفقر وتفشي البطالة داخل المجتمعات العربية.

2- الشركات المالية التي أفرزتها العولمة سوف تلعب دور الشرطي في الدول العربية المضيفة لاستثمارات هذه الشركات، وعلى هذه الدول الالتزام بادعاءات معينة في السياسات الاقتصادية وإلا فقد يتم سحب تلك الاستثمارات و التوظيفات، ويؤثر ذلك في انخفاض عملات الدول العربية، وحدوث افلاسات مالية، مما يضطرها للرضوخ تحت أي شروط أو قيود، وهذا ما يعد تنازلا عن جزء كبير من سيادتها.

3- النفوذ المتزايد للشركات متعددة الجنسيات في ظل العولمة سوف يؤدي إلى اختلال الهياكل الاقتصادية للدول العربية والذي ينجم عن توجيه هذه الشركات للاستثمارات في هذه الدول بما يتفق وأولويات التنمية أي أن العولمة تساهم في عدم استثمار الأموال في أنشطة اقتصادية حقيقية من شانها تعزيز القدرة الإنتاجية للدول العربية لتصبح الدول العربية دولا مستهلكة بدلا من أن تكون دولا منتجة وذلك بنشر النمط الاستهلاكي الترفي بين الناس ودفعهم للإسراف والتبذير مما يؤدي إلى استنزاف الموارد المالية للدول العربية وللمواطنين على حد سواء.

4- تعمد العولمة إلى إضعاف الدول العربية وذلك من خلال إغراقها بالديون، فالدول العربية هي المستهدف الأول من العولمة، تستنزف من ثرواتها ما قيمته سنويا مليار دولار خدمة للدين الخارجي فقط وتؤكد التقارير الاقتصادية ان الديون العربية تزيد نحو 500 ألف دولار كل دقيقة، وبلغ إجمالي ديون الدول العربية حتى نهاية عام 2000 حوالي 325 مليار دولار بعد أن كان عام 1908 حوالي 49 مليار دولار ولم يصاحب هذا الارتفاع زيادة مماثلة في الناتج المحلي الإجمالي، ولاشك انه كلما ارتفعت وتيرة الديون رسخت التبعية، ووجدت الذريعة للقوى الاستعمارية في التحكم في اقتصاديات الدول المستهدفة ويأتي في مقدمتها الدول العربية.

5- العولمة وما تتضمنه من مخاطر عديدة على الدول النامية قد تحمل معها نتائج ربما تكون أسوا بكثير مما هو واقع أو متوقع داخل الدول العربية على وجه الخصوص ، فاحتمال التدهور إلى اتجاه أكثر عمقا وحجما أصبح واردا الأمر الذي سيجعل معه البيئة الاقتصادية العربية ضعيفة ومهمشة وسريعة التأثر بالمخاطر في تقدير الأسواق العالمية لرأس المال، وسوف يؤدي ذلك إلى مخاطر الانسحاب المستمر

للمستثمرين والبنوك العالمية من الأسواق، وزيادة الصعوبات التمويلية وما يصاحبها من تعطيل في التجارة ومزيد من الانخفاض في الأسواق المالية وأسعار الأصول مع انخفاض في الاستهلاك والاستثمار على مستوى العالم العربي.

6- وتظهر خطورة العولمة على الدول العربية من خلال محاولات الهيمنة الأمريكية، حيث أصبح الوطن العربي بثرواته وعمقه الاستراتيجي والاجتماعي مباحا للو.م.ا، ومرتعا خصبا لترويج بضائعها وأفكارها وبخاصة بعد حرب الخليج 1991 لتحقيق أغراضها في إحكام قبضتها على الثروة النفطية العربية والتحكم فيه لاستعماله سلاحا ماضيا ضد معارضيها في أوروبا وآسيا، و السيطرة على السوق الاستهلاكية العربية الممتدة من الخليج إلى المحيط .

المبحث الثالث: نحو استراتيجية تكاملية عربية لمواجهة تحديات العولمة الاقتصادية.

يجب التسليم أننا نعيش في عالم واحد ولا يجب أن نتهرب من الحقيقة الماثلة أمامنا، فالعولمة وبغض النظر إن كانت ظاهرة مكتملة النمو أو في طريق ذلك فهي موجودة ويجب أن نقر بذلك فهي كما يقول المفكر عابد الجابري مثل القطار يجب أن تركبه وهو ماض في طريقه بنا أو من دوننا. لهذا يجب التعامل معها ليس انطلاقا من مواقع سلبية ورفض كل ما يأتي من الغرب بحكم أنه أحد أسباب الوضعية التي نحن فيها الآن (تخلف، تبعية، تشرذم .. الخ) بل يجب التعامل معها بإيجابية انطلاقا من الاعتماد على النفس واستغلال كل الإمكانات المتاحة لنا اقتصاديا، علميا، بشريا.[1]

المطلب الأول: تحديات التكامل الاقتصادي العربي في ظل العولمة.

إن العولمة في علاقتها بالعالم العربي تفرض علينا تحديات يجب أن نكسبها ومن بينها التحدي التكنولوجي فكثير من دول العالم كانت في وضعيات اقتصادية أقل منا بكثير ولكن باعتمادها على ذاتها وعلى قدراتها الذاتية نجحت في هذه المهمة إلى حد كبير مثل كوريا الجنوبية وماليزيا والهند والصين.

ومن بين التحديات الأخرى التي تفرضها علينا العولمة هو التحدي الاقتصادي فالبنية الاقتصادية العربية لا تتناسب مع الإمكانيات المعتبرة والموارد الاقتصادية التي يزخر بها باطن الأرض وفي كل الدول العربية تقريبا، إضافة إلى هذا فان الاقتصاديات والتجارة العربية موجهة إلى خدمة العالم الخارجي ومصالحه التوسعية، فالتجارة العربية محصورة في نطاق ضيق بنسبة لا تتعدى 8% وتذهب البقية لتغذية رأس المال الأجنبي وتعضيده . من هنا يجب العمل وهذا ما تعلمنا إياه العولمة، فللعالم العربي إمكانيات معتبرة (70%من احتياطي النفط العالمي) كان من المفروض أن تأهله إلى تبوء مكانة رائدة بين الدول المتقدمة، لذا حان الوقت أن تجسد الوحدة العربية في مشاريع اقتصادية مشتركة وتبادل اقتصادي وتجاري أكبر وتعاون اقتصادي صناعي فعال ، واستثمارات حقيقية (أغلب استثمارات الدول العربية الغنية لا تتم في العالم العربي بل لا تتم حتى في أراضيها والفرائض المالية الضخمة موجودة في البنوك الغربية)، لهذا إذا أردنا أن نواجه العولمة من منطق قوة وأن نتعامل معها إيجابيا أن تجسد الاتفاقات العربية التي لم ترى النور مثل السوق العربية المشتركة واتفاقية التجارة الحرة... الخ.

[1] عبد العالي دبلة، **العالم العربي و تحديات العولمة** ، مجلة العلوم الإنسانية ، العدد 3 ، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2002 ، ص28.

أما التحدي الأخر الذي تفرضه علينا العولمة فهو التحدي العلمي والتكنولوجي فوضعية البحث العلمي في الوطن العربي لا تأهلنا أن نجاري منطق العولمة المبني على التطورات التكنولوجية والعلمية المذهلة والتي هي في حقيقة الأمر نتيجة لاستثمارات ضخمة في التعليم والبحث العلمي، وإذا أيدنا القول الذي يقول أن عولمة التعليم هي هدف النظام العالمي الجديد بعد عولمة التجارة والصناعة، فعلى النخبة السياسية العربية والباحثين والعلماء العرب تجسيد هذه الحقيقة على أرض الواقع إذ أن الاستثمار في التعليم والبحث العلمي هو الكفيل بإيجاد حلول لمشاكلنا العديدة وخاصة في المجال الاقتصادي. فعلى سبيل المثال نجد أن أكثر من 90% من بحوث الماجستير في اليابان تتجه نحو إيجاد حلول للمشاكل الصناعية التي تواجهها الشركات في اليابان. [1]

إن الواقع العربي الحالي يقول أن نصيب العالم العربي من الثورة التكنولوجية الحالية يكاد لا يذكر بل أن نسبة كبيرة من الشباب العربي لا يحسن استخدام الإعلام الآلي الذي أصبح يفرض في الجامعات الأمريكية فعلى كل طالب يدخل إلى الجامعة أن يكون له جهاز الإعلام الآلي أو أن الجامعة تؤجره له أو تساعده ماديا في ذلك.

التعليم العالي والبحث العلمي في الوطن العربي يجب عليه أن يستفيد من التطور التكنولوجي الذي يحدث في العالم وربما تكون هذه إحدى إيجابيات العولمة ولن يكون ذلك ممكنا إلا بتشجيع البحث العلمي على وجه الخصوص وذلك برفع ميزانيته إضافة إلى تقديم كل التسهيلات الممكنة للباحثين العرب وتسهيل الاتصال بينهم وزيادة مراكز البحث العلمي ، ذلك أن أخطر التحديات جميعا في هذا المجال بالذات تحديات ثقافية وهنا تتم الإشارة على وجه الخصوص إلى الارتفاع الخطر في معدلات الأمية في الوطن العربي والتي تكاد تصل في بعض التقديرات إلى 60% ومعنى ذلك أن 60% من الشعب العربي لن يكون قادرا على التعامل بكفاءة مع عصر الثورة العلمية والتكنولوجية ومع حقبة ثورة الاتصالات الكبيرة ونشوء مجتمع المعلومات العالمي، والتي تكون شبكة الأنترنيت رمزا دالا عليها، وهكذا يمكن القول أن الوطن العربي يحتاج إلى ثورة تعليمية كاملة لا تقضي على الأمية فقط وإنما تعيد تأسيس مؤسسات التعليم العام من حيث الشكل والمضمون وترفع مستوى الأداء في المؤسسة الجامعية وفي المراكز البحثية.

هذه أحد التحديات التي تفرضها علينا العولمة وهو رهان من الرهانات التي يجب أن تكسبها الأمة العربية، فنحن نعيش حاليا في عالم لا مكان فيه للضعيف والعلم والبحث العلمي هو المصدر الوحيد

[1] مرجع نفسه، ص ص 29، 30.

لتحقيق النقلة النوعية فكثير من الدول التي ليست لها من الإمكانيات ما للوطن العربي بل لبلد عربي واحد ولكنها تجاوزتنا علميا وتكنولوجيا واقتصاديا (دول جنوب شرق آسيا).[1]

المطلب الثاني: مزايا التكامل الاقتصادي العربي في ظل العولمة الاقتصادية.

يتيح التكامل الاقتصادي العربي في الوقت الراهن العديد من المزايا والفرص التي تؤهل الدول العربية لاندماج ناجح في تيار التحرير التجاري وتجعله يستفيد من آثاره الإيجابية ويدري ما أمكن من انعكاساته السلبية، وتشمل تلك المزايا على ما يلي:

أولا: التكامل الاقتصادي العربي خطوة نحو التحرير النهائي للتجارة:

رغم تعارض الآراء حول تأثير التكتلات الإقليمية على تحرير التجارة العالمية، إلا أن تكوين تكتلات إقليمية يعتبر انتصارا لتحرير التجارة ضد الحماية التجارية، حتى ولو كان ذلك في إطار إقليمي، و من ناحية أخرى سوف تدفع التكتلات الدول الأخرى غير الأعضاء في النظام متعدد الأطراف إلى تحرير تجاري – في مرحلة أولى – مع عدد من الدول، وفي مرحلة تالية تصبح تلك الدول أكثر قابلية ومقدرة على تحمل نفقات تحرير تجاري مع كافة دول العالم في إطار التحرير متعدد الأطراف، وهو ما يمكن أن ننصح به الدول العربية ليكون دفعها لمسار التكامل الاقتصادي مشجعا ومحفزا على الانضمام لمنظمة التجارة العالمية، وخطوة ضرورية للتخفيف من تحديا.

ثانيا: استقرار الاقتصاد الكلي وإصلاح السياسات الداخلية:

يعمل التكامل الاقتصاد العربي على استقرار الاقتصاد الكلي وعلى إصلاح السياسات الداخلية بوجه عام، فهناك توافق في الرأي بين الاقتصاديين على أن الاستقرار الاقتصادي الكلي أمر ضروري لإنجاح أية إستراتيجية إنمائية، ورغم أن الاستقرار الاقتصادي الكلي وإصلاح السياسات الداخلية يمكن أن يتحققا دون تكامل اقتصادي عربي، إلا أن احتمالات المكاسب من الاستثمار الأجنبي ونقل التكنولوجيا، وتحسين الكفاءة وتحقيق وفورات الحجم والتوسع في الأسواق تتضاعف في ظل التكامل الاقتصادي، والذي يملي على الدول الأعضاء تطبيق التدابير الضرورية لتيسير التجارة والاستثمار، وهي بدورها عوامل لتحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي وخطوة نحو إصلاح السياسات الداخلية.

[1] عبد العالي دبلة، مرجع سبق ذكره، ص ص 30، 31.

ثالثا: استثمار المدخرات والبيئة الاستثمارية العربية:

تشكل إزالة العوائق التي تحول دون انتقال رؤوس الأموال عبر حدود الدول أعضاء التكامل أحد أركان التكامل الاقتصادي العربي، وهو ما يتيح فرصا أفضل للاستثمار المدخرات الوطنية على نحو يعزز التكامل الإقليمي، بدلا من جعلها أسيرة الحركة في الأسواق المالية الدولية، ويجعل من الوطن العربي منطقة استثمارية موحدة، تتيح حرية انتقال رؤوس الأموال الوطنية بين الأقطار العربية وتهيئ البيئة الاستثمارية العربية لاستقبال رؤوس أموال خارجية مع ضمان حسن إسهامها في التنمية العربية المشتركة.

رابعا: تحقيق الرفاهية:

يودي تحرير التجارة دورا هاما في تحقيق مزيد من الرفاهية الأفراد المجتمع، وذلك من خلال عدة وسائل أهمها: تحسين النفاذ للأسواق الخارجية عن طريق تخفيض أو إلغاء القيود الجمركية التي تفرضها دول تلك الأسواق على وارداتها، تشجيع الصناعات المحلية وتنميتها، توسع حجم المؤسسات تحت ضغط المنافسة الدولية، انخفاض الأسعار نتيجة إلغاء القيود الجمركية، تنوع المنتجات وتوافرها... إن هذا الوضع لا يمكن أن يتوصل إليه من خلال تنفيذ الاتفاقات التجارية المتعددة الأطراف فقط كما يعتقد البعض، وإنما يمكن أن يتحقق أيضا على المستوى الإقليمي، وعلى الدول العربية أن تبحث عن تحقيق مزيد من الرفاهية للتعلم، داخل الإقليم العربي أولا قبل البحث عنها خارجه.

خامسا: توفير الخدمات الضرورية للنمو الاقتصادية:

مثل خدمات النقل، التمويل، التامين، الاتصالات، الخدمات المهنية... عاملا أساسيا للاندماج في الاقتصاد العالمي و تحقق النمو الاقتصادي، وتتيح الاتفاقات الإقليمية في المنطقة العربية فرصة لإعادة النظر في القيود التنظيمية وتحرر قطاعات الخدمات الرئيسية، كما يسمح التكامل الاقتصادي العربي بالتوسع الجغرافي للأسواق واستحداث شبكات محورية للخدمات ذات طابع متعدد الجنسيات العربية، وهو ما يسمح ببروز خدمات ذات جودة وكفاءة عالية أفضل في شتى القطاعات الخدمية.

سادسا: خفض التكاليف:

يعمل التكامل الاقتصادي العربي على خفض التكلفة، فبالنظر إلى اعتماد الدول العربية على استيراد الكثير من مستلزمات الإنتاج والاستهلاك من المخارج، فإن ثمة مجالا للحصول على هذه المستلزمات

بتكلفة أقل من خلال التعاون في إقامة مؤسسات عامة أو خاصة مشتركة للاستيراد الجماعي لاحتياجات الدول العربية منها، مما يخلق فرصة لتحسين القدرة التفاوضية والحصول على شروط أفضل، وهو ما سيؤدي إلى خفض تكاليف التمويل من خلال التعاون المصرفي العربي في مجال تمويل المشروعات الإنتاجية والخدمية الكبيرة، وكذا في مجال تمويل التجارة العربية البينية.

المطلب الثالث: آفاق تطوير مشروع التكامل الاقتصادي العربي لمواجهة تحديات العولمة الاقتصادية.

ينبغي على الدول العربية مواجهة تحدي العولمة الاقتصادية بأساليب ناجحة وفعالة ومعرفة الكيفية التي يتم التعامل بها مع هذه الظاهرة ، الأمر الذي قد يحتاج لتعبئة حضارية شاملة ، وبذل محاولات تلو المحاولات لإعادة أنفسنا مرة أخرى .

إن العولمة كظاهرة لا يمكن احتواؤها أو ردها إلا أنه يمكن مواجهة مخاطرها وتجنب سلبياتها التي تأتي من نمط العولمة السائد القائم على الهيمنة.

إن مفتاح دخول العالم العربي للعولمة يكمن في تطوير أسلوب العمل العربي المشترك وبناء منطقة تجارية حرة عربية، وتبني استراتيجية عربية متكاملة لتعزيز الموارد الذاتية للاقتصاديات العربية ، بدلا من تكريس السياسات القطرية الضيقة .[1]

وينبغي على الدول العربية إقامة مشاريع مشتركة على أسس قوية، مع الأخذ بعين الاعتبار دراسات الجدوى الاقتصادية والميزات النسبية لكل دولة ومعايير التوطين الصناعي ، وبما يؤدي إلى علاقات عربية – عربية ذات تشابك واندماج كبيرين، وبما يؤدي إلى زيادة الاعتماد المتبادل بين هذه الدول .

ولابد من التأكيد بأنه بدون القيام بعمل جماعي مشترك وتصميم استراتيجيات تنمية مشتركة بالتركيز على الصناعات الحديثة والاستراتيجية وتنمية الموارد البشرية ، فان مجموعة البلدان العربية تواجه مصيرا كئيبا ومعاملة اليوم تبدو واضحة للعيان، فالدول العربية غير قادرة على المنافسة الاقتصادية كل على انفراد ، وخوض هذا الصراع والمواجهة الشاملة اقتصادية وعلمية وثقافية وسياسية.

وهذه أهم سبل تطوير مشروع التكامل الاقتصادي العربي لمواجهة تحديات العولمة الاقتصادية:

[1] احمد عبد العزيز ، **العولمة الاقتصادية و تأثيراتها على الدول العربية** ، مجلة الإدارة و الاقتصاد ، العدد 86 ، 2011 ، ص77.

1- تجاوز الاتفاقيات الثنائية إلى الاتفاقيات الجماعية :

وهذا لكون أن الاتفاقيات الثنائية تشمل على العديد من النقائص منها:

- أن السياسات المفروضة في الاتفاقيات الثنائية لا تمثل مصالح اقتصادية قطاعية بشكل رئيسي، ولا تتعامل مع استراتيجيات اقتصادية بعيدة الأمد؛

- تفتقر تلك الاتفاقيات إلى معالجة كافية لقضايا مهمة مثل قواعد المنشأ، وتدابير الصحة والمواصفات وبقية العوائق الإدارية الجمركية؛

- تفتقر إلى معايير الشفافية والوضوح، حيث أن الهيكل الضريبي على الحدود غير واضح بالقدر الذي يكفي لضمان وجود سوق بينية ثابتة، وتتسم بدرجة من الاستمرارية؛

تخلوا معظم الاتفاقيات من معالجات لقضايا الممارسات التجارية غير المصنفة على شاكلة الإغراق والدعم، أو ترتيبات الوقاية، كما تخلوا من وسائل لحسم المنازعات التجارية.[1]

2- تفعيل التجارة العربية البيئية:

وذلك من خلال مجموعة من الآليات من أهمها:

- ربط جميع الغرف التجارية بعضها البعض لتبادل المعلومات؛

- استكمال عملية توحيد المواصفات العربية وضرورة التزام الجميع بها؛

- العمل على الإسراع باعتماد قواعد منشأ تفصيلية موحدة بين الدول العربية والالتزام بها؛

- إنشاء هيئة تحكيم عربية للفصل السريع في القضايا والنزاعات التي تنشأ بين الدول؛

- دعم المؤسسات المالية العربية التي تقوم بضمان ائتمان الصادرات والواردات بين الدول العربية؛

- ترشيد إلغاء الرسوم الجمركية بين الدول العربية وتنفيذ ما يتم الاتفاق عليه من جانب المنافذ الجمركية العربية وذلك بغرض تسهيل انسياب السلع العربية؛

- إنشاء منطقة عربية خاصة بالترويج للمنتجات العربية داخل أسواق الدول العربية.[2]

[1] بلعور سليمان، **التكامل الاقتصادي العربي وتحديات المنظمة العالمية للتجارة**، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، عدد6، 2008، ص64.
[2] مرجع نفسه، ص65.

3- تفعيل مشروع منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى:

إن منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى سوف توفر مزايا إضافية للصادرات العربية وتفسح مجالا أكبر للتجارة البينية وتفتح سوقا واسعة للمنتجات العربية، كما سوف تمكن الدول العربية من الاستفادة من الاستفتاءات التي قررتها اتفاقيات التجارة العالمية إضافة إلى أنها تشكل ضرورة في ظل انتشار التكتلات التجارية الدولية التي جعلت من إقامة مناطق تجارية حرة التحدي الأكبر أمام الدول العربية، حيث يعتقد أن هذه التكتلات تضيق الأسواق المتاحة أمام الصادرات العربية بما يزيد الصعوبات التي تواجه أية صادرات أخرى منافسة داخل تلك المناطق التجارية الحرة، لاسيما الصادرات من السلع والمنتجات العربية ذات القدرة المحدودة على المنافسة، ومن ثم لا يتيسر أمام الدول العربية سوى أسواقها المتبادلة.

ولدفع مشروع منطقة التجارة الحرة العربية يتوجب معالجة القضايا الفنية التي لم يتم معالجتها بعد وهي: قواعد المنشأ التفصيلية للسلع العربية على أساس تفضيلية، وتطبيق التخفيض التدريجي على الرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل، إضافة إلى إزالة القيود في التعريفية الجمركية وغير الجمركية، والالتزام بتطبيق المعاملة الوطنية.

4- التنمية التكاملية بالموازاة مع التحرير التجاري:

لا نعني هنا بالتنمية مجرد تحقيق تزايد في الناتج المحلي الإجمالي وفي نصيب الفرد منه، بل نعني زيادة الطاقات الإنتاجية للاقتصاديات العربية وتنويعها، مستهدفة في ذلك أساسا إشباع الحاجات الأساسية المتطورة للأفراد في الوطن العربي، ومستهدفة أيضا تخليص الاقتصاديات العربية من قيود التبعية للخارج إن هذه التنمية التكاملية هي التي تفتح الباب أمام تزايد التبادل التجاري بين الأقطار العربية، ولذلك حتى يقوم المدخل التبادلي بدوره التكاملي لابد أن يطبق من منظور شمولي بعيد المدى يربط بينه وبين عملية التنمية التكاملية، وكلما كان البدء بهذه التنمية مبكرا كلما أدى ذلك إلى توسيع التبادل التجاري على نحو أسرع وأقوى في المستقبل.

5- توجيه الاستثمارات العربية داخل الإقليم العربي:

يتحقق ذلك بحث مؤسسات القطاع الخاص العربي على توجيه استثمارها داخل الدول العربية مع تقديم ضمانات كافية وعوامل جذب يتحمل المستثمر العربي أكثر ميلا إلى الاستثمار في المنطقة العربية،

ولعل الآلية المناسبة لذلك في إنشاء منطقة استثمارية عربية تكون عضويتها لكل الدول العربية لتفتح كل القطاعات الاقتصادية أمام المستثمرين العرب، وتشجع انتقال المستثمرين العرب والعمالة الماهرة والفنية المهنية بين الأقطار العربية، ويقوم على تنفيذ أهداف هذه المنطقة عدة برامج: برنامج للتسهيل والتعاون والترويج للاستثمارات المباشرة، برنامج للترويج والتوعية بفرص الاستثمار المرشحة كمشروعات عربية مشتركة، وبرنامج يستهدف تحرير مجالات الاستثمار العربية المقيدة.[1]

[1] بلعور سليمان، مرجع سبق ذكره، ص65.

خلاصة:

لابد من القول بأن العولمة مع كل ما تحمله من تقدم تقني وفتح الأسواق وتحرير التجارة.. الخ تهدد الدول التي لم تسارع بإعادة هيكلية مؤسساتها لإنتاج سلع تنافسية تحمي اقتصادها من التبعية.

فالعولمة الاقتصادية تطرح الكثير من الفرص ويصاحبها الكثير من التحديات بالنسبة الاقتصاديات الدول العربية، مما يتطلب العمل على تطوير الأساليب القائمة في عملية الاندماج بالعولمة للتقليل من آثارها السلبية، فالحل ليس في رفضها، وإنما بوضع استراتيجية للاستفادة من مزاياها، وللدول العربية فرصة للالتحاق بركب التكتلات الاقتصادية، شرط إن يحقق مشروعه الاقتصادي الوحدوي، وتعميم نمط استهلاكي يتماشى مع مستويات دخل أفراده وثقافته العربية.

الخاتمة العامة

خاتمة

في خضم التحولات التي تميزت بميل بارز نحو عولمة الاقتصاد لجأت بعض الدول إلى إقامة تكتلات اقتصادية فيما بينها، وذلك من أجل المنافسة وفرض الوجود في المجتمع الدولي والسعي إلى تحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية وسياسية مشتركة.

كثيرة هي تجارب التكامل التي عرفها العالم عبر أنحائه بين مجموعة من الدول التي تربطها علاقات اقتصادية وجغرافية جعلتها أقرب إلى التعاون فيما بينها، وتختلف هذه التجارب من منطقة إلى أخرى سواء من حيث أحجامها أو من حيث الطرق التي انتهجتها و الأهداف التي جاءت من أجلها، وتعتبر التجربة الأوروبية أرق التجارب في العالم عبر تطوره.

والدول العربية حاولت الدخول في مسار التكتلات الاقتصادية ومسايرة التطورات التي تشهدها الساحة الاقتصادية العالمية في محاولة منها للنهوض باقتصادياتها وتطوير إمكانياتها، وكان أهم أهدافها تحقيق التكامل الاقتصادي العربي، وإقامة السوق العربية المشتركة والتي لم تتمخض سوى عن تحقيق 7% فقط من حركة التجارة البينية العربية، ومرورا بالعديد من التكتلات الاقتصادية العربية الجزئية.

ولم يعد الاندماج في العولمة وتحرير التجارة مجرد خيار أمام الدول العربية بقدر ما أصبح ضرورة للخروج من الوضع الاقتصادي الحالي المتسم بالتقلبات الكثيرة التي تعرفها الساحة العالمية، فضلا عن التهديدات متعددة الأبعاد وتحقيق اندماج اقتصادي يمنحها مكانة ومنافسة عالمية، في وضع يعيش فيه العالم سعيا نحو إعادة التشكل وبروز قوى إقليمية جديدة يهدد بروزها الوجود الجيواستراتيجي للكثير من الدول العربية، وهذا يتطلب وضع استراتيجيات ملائمة للاندماج في الاقتصاد العالمي بالتوازي مع تطوير الاقتصاديات العربية و تلاحمها.

وعليه استهدفت الدراسة عرض مزايا التكامل الاقتصادي العربي في ظل النظام العالمي الجديد وآفاق تطوير مشروع التكامل الاقتصادي العربي في ظل التحديات التي تفرضها العولمة الاقتصادية، مع التركيز على سبل إحياء التكامل بين الدول العربية، من خلال مدخلي التجارة العربية البينية والاستثمارات العربية البينية، وضرورة تفعيل منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، و الاستفادة من تحديات العولمة و جعلها فرصة لبناء تكامل اقتصادي عربي ناجح قادر على المنافسة في النظام العالمي الجديد.

❖ **النتائج:**

توصلت الدراسة إلي جملة النتائج التالية:

- التكامل الاقتصادي يحقق العديد من المزايا للدول المتكاملة منها تقسيم العمل بين الدول المتكاملة اتساع السوق و إقامة المشروعات الإنتاجية الكبيرة، حرية انتقال رأس المال و العمل، القدرة على المساومة و التعامل مع التكتلات الأخرى، ارتفاع معدل النمو الاقتصادي و خلق فرص للعمالة في الدول المتكاملة، **وهو ما يثبت صحة الفرضية الأولى** *يؤدي التكامل الاقتصادي إلى توسيع السوق و الاستفادة من حرية انتقال عناصر الإنتاج*
- لم تحقق محاولات التكامل الاقتصادي العربي نجاحا، و الأسباب في ذلك عديدة منها مشكلة الإرادة السياسية، الاختلالات في الهياكل الاقتصادية، إضافة إلى عدم انسجام السياسات الاقتصادية للدول العربية، **وعليه الفرضية الثانية صحيحة** *أخفقت جهود التكامل الاقتصادي العربي بسبب عدم وضوح الرؤية الإنمائية العربية*
- تمتلك الدول العربية العديد من الفرص المتاحة لمواجهة مخاطر العولمة الاقتصادية أهمها الاتجاه نحو تحقيق العولمة العربية لكسب معركة التحدي الاقتصادي فإذا عولم العرب علاقاتهم الاقتصادية أصبح الاقتصاد العربي أكثر قوة بحيث تقلل في مخاطر العولمة الكونية فيما لو تعاملت هذه الأخيرة مع الاقتصاديات العربية بشكل منفرد، **وهو ما يثبت صحة الفرضية الثالثة*** تستطيع الدول العربية الدخول في عصر العولمة بكل ثقة إذا أعادت إحياء مشاريعها الوحدوية السياسية والاقتصادية*
- إن بناء تكامل اقتصادي عربي باستطاعته مواجهة التحديات التي تواجهها الدول العربية يحتاج إلى مزيد من الجهود المدروسة سواء من قبل الهيئات والمؤسسات الإقليمية العربية أو من قبل الدول العربية منفردة.
- لا تزال اغلب الدول العربية بعيدة عن تحقيق تكامل اقتصادي ناجح فيما بينها، رغم الإمكانيات التي تتوفر عليها.
- ضعف الاقتصاديات العربية وعدم توفرها على قاعدة صناعية يعتبر عائقا كبيرا إمام الاندماج في الاقتصاد العالمي.
- للعولمة الاقتصادية آثار اقتصادية منها الايجابية و منها السلبية على مختلف الأصعدة الاقتصادية الاجتماعية و الثقافية وحتى على تطور الدول العربية.

- تنشا عن العولمة الاقتصادية مخاطر وهذا ناتج عن ضعف الاقتصاديات العربية وعدم قدرتها على مواجهة الأسواق العالمية.
- تعتبر الدول المتقدمة هي المهيمنة والمسيرة للاقتصاد العالمي، وهذا راجع لامتلاكها التكنولوجيا الحديثة والمتطورة، وهذا ما يعكس جانب الضعف للدول العربية وعدم امتلاكها للتكنولوجيا وتبعيتها للدول المتقدمة.
- حجم الاستثمارات العربية البينية يبقى ضعيف بالنظر إلى الإمكانيات المالية التي تتوفر عليها اغلب الدول العربية، وخاصة الدول النفطية منها.
- إن تفعيل منطقة التجارة العربية الكبرى يعد ضرورة على الدول العربية، لمواجهة تحديات العولمة الاقتصادية.

❖ **الاقتراحات:**

بناءا على النتائج المتوصل إليها يمكن اقتراح ما يلي:

- يجب على الدول العربية التخلي عن تعدد الالتزامات والتركيز على التكامل الاقتصادي العربي.
- التركيز على التكامل في المجالات الأقل إثارة للخلاف، والتركيز على الجانب التجاري.
- يجب تطوير قدرات الدول العربية في مجال التكامل الاقتصادي استنادا إلى تجارب النجاح في الدول المتقدمة و الاستفادة منها.
- تفعيل منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، مع تنسيق في السياسات الاقتصادية، المالية والاجتماعية بين الدول العربية.
- العمل على تفعيل العمل العربي المشترك، وتعزيز التجارة البينية وتبادل الخبرات والمهارات العربية.
- الاستفادة من العولمة واستغلالها لصالح الدول العربية في جلب التكنولوجيا من الخارج.
- يجب التغلب على معوقات التصدير في الدول العربية بدعم جهود التدريب والتطوير داخل الصناعات التصديرية.
- يجب تحسين مناخ الاستثمار في الدول العربية وإزالة العوائق التي تقف أمامه.
- وضع خطة استراتيجية فعالة وتهيئة المناخ المناسب لجلب الأموال العربية من خارج الدول العربية واستثمارها في الداخل.

❖ **آفاق الموضوع:**

إن موضوع دراستنا والمتعلق بآفاق التكامل الاقتصادي العربي في مواجهة تحديات العولمة الاقتصادية، سيفتح آفاق أمام دراسة العديد من المواضيع خاصة إذا توفرت المعطيات بشكل أوفر أهمها:

- متطلبات اندماج الدول العربية في الاقتصاد العالمي الجديد؛
- العولمة الاقتصادية و آثارها على تغيير استراتيجيات التنمية عند الدول العربية؛
- مستقبل منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى في ظل العولمة.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

❖ **مراجع باللغة العربية:**

- **الكتب:**

1- إبراهيم العيسوي، **التنمية في عالم متغير**، دراسة في مفهوم التنمية ومؤشراتها، دار الشروق، القاهرة.

2- أحمد سيد مصطفى، **تحديات العولمة والتخطيط الاستراتيجي رؤية القرن الواحد والعشرين**، دار النهضة، ط3.

3- آدم مهدي احمد، **العولمة وعلاقتها بالهيمنة التكنولوجية**، الشركة العالمية للطباعة والنشر،2001.

4- أسامة المجدوب، **مستقبل العالم العربي في التجارة الدولية**، دار المصرية اللبنانية ، القاهرة 2000.

5- إكرام عبد الرحيم ، **التحديات المستقبلية للتكامل الاقتصادي العربي**، مكتبة مدبولي ، ط1، القاهرة 2002.

6- جاسم بن محمد ألقاسمي ، **التكامل الاقتصادي بين دول مجلس التعاون الخليجي انجازاته و تحدياته** مؤسسة شباب الجامعة ،الإسكندرية، 2000.

7- حسن حنفي، صادق جلال عظم ، **العولمة** ، دار الفكر، ط1، دمشق ، 1999.

8- صالح وهبي ، **قضايا عالمية معاصرة**، دار الفكر، دمشق، ط1 ، 2001.

9- عاطف السيد ، **العولمة في ميزان الفكر**، مطبعة الانتصار، الإسكندرية ، 2001.

10- عبد الحميد عبد المطلب، **السوق العربية المشتركة**، مجموعة النيل العربية، ط1، القاهرة.

11- علي عباس، **إدارة الأعمال الدولية**، دار مكتبة حامد، عمان، 2003.

12- عماد يونس، **العولمة تاريخ أبعاد ومؤثرات على العالم العربي**، المؤسسة الحديثة للكتاب، طرابلس لبنان ،2005.

13- فليح حسن خلف، **اقتصاديات الوطن العربي**، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، ط1،عمان، 2004.

14- كمال الدين عبد الغني المرسى، **الخروج من فخ العولمة**، دار الوفاء لدينا الطباعة والنشر، ط1 الإسكندرية، 2005.

15- محسن أحمد الحضيري، **العولمة: مقدمة في فكر و اقتصاد و إدارة عصر اللادولة**، مجموعة نيل العربية، ط1 ،القاهرة، 2000.

16- محمد عبد المنعم عفر و احمد فريد مصطفى، **الاقتصاد الدولي**، مؤسسة شباب الجامعة الإسكندرية، 1999.

17- محمد محمود الإمام، **التكامل الاقتصادي الإقليمي بين النظرية والتطبيق**، معهد البحوث والدراسات العربية، 2000.

18- محمد مسعد عبده، **التجارة الخارجية في ظل المتغيرات الاقتصادية العالمية**، دار الثقافة العربية القاهرة، 2005.

19- مراد محمودي، **النظرية العامة للمناطق الاقتصادية الحرة**، دار الكتاب الحديث، 2002.

20- ممدوح محمود منصور، **العولمة دراسة في المفهوم و الظاهرة و الأبعاد**، دار الجامعة الجديدة للنشر، 2003.

21- نزيه عبد المقصود مبروك، **التكامل الاقتصادي العربي و تحديات العولمة مع رؤية إسلامية** دار الفكر الجامعي، ط1، الإسكندرية، 2006.

22- الهادي الخالدي، **المرآة الكاشفة لصندوق النقد الدولي**، دار هومة، أفريل، 1996.

23- هيفاء عبد الرحمن ياسين التكريتي، **آليات العولمة الاقتصادية و أثارها المستقبلية في الاقتصاد العربي**، دار الحامد للنشر و التوزيع، عمان الأردن، ط1، 2010..

❖ **الأطروحات والرسائل:**

1- خالد عبد الوهاب البنداري الباجوري، **تأثير الإقليمية في الدول المقدمة على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر**، رسالة الماجستير، جامعة حلوان كلية التجارة و إدارة الأعمال، القاهرة، 2000.

2- عبد الوهاب رميدي، **التكتلات الاقتصادية في عصر العولمة وتفعيل التكامل الاقتصادي في الدول النامية**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2006-2007.

3- فارس بوباكور، **العولمة و omc**، رسالة ماجستير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2003-2004.

4- فاطمة بلحاج، **العولمة الاقتصادية**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة وهران 2003.

5- ليلى شيخة، كلثوم لبابي، **العولمة**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2003-2004.

6- محمد حداد، **العولمة و انعكاساتها على اقتصاديات الدول العربية مع الإشارة إلى حالتي الجزائر ومصر**، رسالة ماجستير في علوم التسيير، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير 2003-2004.

❖ **المجلات:**

1- إبراهيم كراون، **المعضلات العربية في التسعينات**، مجلة السياسة الدولية، العدد 117، جوان 1996.

2- احمد عبد العزيز، **العولمة الاقتصادية و تأثيراتها على الدول العربية** ، مجلة الإدارة و الاقتصاد العدد 86 ، 2011.

3- أمال يوسفي، **إمكانيات التكامل الاقتصادي العربي على ضوء تجربة السوق الأوروبية المشتركة** مجلة دراسات اقتصادية ، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، العدد 09، جويلية 2007.

4- جميلة الجوزي، **التكامل الاقتصادي العربي واقع و آفاق**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة الجزائر، عدد 5.

5- سليمان بلعور، **التكامل الاقتصادي العربي وتحديات المنظمة العالمية للتجارة**، مجلة الباحث جامعة ورقلة، عدد6، 2008.

6- صالح مفتاح، **العولمة المالية**، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر بسكة، العدد 2، جوان 2002.

7- عبد العالي دبلة، **العالم العربي و تحديات العولمة**، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر بسكرة العدد 3، 2002.

8- عبد المنعم محمد الطيب، **آفاق التعاون الاقتصاد العربي في ظل المتغيرات العالمية**، مجلة العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، العدد 2، 2003.

9- علي خالقي، رميدي عبد الوهاب، **رابطة جنوب شرق آسيا (الأسيان" ASEAN") نموذج الدول النامية للإقليمية المنفتحة**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 6، السداسي الأولى 2009.

10- عمر محي الدين الجابري، **الأجوبة الخاصة لأسئلة العلاقات الاقتصادية الدولية**، الأكاديمية العربية المفتوحة، الدانمرك، 2008-2009.

❖ **الملتقيات:**

1- مفتاح صالح، سليم قط، **واقع و آفاق التكامل الاقتصادي العربي و آفاق تحقيقه**، الملتقى الدولي الثاني حول التكامل الاقتصادي العربي الواقع و الآفاق، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة الاغواط، 17-19 افريل 2007.

❖ **التقارير:**

1- تقرير البنك الدولي عن بحوث السياسات، العولمة و النمو و الفقر، ترجمة هشام عبد الله، المؤسسة العربية للدراسة والنشر، 2003.

2- تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات الكويت، 2015.

3- تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات الكويت، 2016.

4- تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات الكويت 2017.

5- صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2000.

6- صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2002.

7- صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2005.

8- صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2009.

9- صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2011.

10- صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2013.

11- صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2014.

12- صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2015.

13- صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2016.

قائمة المراجع

❖ **مراجع باللغة الأجنبية:**

❖ **الكتب:**

1- David Begg et autres **: macroeconomie**, 2eme édition, Dunod édition, 2002.

2- Michel Adam, vers une économie mondial, BD-ST, Paris, 2001.

3- Michel C.Hudso : **Aracib politics : The searche for legitimacy(New haven)** ; yale university Press ; 1977

4- Nadir kril .stratèges d'attractivité des investissements étrangers et marketing international

5- Yadwiga Forowicz**" Economic Internationale**", Benchemin, Quche, 1995.

❖ **المجلات:**

1- the office of industries, ASEAN**: regional trends in economic integration, export competitiveness, and inbound investment for selected industries**, investigation N0 332-511, august 2010.

❖ **المواقع الالكترونية:**

1- European commission**: Phase 1: the Werner Report** : http://ec.europa.eu/economy_finance/euro/emu/road/werner_report_en.htm

2- European commission **: Phase 2: the European Monetary System :** http://ec.europa.eu/economy_finance/euro/emu/road/ems_en.htm

3- **International Monetary fund**: The IMF& the European Economic and Monetary Union: http://www.imf.org/external/np/exr/facts/emu.htm

4- www.fortune.com/global500/